أزمة العقل المسلم

د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان



دار القارئ العربي

القاهرة - مصر الجديدة - ارض الجولف ١٤ ش عبد الله دراز

الدور الثالث ت : ٢٩٠٦٧١٥ فاكس : ٢٩٠٦٧١٧

د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان

من أبناء مكة المكرمة ولد بها عام ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، حصل على البكالوريوس (١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م)، ثم على الماجستير (١٣٨٢هـ/١٩٦٣م) في العلوم السياسية من كلية التجارة بجامعة القاهرة، وحصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة بنسلفانيا بفلادلفيا في الولايات المتحدة (١٣٩٧هـ/١٩٧٣م)، وعمل سكرتيرًا للمجلس الأعلى للتخطيط بالمملكة العربية السعودية ، كما عمل في جامعة الملك سعود (الرياض سابقًا) عضوًا بهيئة التدريس ورئيسًا لقسم العلوم السياسية بكلية العلوم الإدارية، وكان من أهم إسهاماته اقتراح عدد من المقررات الدراسية في العلوم السياسية من المنظور الإسلامي، وإدخالها في مقررات الجامعة بعد كفاح طويل.

والدكتور عبد الحميد من رجال القيادة الطلابية الشبابية التي أسست اتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة وكندا والمؤسسات الرائدة التابعة له، وكانت جمعية علماء الاجتماعيات المسلمين بالولايات المتحدة وكندا فكرته التي أخرجتها القيادة الشابة لاتحاد الطلبة المسلمين عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٧٢م، وهو الأمين العام المؤسس للندوة العالمية للشباب الإسلامي الذي أرسى سياساتها الفكرية والثقافية.

وكانت رؤيته الإبداعية ودعوته إلى (إسلامية المعرفة) و (إصلاح مناهج الفكر الإسلامي) وإقامة (علوم اجتماعية إسلامية) التي برزت في محاضراته العديدة وأبحاثه العلمية باعثًا على إنشاء المعهد العالمي للفكر الإسلامي للعمل على إصلاح مناهج الفكر الإسلامي وإسلامية المعرفة، فتأسس المعهد عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م وكان أول رئيس له، ثم مديرًا عامًا له، ورئيسًا لجمعية علماء الاجتماعيات المسلمين إلى أن تولّى إدارة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا منذ عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م حتى الآن.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين



ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ﴿٢﴾
ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ
مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴿٥﴾

العلق ١ - ٥

وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا
وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ
لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿٧٨﴾

النحل ٧٨

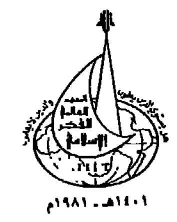
الطبعة الأولى

١٤١٢هـ / ١٩٩١م

التوزيع فى المملكة العربية السعودية

الدار السعودية - جده - البغداديه - عمارة الجوهرة ١

فاكس : ٦٤٣٢٨٢١ هاتف : ٦٤٢٤٢٥٥ - ٦٤٢٤٠٤٣



المعهد العالمى للفكر الإسلامى

هيرندن ـ فيرجينيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية

سلسلة المنهجيّة الاسلاميّة (١)

الإهداء

إلى إخوة الإيمان ورفاق الدرب

وحداة الطريق

تحية حب ودعاء

وإلى

شباب الأمة وعلمائها ومثقفيها

كلمة حق ونظرة أمل

ودعوة جهد وعمل

وعلى الله قصد السبيل



محتويات الكتاب

الفصل الثاني
المنهج التقليدي للفكر الإسلامي: تقويم ونقد

الفصل الثالث
منهجية الفكر الإسلامي: القواعد والأسس

الفصل الرابع
المنهج الإسلامي ومتطلبات بناء علوم الحضارة الاسلامية

الفصل الخامس
في مقدمات العلوم الاجتماعية الإسلامية

الفصل السادس
الإسلام والمستقبل

تصديـــر:

كلمة لابد منها

يتفق الجميع على أن الأمة المسلمة تمر في مرحلة صعبة جدًا من التمزق والتفكك، وضياع الهوية، وانهيار المؤسسات ، والعجز عن الخروج من حالة التيه التي تتردى فيها.

ويتفقون أيضًا على أن التغيير أمر لابد منه، بعد أن ذاقت الأمة الأمرين من الاستبداد والإخضاع للتجارب الأجنبية، ومحاولة تطبيقها قسرًا على مدى أكثر من قرنين ، منذ بدأت الأمة تشعر أن ثمة مشكلة تواجهها عقب لقائها في كثير من حواضرها بالحضارة الغربية، وخاصة في تركيا ومصر.

لقد قلّدت خلال هذه المدة الطويلة تجارب الآخرين في السياسة والحكم، والثقافة والإدارة، والآداب والاجتماع، والعلوم والفنون، لكنها لم تصل إلى ما. أمّلت ورجت، ووجدت نفسها على أحسن الفروض كالذي يدور في مكانه، إن لم تتسع الفجوة على وجه الحقيقة بينه وبين أقرانه.

ومعنى ذلك أنّ قيادة الأمة لم تستطع أن تحدد المنطلق الصحيح في عملية التغيير نحو غاياتها المرجوة. ولقد بدا لنا من خلال التأمل الطويل في الأمر، وتقليب وجوه النظر، ومراجعة التجارب السابقة التي بذلتها الأمة للخروج من أزمتها، وتقويم هذه التجارب تقويمًا دقيقًا أمينًا موضوعيًا، أنّ النقطة الصحيحة في عملية التغيير يجب أن تبدأ بالفكر، ذلك لأن الفكر هو المقدّمة الطبيعية لكل عمل ينبع منه صحيحًا كان أم خاطئًا.

ومعنى ذلك أنّ الفكر الصحيح هو الذي يوجد النهضة الصحيحة، وهو الذي يأخذ بيد الأمة للخروج من أزمتها الخانقة.

ولما كان الإسلام هو الذي يشكل للأمة الإسلامية الفكر الأساسي الصحيح، ولما كان هو الذي يمثل روح الأمة، ويصوغ وجدانها، ويستجيش ضميرها، ويوقد فيها الطاقة المحركة القادرة على الإبداع والتصدي والمقاومة والعطاء فإن الفكر الصحيح هو بالضرورة «الفكر الإسلامي».

من هنا يمكن أن نقول إنّ عملية التغيير المطلوبة هي قبل كل شيء عملية فكرية، لابد أن تقوم على أساس الإسلام، تهتدي بهديه، وتعمل من خلال عقائده وقيمه وضوابطه وأخلاقياته ، وتستمد من مصادره.

على أنّ مصطلح «الفكر الإسلامي» مصطلح عام يتفاوت في فهمه الناس كثيرًا، لذلك نرى أنه بحاجة إلى تحديد منضبط ، يرسم المنهاج، ويحدّد القواعد، ويؤصل المفاهيم، على أمل أن نخرج من ذلك كلّه بفكر في جملته واحد يجعل تصوراتنا في النهاية موحدة الآفاق، ومن هنا جاء هذا الكتاب ليكون مساهمة جادة في توضيح هذه القضية وبيان وسائل معالجتها.

يبدأ الكتاب بالحديث عن المنهج التقليدي للفكر الإسلامي لينقده ويقوّمه، يتلوه حديث عن قواعد وأسس منهجية الفكر الإسلامي من حيث الإطار والمصادر والمنطلقات الأساسية، ثم ينتقل الحديث بعد ذلك إلى موضوع أداء هذه المنهجية من حيث شمول المجال وشمول الوسيلة، ثم ينتهي إلى الحديث عن المنهج الإسلامي والعلوم بشكل عام.

يتناول المؤلف بعد ذلك قضايا العلوم الاجتماعية والإنسانية الإسلامية ومقدماتها الخاصة من منظور إسلامية المعرفة، والمؤسسات العلمية المطلوبة.

ويقف المؤلف في خاتمة الكتاب ليتحدث عن أمرين، أولهما: الإسلام والمستقبل، وثانيهما: مستقبل مسيرة الإنسانية، وينهي الحديث بإعلان يمثل خلاصة قناعته وهو أنّ الإسلامية هي قضية الأمة ومصيرها، وقدرها وغايتها ووسيلتها إلى الخروج من أزمتها، وسبيلها إلى بناء حضارتها، وإقامة نهضتها.

ولا ريب أن تصحيح مناهج التفكير، والعودة إلى جذور الأمور، والانتقال من الجزئي إلى الكلّي، ومن ظاهر المشكلة إلى حقيقتها، وبناء القواعد العامة

والضوابط الكلية، وتصحيح المنطلقات، وفق هدى الإسلام؛ هو الضمان الحقيقي الذي يجعل عملية التغيير الفكري عملية صحيحة ناجحة، تضع الأمة به أقدامها على بداية الطريق الصحيح.

وهذا هو الأمر الذي يحاول هذا الكتاب أن يفعله ويشق الطريق إليه.

ربما يرى بعض القراء أن المؤلف الكريم، قد أعطى القضية الفكرية أكبر من حجمها، ولكن الذي لا مراء فيه هو أن القضية الفكرية قضية أساسية شديدة الأهمية بإجماع مفكري الأمة، ثم إن وضعها في المقام الأول لا يعني إلغاء القضايا الأخرى التي لابد من توافرها جميعًا من أجل الوصول إلى نهضة صحيحة تقوم على أساس الإسلام.

لقد صدرت في قضية الأزمة الفكرية وتكوين العقل العربي وإعادة تشكيل العقل المسلم وقضايا الفكر والمنهج الإسلامي دراسات عديدة ولكن دراسة المؤلف من نوع آخر لها توجّه متميز.

فهو في عرضه لأزمة الأمة الإسلامية وبُعدها الفكري والمنهجي وجذورها التاريخية ينفرد بنظرات ثاقبة لا تكاد تعثر عليها في جلّ ما قد تطلع عليه من تناولات لهذا الجانب. فالربط المحكم بين كثير من القضايا التي قد يمّر عليها بعض الكاتبين مسرعين، وينظرون في جانب منها دون آخر، ورصد الدروس والعبر، ومنهج الوصول إلى النتائج، من مزايا النظرات الكلية الشاملة التي عرُف المؤلف بها، فلا تشغله القضايا الجزئية الفنيّة المتخصّصة أو المدرسية، ولا يسمح لذهن القارىء أن ينشغل بها كثيرًا، بل يأخذه بيده مباشرة نحو الدرس والنتيجة والعبرة، ومن هنا يجد أسلوب المؤلف صعوبة في الولوج إلى عقل وقلب القارىء العادي للوهلة الأولى، ولكنّه حين يعيد قراءته في ضوء الغاية التي يحدوها والفكرة الأساسية التي يعرضها سرعان ما تواتيه القناعة ويصل إلى الرضى والارتياح.

إنك وأنت تقرأ هذا الكتاب لا تقرأ إنشاءً، ولا تجد نفسك في ثنايا مجموعة من المحسّنات البديعية والأساليب البيانية، بل تجد نفسك في منجم مزدحم بالأفكار المتنوعة التي تتزاحم مع بعضها للوصول إلى عقلك ولبّك، لعلها تستولي على

قناعتك. فكاتبها مجاهد صلب عانى هموم الدعوة، ومشكلات وأعباء الكفاح يافعًا وشابًا وكهلاً، فليست آلام أمته بالنسبة له موضوع تعبير ولا غرضًا من أغراض الفن الأدبي بل هي آلامه وزفرات قلبه ومعاناته. ولو كان شاعرًا لربما أغرق المكتبات ببديع شعره، ولو كان كاتبًا محترفًا لتعددت قوائم كتبه. فكل فكرة من أفكاره يمكن أن يصنع منها محترفو الكتابة كتابًا أو أكثر، لكنه مفكر متميز ملتزم بغايات أمته، وأهداف وجودها، تلمس في كلماته أحيانًا خشونة المجاهد، وصلابة الرائد، مباشر في خطابه، يتوخى أهدافه، لا يدور حولها، ولا ينحرف حول قارئه يتلمس إلى لبّه وعقله السبل، أو يتحيّن منه الالتفات، بل يهزّه بعنف ويلفت نظره إلى هدفه بقوّة ليستبين الرشد في وقته الذي فات إلاّ أقلّه.

لقد تأخر صدور هذا الكتاب ـــ منذ ضمت مادة فصوله إلى بعضها البعض ـــ سنين عديدة طلبًا للبرهة المواتية التي تكون قيادات الأمة الفكرية والاجتماعية مهيأة فيها للنظر الصادق الصريح على هذا القدر من العمق والشمول في أحوال الأمة، بعيدًا عن الحساسيات والاعتذارات والمصالح الخاصة وعتمة دروب المآرب السياسية العاجلة، وجاءت رحى الأحداث الجسام مما جعل إخراج الكتاب وقضاياه الكبرى إلى ساحة الدرس والنظر والحوار أمرًا واجبًا، نرجو أن يأخذ الكتاب وأن تأخذ قضاياه الهامة موضعها الصحيح من ساحة اهتمامات الأمة وقياداتها الفكرية والاجتماعية والشبابية.

نسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب النفع المأمول إنه على كل شيء قدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

طه جابر العلواني
رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي

هيرندن ـــ فيرجينيا
ربيع الأول ١٤١٢هـ
سبتمبر ١٩٩١هـ

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيّها القارىء الكريم، أضع بين يديك هذا الكتاب وهو كتاب من نوع خاص، ليس جمعًا أو تأليفًا ولكنّه دراسة ونظر وتحليل شغلت قضيته القلب والنفس على مدى رحلة العمر، قضية هذا الكتاب هي قضية الأمة بل هي «الأمة»، فتح الصغير عقله وقلبه على آلامها ومعاناتها وتوجعّات كتّابها وشعرائها منذ أن عرفت عيناه كيف تقرأ الكلمة وعرف فمه كيف ينطق الحرف وعرف قلبه كيف يعي المعنى. وفي مهبط الوحي ومدارج رسول الإسلام صلى الله عليه وآله وسلّم وفي مقاعد الدرس وبين دفّات الكتب تفتحت أمام عيني الفتى صفحات التاريخ حلوها ومرّها، وعايش بخياله رجالاتها واصطفى أخيارهم، فملأت المرارة والحسرة أركان نفسه أحياناً، وملأ الإحساس بعمق الأزمة قلبه عزيمة وإصرارًا على التغيير.

أمدته رحلة الحياة بالخبرة والمعرفة وأدامت نكبات الأمة تأمّله في أحوالها، لا ينفك يسأل نفسه عن أسباب عثرتها وكبوتها وانهيار بنائها، ولم يكن عقله ولا قلبه الذي لم ينشأ على المواربة والتهيّب ليقنع بغير جواب مقنع صحيح.

كما أمدّته دراسته وخبرة الحياة التي جمعت بين معارف التراث ومعارف العصر، بمداومة التأمل، وإمعان النظر، وتتبع الجذور، وطلب الوسائل والحلول، ولم يقنع بالندب والنواح ولا بعواطف الغضب ولا معاني الحماسة، وأصبح أمر الأمة أمام ناظريه قضيّة معضلة تحتاج إلى الفهم والدرس والتحليل، وظّف لها كل طاقاته النفسية والعملية وربط كل خبراته ودراسته وتحصيله بهذه المعضلة، يسوح أيامها ولياليها، يستبطن تاريخها وأحداثها طلبًا للفهم وتتبعًا للمسار، لا يطلب إلاّ الحقيقة ولا يبغي إلاّ العلاج. فليس هناك شيء يمكن أن يضن المرء ببذله في سبيل عافية الأمة وخروجها من محنتها.

أيّها القارىء الكريم، إنّ الكاتب وهو يكتب إنما ينظر من خلال أعماقه، فالداء داؤه والسقم سقمه، ففي أعماقه وحنايا قلبه وتلافيف رأسه تصب أحداث التاريخ ورواسب الماضي ومعاناة الحاضر ولهفة المستقبل، ليس أحد أولى منه بالألم ولا أتعس بالإحساس وهو يقف على الداء ويتبين أسباب الشفاء؛ كل مصاب مصابه وكل كارثة رزيته وكل نازلة فجيعته، فليس في شيء مما يكتب نقد أو تجريح أو تطاول أو إساءة، إنما هو تعبير عن فهم، وحديث صادق وصريح، فيه من الصدق حدّته، ومن الصراحة مرارتها.

أيها القارىء الكريم ، لم يكن بالكاتب وهو يحدثك بهذه اللغة غفلة عما يستقر في أعماق الأمة من خير، وما ينطوي عليه جوهرها من فضل، وما تضمه جوانحها من طاقة، وما يزين جبينها من لمحات الإيمان والبذل والإخلاص، ولكن ما فعله لم يكن للإشادة بالفضل ولا لتلمس العذر ولا لتخفيف الرزء وهو أمر كلّه خير. ولكن ندب الكاتب نفسه إلى ثغرة العجز وثلمة التخلّف ووصمة الذلّ ومعاناة المستضعفين يطلب لها عونًا ودرءًا ومخرجًا.

إن قصّر الكاتب في وقفة التقدير والإطراء للأمة وعطائها ورجالاتها وعلمائها وقادتها وشبابها ومجاهديها، فعذره ــ وقد اشتد البلاء وتدافعت الرزايا ــ أنه إنما يسعى لكشف الداء ، ويطلب الدواء.

ليس فيما قلت في هذا الكتاب من قول ولا ما قدّمت فيه من دراسة ونظر ما أصرّ على التمسّك به أو أخشى تبيان خطئه لو ظهر خطؤه، كل ما أقصد إليه هو مشاركة القارىء النظر والتدبر والدرس لما توصلت إليه من رؤية ومفهوم للأسباب التي أدّت إلى الحال الذي تردّت أمتنا فيه.

لن يكون أحد أسعد مني نفسًا حينما يؤدي هذا الكتاب إلى حوار وتداول ومذاكرة تهدي إلى حقيقة الأمر، وإلى تخطي العقبة وكشف الغمة وتفريج الكرب سواء أكان ذلك مغايرًا لما توصل إليه هذا الكاتب أو دعا إليه أو كان موافقًا له.

ليس أفضل من كلمة الحق في هذا المقام ما دامت إلى الحق تقصد وما دامت في أصل القضية تتحدث وما دامت إلى الحلول والبدائل تهدف.

كل ما يسعى إليه هذا الكتاب هو أن يكون مساهمة جادة في رسم صورة أمة مسلمة عزيزة قادرة، خالية من الفصام ومن العجز والسقم في أفرادها وشعوبها ومؤسساتها؛ تجسد الحق والهداية والقدرة التي تطمح إليها قوة وعملاً، ومثالاً وواقعًا، وغاية ووسيلة.

ليس هذا الكتاب ــ رغم حجمه المتواضع ــ قراءة ميسرة سهلة لأن الموضوع معقد الجوانب مترامي الأطراف يمتد عبر الشعوب والأجيال والقرون، على امتداد التاريخ وسعة الأمة، وتحتاج متابعة سطوره إلى زاد من معرفة التاريخ وتلمس للطبائع وسنن الله في الأمم والحضارات ليصّح الفهم فيما يعرض إليه الكاتب من إشارات وقضايا واستنتاجات.

أرجو أن يعطي القارىء الكريم من وقته وصبره ومتابعته بعض ما استلزمته قضايا الكتاب على مر السنوات من تأمل وبحث ودرس حتى يبلغ القارىء ما أراده الكاتب، فلعل تصفح المتعجل يجعل القارىء لا يرى من الكتاب إلاّ القشور وصغائر الأمور، فيحمل الألفاظ والمعاني على ما ألف وعرف لا على تأمل ونظر، فلا تزداد الرؤية إلاّ عتمة ولا يزداد الطريق إلاّ ظلمة. فإن الكتاب ــ لاتساع الأمر ــ لم يعن كثيرًا بالتفاصيل والشواهد والأدلة، ومناقشة الآراء، بقدر ما عنى بأمهات القضايا ولب الأمور.

إنّ الأمل أن تتلقى الدوائر العلمية والثقافية والقيادية والاجتماعية في ربوع الأمة هذ الكتاب وما يحويه من فكر ورؤية بالاهتمام الجدير بالقضية التي يثيرها ــ قضية الأزمة الفكرية للأمة وفقدان الرؤية الشاملة والمنهجية المتكاملة، و طرح البدائل والحلول ــ وأن يكون بداية حوار جاد صريح يدفع إلى النظر والدرس ــ وقد أزلنا من أنفسنا الخوف والرهبة والتهيّب ــ حتى نغوص فعلاً إلى أعماق الأزمة التي وقع العقل المسلم فريسة لها، ونتوصل إلى الأساليب والوسائل اللازمة لعلاجها، وبالقدر المطلوب لتحقيق تلك الغاية.

ليس في هذا العمل ما يقصد إلى انتقاص قدر أيّ فئة من فئات الأمة أو علمائها، فالكاتب على علم بما تحويه صدور أبناء الأمة وعلمائها وأسلافها من الإيمان

والإخلاص والبذل والجهاد. إنّ هذا العمل هو محاولة فهم موضوعي لمسيرة تاريخ الأمة وأحداث أيّامها ولياليها، والتي حدت بالرجال والدول إلى طرقٍ ضَعُف فيها الدليل وغمّت الرؤية واستعصى البديل. فالأمر ليس أمر ملامة أو تجريح، ولا حديث مواساة واعتذار، ولكنه نظر وفهم ودراسة وتحليل، يرجو به الكاتب تحقيق أمل كلّ مخلص في إزالة العوائق ولو كانت في حنايا أنفسنا وتلافيف عقولنا.

إن الأمل أن ينهض المفكرون والمثقفون والقادة وشباب الأمة إلى مهمتهم، وإلى التعامل الصريح الصادق معها، والأخذ بالأسباب اللازمة لمواجهة تحدياتها، ولن تكون بالتنكر للهويّة والطبع، ولن تكون بمزيد من الموارد أو بمزيد من التضحيات، ولن تكون بمزيد من المناداة بالقيم والمبادىء، ولن تكون بمزيد من المواعظ والعواطف المجردة، إنّها لن تكون إلاّ بإصلاح مناهج الفكر مقدمة وأساسًا وسبيلاً إلى إصلاح مناهج التربية وإلى إصلاح أنظمة اجتماع الأمة وإلى إعادة بناء طاقات النفوس وامتلاك ناصية المعرفة والقدرة والأداء.

تشخيص الداء ومعرفة الدواء ومنطلقات الإصلاح هو موضوع هذا الكتاب، وفحوى هذا الحوار، وهو مادة لكل مفكر ومثقف مخلص، يقصد إلى الحق والحقيقة مهما كان اختلاف الرأي، فبإخلاص القصد وموضوعية النقد ينضج الرأي لتتحد الغاية وتتكامل الرؤية وتتضافر الوسيلة.

تحت أنقاض الجدار:

كما سبق أن ذكرت أن هذا الكتاب يصدر وهو في أصله مجموعة من محاضرات وأبحاث قدمها الكاتب وبدأ مشوارها وهو طالب على مقاعد الدراسة لعل في الرجوع إلى أصولها الكاملة ألوانًا من التفصيل والتوضيح لا مكان له في خطّة إجمال القضية في كتاب. وكنت قد بدأت ضم هذه الأبحاث والمحاضرات في مسودة هذا الكتاب حين انتقلت متفرغًا للعمل مديرًا عامًا للمعهد العالمي للفكر الإسلامي في أمريكا عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م وأنهيت ذلك العمل بسبب الإنشغال بأعمال المعهد في عامين حاضرت خلالها في قضايا الكتاب في عدد من البلدان وعلى منابر كثيرة كلها أكدت لي صحة فرضيات القضية المطروحة في الكتاب وأهميتها، بل وأخذ كثير من الكُتّاب

بالتعاون مع المعهد في طرق جوانب هذه القضية وتعميق كثير من جوانبها. وقد أخرت نشر الكتاب حتى تهضم من خلال المحاضرة والمدارسة جل قضاياه وتزول العوامل النفسية الجانبية فلا تصرف عن لب قضاياه.

واليوم وقد صح العزم على نشر الكتاب وطرح قضاياه متكاملة على مثقفي الأمة ومفكريها للتعاون على تعميق أبعادها والانطلاق إلى تطبيقاتها وما يتعلق ويلحق بها من القضايا والجهود والإنجازات العلمية والعملية المطلوبة، كان لابد من وقفة أخيرة أمام الأحداث القائمة ومعرفة موقع قضية هذا الكتاب منها.

لا أقصد بهذه الأحداث أحداث الخلافات والمعارك والمآسي العربية والإسلامية فذلك ليس إلاّ تكرارًا لأحداث تتوالى لقرون كثيرة خلت ليس أقلها ضياع الأمة في الأندلس أو جراح الأمة في صحن القدس وأرض فلسطين.

إنما الأحداث التي أقصدها هي انهيار الامبراطورية الماركسية السوفيتية في شرق أوروبا وزلزلة كيان النظام السوفيتي واستفحال الشروخ في بنائه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأهمية هذه الأحداث بالنسبة للأمة الإسلامية وقضيتها الحضارية من المنظور المطروح في هذا الكتاب ليست أهمية سياسية لانهيار الامبراطورية التي سعت بعض دولهم للاحتماء بها دون عظيم جدوى من براثن السطوة الغربية، ولكن أهميتها هي فكرية حضارية.

من المهم أن نعلم وأن نذكر أن جوهر الحركة الماركسية هو أنها حركة إصلاحية غربية في الفكر والاجتماع الغربي وأن ماركس هو أحد كبار فلاسفة الغرب وأئمة فكره الحديث وقادة حركاته الإصلاحية، لا يغير من طبيعة ذلك الحرب الإعلامية التي قامت بين دول الغرب وبين دول الثورة الماركسية في روسيا وشرق أوربا والأحزاب الماركسية في غرب أوربا في إيطاليا وفرنسا واليونان وسواها والتي جعلت كثيرًا من الناس يحسب الحركة الماركسية حركة دخيلة ومعادية للفكر والحضارة الأوروبية والغربية.

إن جوهر الحركة الماركسية هو تنقية منطلقات الفكر والحضارة الأوروبية الغربية الحديثة والبلوغ بها إلى نتائجها المطلقة المنطقية.

فالحضارة الأوروبية الغربية التي قامت استجابة وتأثرًا بالحضارة الإسلامية وجدت في بدايات انطلاقها أن المسيحية كما كانت عليه في القرون الوسطى غارقة في الانحراف والفساد والخرافة وليس فيها سند فكري حقيقي للتصحيح والإصلاح، فاتخذت العقل مرجعًا والمادة غاية وأبقت للدين طقوسه وتقاليده في حرم الكنائس بعيدًا عن تصريف الحياة الاجتماعية وتوجيهها. وتحركت عجلات الحضارة الغربية بما أمدها العقل من طاقة النظر في جوانب الحياة ووسائلها وما بقي لها من طاقة روحية أخلاقية متضائلة تنبعث من ردهات الكنائس الإصلاحية.

ولكن هذا الحال من التلفيق ترك فراغًا روحيًّا وخللاً اجتماعيًّا ملموسًا كانت آثاره تتفاقم بمضي الوقت، وكان الفكر الحضاري الأوروبي يبحث عن مخرج حتى أن الثورة الفرنسية ورجالاتها ومفكريها حاولوا تأليه العقل وبناء معابد لتقديسه.

وجاء الفكر الماركسي ليكون أقوى وأوضح هذه الحركات للتخلص من التلفيق والبلوغ بأسس الحضارة الغربية إلى غاية مداها وأصبح الوجود ليس إلاّ مادة وترك الإنسان لنفسه ومصيره وأعلن الكفر والإلحاد ونبذ الأديان. ولم يعد في خطة ماركس وفكره الإصلاحي مكان للروح أو الوحي في توجيه الإنسان وغايته الروحية والأخلاقية في الحياة.

وقامت التجربة البلشفية الماركسية على هذه الأسس وامتدت بعرض القارّات على مدى العديد من العقود، وانتهت التجربة ـــ في أعقاب حربها اللاّ أخلاقية الآثمة في أفغانستان ـــ بالفشل في أزمة سياسية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية حادة، عكس ما قامت من أجله وسعت وظنت أنها أهل لتحقيقه والتصدي له.

وقرعت طبول الإعلام الغربي بنشوة الشماتة وظن الانتصار وحاول هذا الإعلام ويحاول أن يدعي مكاسب هذا الانهيار والفشل للنظام الماركسي لحساب الغرب ونظامه الرأسمالي. ويكاد كثير من الناس أن يؤخذ بهذا العرض ويصدق هذا الادعاء.

من المهم ـــ حتى لا تهتز الصورة الحقيقية للواقع العالمي والحضاري أمامنا ونصحو بعد سنين أو بعد عقود على فراغ القبضة وخيبة الأمل ـــ أن نعلم أنه في الوقت الذي ينهار فيه النظام الماركسي تحت معاناة الأزمة الاقتصادية والروحية

والاجتماعية فإن الغرب ودوله يمر بأزمة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية حادة تُهدِّد كيان مجتمعاته حتى ليكاد القلق النفسي وفقدان الأمن الاجتماعي والاقتصادي يخلع قلوب أبناء هذه المجتمعات.

إنّ ضعف البعد الروحي وانعدام هداية الوحي الذي ترك الإنسان الغربي مطلقًا إلى نفسه وعقله وإدراكه المحدود مادة رخيصة هملاً هو أصل داء الحضارة الغربية المعاصرة في الغرب والشرق، وكلما بالغت الحضارة الغربية في إذابة ما بقي لها من بقايا نفحات الروح والرسالة والركون دونها إلى العقل والمادة كلما كان حالها أسوأ وأزمتها أشد.

إن انهيار التجربة الماركسية الإصلاحية الفاسدة الفاشلة يترك الحضارة الغربية وأسسها في أزمة أشد وإشكال أكبر ويرتد بها إلى نقطة الصفر وخيبة الأمل.

من المهم أيضًا أن نفرق بين الماركسية كحركة أيديولوجية فكرية إصلاحية غربية فشلت في مهمتها وبين مفهوم تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد والخروج بنتيجة مبتسرة.

إنّ تدخل الدولة والمجتمع في كل الأحوال والمراحل والمجالات أمر خاطىء. وإن ترك الأفراد على عنانهم دون رقيب ولا مرشد لا يحد كل واحد إلاّ قوته وقدرته حسب قواعد العرض والطلب أمر خاطىء أيضًا.

لقد خضعت دول آسيا وإفريقيا تحت ظل السيطرة الغربية لهذا المفهوم طوال قرون فبقيت على حالها السيىء بل وازداد حالها سوءًا وأمست لا يقاس عليها حال روسيا والدول التابعة لاتحادها في قدرتها الصناعية و(التكنولوجية).

إذا كان من دَرْسٍ من هذه الأزمة فهو ما يدعو إليه الإسلام من توازن دور الفرد ودور الجماعة في جوانب الحياة كافة يفسح فيها المجال للأفراد للمبادرة والعمل والبذل بغاية خيرة إصلاحية أداءً لحق الحياة والإعمار وخلافة الأرض، وفي الوقت نفسه فإن على الجماعة رعاية الضعيف وحماية حق المحروم وضمان روح الإخاء والتكافل في المجتمع.

لقد نجحت روسيا من خلال تدخل الدولة في مرحلة التخلف الصناعي الذي كانت تعيشه في القرن التاسع عشر في أن تبني متطلبات الصناعة والتقنية ولكن بمفهوم

جماعي شمولي مبالغ فيه امتد إلى أبعد من الحاجة إليه وجعل الثمن غاليًا وأخر قدرة تلك البلاد في الإنفلات من قبضة الجماعية لإعطاء دوافع الفرد ومبادراته حقها ونصيبها في العمل والسعي حتى انهار النظام تحت وطأة الاستبداد والبيروقراطية.

إنّ الدرس الحقيقي في هذه الأحداث أن أزمة الحضارة الحديثة ما زالت تتفاقم وأن أعراضها ما زالت تستشرى، وأن الحاجة إلى الإنقاذ والعلاج هي الآن أشد، وأن علينا أن نضاعف الجهد لتجلية رسالة الإسلام بكل توازناتها من منطلق التوحيد وغاية الخلافة في الأرض وتكامل مصادر المعرفة في الوحي والعقل والفطرة، وحفظ التوازن في مكونات الإنسان الروحية والأخلاقية والمادية، وفي دور الفرد والجماعة، وبهذا نؤدي حق الإسلام ونستنقذ المسلمين ونحسن إلى الإنسانية ونرسي دعائم الحضارة الإصلاحية الخيّرة.

وأصل البداية في مثل هذا الأمر ومرده هو إلى الفكر القادر الصحيح الذي يتكامل مع الرؤية العقيدية الروحية الأخلاقية الصحيحة دون تعارض أو تناقض أو اضطراب. فكل حضارة وكل إصلاح في التاريخ لا يقوم إلاّ على عقيدة ورؤية حضارية فعّالة تستند إلى عقل وفكر حيٍّ نَيِّر ومنهج متوازن سديد.

«اللهم أرنا الحقّ حقًا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه».

نسأله سبحانه وتعالى الهداية والرشاد والتوفيق والعون والسداد إنه سميع مجيب الدعاء.

د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان

كوالا لمبور ــ ماليزيا

١٤١٢هـ / ١٩٩١م

الفصل الأول

الأصالة الإسلامية المعاصرة هي الحل

الأصالة الإسلامية المعاصرة هي الحل

أولاً ـــ منطلق الحل: النهضة من منطلق الأصالة:

إنّ الباحث في أحوال الأمة الإسلامية لا يصعب عليه تبين ما هي عليه من تخلّف حضاري، وهوان سياسي، ومعاناة إنسانية، رغم كل ما تتمتع به من إمكانات بشرية ومادية وما تمتلكه من قيم ومبادىء سامية.

هذا هو لبّ الأزمة التي تعيشها الأمة الإسلامية في مختلف بقاعها وعلى امتداد وجودها، هذا الوجود المتخلّف التائه الذي مازال يؤرق الضمير الإسلامي الذي يمثل ضمير أمّة بناءة رائدة. ولذلك كان من الطبيعي للأمة الإسلامية أن تتطلّع إلى النهضة والإصلاح والتجديد والصحوة.

ومعالجة القصور في كيان الأمة وتحقيق شروط العلاج والنجاح يستلزم فهم أسباب القصور ودواعي التخلّف والضعف التي بلغت بالأمّة الإسلامية لأول مرّة في تاريخها إلى تهديد الوجود. وذلك بسبب التحدي الحضاري الغربي الذي تواجهه في صميم حياتها، وأنماط فكرها ومؤسساتها.

ولفهم أسباب القصور وجذور التدهور الحضاري الذي تعاني منه الأمة في هذا العصر لابد لنا من نظرة شمولية تحليلية عميقة في كيان الأمة وخطوط مسارها الذي بلغ بها دركًا مازالت تتهاوى في أعماقه حتى اليوم.

ولا شك أنّ الأمة الإسلامية قد مضت عليها قرون طويلة وهي تترنح وتتدهور حتى وقعت كلّها ـــ إلاّ مناطق محدودة قاحلة وعرة نائية في العمق الإسلامي ـــ تحت سيطرة الاستعمار والدول الأوروبية، والأشد من ذلك ألمًا ومرارة أنّ أمة الإسلام ما زالت حتى اليوم تمثل مناطق نفوذ وأسواقًا للإنتاج الصناعي الأجنبي

ومصدرًا رخيصًا للمواد الأوليّة والأيدي العاملة غير الفنية، وأمست كلها ميدان صراع بين القوى العالمية عاجزة عن إطعام نفسها، مفتقرة إلى القاعدة العلمية و (التكنولوجية)، وإلى الصناعات والخبرات والمؤسسات الفنية المتطورة وكل مقومات القوة الذاتية.

وإذا أردنا أن نتتبع أسباب هذا الضعف والتدهور وجذوره في تاريخنا فإنّ عوامل الضعف والتدهور والانهيار قد لا تبدو ظاهرة للعيان في بدايتها، بل إنّ كثيرًا من الدول في بداية عصر تدهورها تتراكم ثرواتها ومظاهر رفاهيتها نتيجة لسابق تقدّمها وتطوّرها، وذلك هو حال الأمة الإسلامية بعد عصر الصدر الأول حيث نلمس مظاهر الثروة والغنى والعدد والمباني والأروقة ، ولكنّا نلمس التدهور وانكماش المدّ الإسلامي وتفشّي مظاهر الفساد والانحراف، وفي تحوّل الأمة من موقف الهجوم إلى الدفاع، وفي نجاح التعدّي عليها واجتياحها في بغداد والقدس وقرطبة وغيرها.

كذلك من المهم لفهم أسباب ضعفنا وتدهورنا التفرقة بين الأسباب المرضية الأساسية للضعف والتدهور وبين مضاعفات هذه الأسباب، فنشوء الفرق والمذهبيات والادعاءات المنحرفة ليس أمرًا جديدًا، فمثل ذلك بدأ بالسبئية ومرورًا بالقرامطة والإسماعيلية والنصيرية والدرزية وسواها في الماضي، وبالبهائية والأحمدية والقاديانية ودعاوى الشعوبية والإلحاد في العصر الحديث.

إن هذه كلها مظاهر لأمراض وآفات أساسية نشأت ــ كحقيقة تاريخية ــ وبدأت تدب في كيان الأمة حينما اضطرت أمام تحديات امبراطوريات الفرس والروم إلى تسليم جنود قبائل البادية العربية ــ التي كانت حديثة عهد بالإسلام ــ أزمة القوّة والجيش في الدولة، لتضرب بعقليتها القبلية في أساس كيانها وتوّلد الفتنة الكبرى التي أسقطت الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولتقضي بعد ذلك على دولة الخلافة الراشدة في المدينة المنورة عاصمة الدولة النبوية، ولتوّلد من بعدها دولاً ذات نعرات قبلية وعرقية وخليطًا من توجهات إسلامية وجاهلية لا مجال لمقارنتها بدولة الخلاقة الراشدة مهما بلغ بنا التسليم الجدلي بما نسب إلى الخلافة الراشدة في نهايات عهدها، وقلّ أن ثبت منها شيء أمام النظر العلمي المحقّق السليم.

إذا أدركنا في نهاية هذه المسيرة عمق الهوّة التي بلغتها الأمة اليوم، أدركنا خطورة الحال وجدّية الجهد المطلوب وآنيّته، لتستنقذ الأمة نفسها من التدهور والمآسي والكوارث التي تتوالى على أقطارها ورقاب رجالها.

وإذا كان الضعف والتدهور والعجز والمعاناة في حاضر الأمة الإسلامية أمرًا موضوعيًا ملموسًا وهو موضع اتفاق المخلصين والعقلاء، فلا شكّ أنّ منطلقات الخروج من هذا الواقع ومن هذه الأزمة العميقة المستعصية وما تتطلبه من وسائل ليست على نفس القدر من الوضوح والاتفاق.

بل إن الأدهى والأمر أن من مضاعفات الأزمة والمرض في جسد الأمة والتي تتمثل في ذيوع المذهبيات الشعوبية والعنصرية القومية والإلحادية والفوضوية والإباحية المعاصرة التي تصمّ في كل ركن أسماع الأمة، نجدها مما يشجع عليها ويدعو لها بعض أدعياء الإصلاح، ويروّجون لها ولهم بكل الأسباب والحيل والضغوط والحبائل، ويقدمونها على أنها مظاهر للصحة ومنطلقات للتقدم رغم آثارها الوخيمة على الأمة في تعميق جراحاتها وتمكين أسباب المعاناة والضعف فيها، وتمكين الداء والأعداء منها.

والسؤال الملّح اليوم: ماهو المنطلق الصحيح للخروج من الأزمة؟ والجواب الصحيح — فيما أرى — إنما يبدأ من تحديد وتمحيص المنطلقات والبدائل المعروضة في مواجهة حركة الأمة أوّلاً، وهذه المنطلقات والبدائل المعاصرة المعروضة أمام الأمة إنما هي في أساسها تنحصر في توجهات رئيسية ثلاثة، هي:

أولاً: منطلق التقليد الأجنبي أو ما نسميه «بالحل الأجنبي»: وهو يمثل مجموعة الحلول المستوردة جوهريًا من التجربة الغربيّة المادية الحديثة بكل أشكالها الفردية والشمولية والعلمانية والإلحادية (الرأسمالية والماركسية).

ثانياً: منطلق التقليد التاريخي أو «الحل التقليدي التاريخي الإسلامي»: وهو يمثل مجموعة الحلول المنقولة جوهريًا من بطون التاريخ، مع إلغاء الأبعاد الزمانية والمكانية وآثارها.

ثالثا: منطلق الأصالة الإسلامية أو ما نسميه «بالحل الإسلامي المعاصر»: وهو يمثل الحل بمواجهة تحديات العصر من منطلق إسلامي.

وعلى الأمة وقياداتها إذا أرادت استعادة طاقتها وصحتها أن تأخذ نفسها بأربعة أمور:

الأول: تحديد المنطلق الصحيح للحل.

الثاني: القناعة الكاملة به.

الثالث: السير بخطى ثابتة باتجاهه وعلى هدى منه.

الرابع: توفير الوسائل العملية الفعّالة لتحقيقه وتربية الأمة عليه.

وطلب المفكر أو الكاتب أو القيادي للحل والمنطلق الصحيح للأمة كثيرًا ما يكون بالتوجه المباشر نحو ما يعتقد أنه الحل الصحيح، وبسط جوانبه لكسب القناعة به، دون الالتفات إلى الحلول أو البدائل الأخرى الخاطئة أو الأقل فاعلية لبيان فسادها أو تفنيدها، ومثل هذا الأسلوب قد يبقي بعض جمهور الأمة وقطاعاتها مشدودًا إلى الحلول الأخرى وما يروّج لها ويجعل إجراء المقارنة الصحيحة بينها وبين الحلّ المطروح على أنّه الحل الصحيح، صعبة جدًا.

وفي ظن الكاتب أن الأسلوب الأكثر فاعلية والأولى بالاتباع هو الأسلوب الذي يتعرض للحلول والبدائل الأخرى وبيان الأسباب الجوهرية لخطئها واستبعادها كما يعرض للحل الصحيح والأسباب الداعية للأخذ به والقناعة بمقتضياته.

وسأختار في هذا الكتاب هذا الأسلوب الأخير لأنني أعتقد أنه الأنجع في حال أمتنا الإسلامية التي تتعرّض لغزو فكري ثقافي مركّز يبلبل خواطرها ويشتت مسيرتها، فهي في أشدّ الحاجة إلى معرفة الأسباب التي جعلت الحلول والمنطلقات الخاطئة لا تؤتي ثمارها، ومن ثم تسير بخطى ثابتة باتجاه الحلّ الصحيح والمنطلق الصائب وبنجاح إن شاء الله.

١ ـــ الحلّ الأجنبي الدخيل

هذا المنطلق هو المنطلق الذي ما زال مسيطرًا على مقدرات الإصلاح وإعادة

التنظيم الاجتماعي على ساحة العالم الإسلامي وعلى توجهات حركة الأمة الإسلامية منذ أكثر من قرنين، من حين تبينت الدولة العثمانية هجمة العالم الأوروبي الغربي وتفوق قوّاته وتراجع طاقتها ونظامها أمام تحدّيات النظام الغربي وإنجازاته.

لذلك أخذت الدولة العثمانية بقوة وعزم منذ القرن الثامن عشر الميلادي وعلى يد السلطان سليم الثالث ـــ بتقليد الأجنبي الأوروبي واعتبرت ذلك التقليد سبيلها الوحيد إلى القوّة وإعادة البناء.

وبدأت دورة الفراغ والضياع في رحى التقليد الأجنبي سعيًا إلى نقل المعرفة والخبرة والعلوم الفنية والتقنية الأجنبية، وقامت الدولة ببناء أوّل مدرسة للهندسة والعلوم وأوّل مدرسة عسكرية حديثة لتدريب وتكوين قوّات على النمط الأوروبي، وبلغ من تصميم العثمانيين على إنفاذ خطتهم واستعادة قدرتهم ومكانتهم أنهم قاموا بذبح وإحراق الفرق العسكرية العثمانية التقليدية «الانكشارية» في ثكناتها حينما عارضت خطّة التحديث وتكوين الفرق العسكرية الجديدة على النمط الأوروبي(١).

ومن المعلوم كحقيقة من حقائق التاريخ أنّ تلك الخطة في التقليد وذلك الأسلوب في المحاكاة لم يفلحا في تحقيق القوّة ومواجهة التحدّي ونقل المعرفة واستنباتها في كيان الأمّة إذ استمر تقهقر القوّة العثمانية أمام أوروبا واستمر نمو القوة الأوروبية.

ثمّ كان أن أخذت الدولة العثمانية بمزيد من خطة التقليد لأوروبا، وقامت بإرسال البعثات الدراسية، وعاد التركي المثقف ثقافة غربية ليضيف منطلقًا جديدًا في التقليد وهو ضرورة الإصلاحات السياسيّة والاجتماعية على النمط الأوروبي لتوفير البيئة الفكرية والاجتماعية للإصلاحات العلمية والإدارية والعسكرية إذا شاء العثمانيّون لتلك الأدوات النجاح في إعادة بناء الامبراطورية، وتمخض ذلك الفكر عن عدد كبير من التغييرات والإصلاحات الاجتماعية والسياسيّة الليبرالية توّجت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي بما عرف بدستور مدحت باشا.

---

(١) بشأن الجهود والمحاولات التركية للتغريب والتحديث ، ارجع الى كتاب:

Gobb, H.A.R. and Eowen, Harold, Islamic Society and the West (U.K, Oxford University Press, 1957), Vol. One, Part II, PP. 159-61.

ومن المعلوم كحقيقة من حقائق التاريخ أيضًا أن ذلك المجهود لم يكن أسعد حظًا من سابقه من خطوات إصلاحية، ممّا شجّع السلطان عبد الحميد الثاني على أخذ مقاليد الأمر في إدارة شؤون الدولة بيده في محاولة فاشلة أخيرة لاستنقاذ النمط التاريخي لنظام الدولة العثمانية بتقريب العلماء والمناداة بالجامعة الإسلامية.

ولكن حركة الإصلاح من منطلق تقليد الأجنبي تغلّبت وتقدّمت لتضيف بُعدًا جديدًا وهو أهميّة النعرة والعصبية القوميّة على غرار الحركات الأوروبية كمحرّك لطاقات القوّة والبناء في الأمة.

ونادى الأتراك وقادة الإصلاح والتقليد الأوروبي في الدولة العثمانية بأهميّة القومية، فابتدع الأتراك لأنفسهم ما سمّوه بالقومية «الطورانية»، أي مفهوم الأمة، والقومية التركية التي تضم الشعوب الناطقة بالتركية كافة على امتداد الشعوب التركية في غرب آسيا ووسطها. وقويت الحركة (الإصلاحية التحديثية) وانفردت بالحكم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وسيطرت على الدولة العثمانية سيطرة تامة باسم «حزب الاتحاد والترقي» ثم أطاحت بالسلطان عبد الحميد الثاني وأزاحته عن الحكم.

وانتهت تلك المحاولة بخروج الأتراك والدولة العثمانية من آخر حروبها بهزيمة منكرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العثمانيين نجم عنها احتلال قلب أرض الأناضول، من أولئك الذين كانوا يعدّونهم أحقر تابعيهم لعدّة قرون وهم اليونان.

ورغم ذلك فإنّ محاولات الإصلاح من منطلق أجنبي لم تتوقف ولكنها استمرت إلى آماد أبعد وأشمل وذلك للقضاء على الخلافة العثمانية على يد مؤسس الجمهورية التركيّة (الجنرال) مصطفى كمال (أتاتورك) ورفاقه العسكريين الذين تبنّوا تقليد الأجنبي إلى أبعد مدى. وقاموا بالتغيير الكامل الشامل وفقًا للنموذج الأوروبي وأنهوا دور الإسلام والثقافة الإسلامية في بناء المجتمع وَتَبَنِّي مفهوم العلمانيّة الأوروبي المسيحي وفصل الدين الإسلامي عن الدولة والنظم والعلاقات الاجتماعية كافة، وبشكل عنيف وغاشم. وبذلك ألغوا جميع التشريعات الإسلامية والأنظمة العثمانية وأقاموا مكانها دفعة واحدة قانون دولة من أرقى دول أوربا وهي سويسرا. كما ألغوا

الحرف العربي وأحلوا محله الحرف اللاتيني حتى لا يكون للثقافة الإسلامية مجال في التأثير على الأجيال الناشئة، وألزموا الشعب بارتداء الملابس الأوروبية وأجبروا النساء على رفع الحجاب وكشف الرؤوس، وحتى الأذان والشعائر التعبدية الإسلامية ألزموا من يصر على أدائها أن يفعل ذلك باللغة التركية.

ولم ينته حكم أتاتورك قبل أن تتبنى الدولة كثيرًا من مفاهيم تدخل الدولة في تسيير وتوجيه المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وأن تستولي على المؤسسات المالية والاقتصادية الهامة كالبنوك وشركات التأمين.

ومن المعلوم أنّ الأمة التركية بعد كل ذلك ــ ومثلها كثير من الدول الإسلامية من بعدها ــ لم تتحسن أحوالها بل استمرت في التدهور رغم أنها مرّت بكل مراحل حلول التقليد الأجنبي في نقل العلوم الطبيعية والتقنية العسكرية، وبناء القوّات المسلحة، وتحديث الإدارة العامة، وتبني المفاهيم الليبرالية، وترجمة الثقافة الغربية، وإدخال (التغييرات) السياسية والدستورية، وتبني مفهوم الوطنية والقومية، والأخذ بمفهوم العلمانية واللادينية، وتبني القوانين والأنظمة الأوروبية، وتطوير مؤسسة الدولة للسيطرة على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية. كل ما أنتجه هذا التقليد والمحاكاة هو مزيد من ضعف تركيا وانحطاطها، وانتهت إلى الوقوع في القبضة الكاملة للنفوذ الغربي، واضطر (الجنرال) عصمت إينونو ــ خليفة مصطفى كمال (أتاتورك) ورفيق مسيرته ــ نتيجة فشل تلك السياسات وخضوعًا للنفوذ الغربي المتعاظم ــ أن يلغي قبضة حكم الحزب الواحد (حزب الجمهورية) وسيطرة الدولة والحزب على جميع مقدرات تركيا، وأن يعود إلى دورة جديدة مكرّرة من الليبرالية السياسية وأن يجري انتخابات جديدة انتهت بفوز الحزب الجديد المنافس (الحزب الديمقراطي) بقيادة عدنان مندريس.

ولم تنقذ كل تلك المحاولات تركيا، ولم تعد إليها قواها أو مكانتها، رغم جدية مأخذها لمنطلق حل التقليد الأجنبي على أشمل صورة وأوسع نطاق، ورغم امتداده لأكثر من قرنين من الزمان، حيث انتهى الأمر إلى حال من التدهور والاضطراب وعدم الاستقرار، إلى أن علّق مندريس على حبل المشنقة (عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م) في أول حلقة من مسلسل انقلابات الجيش التركي وسيطرته على الحكم تشنجًا

واستبدادًا ويأسًا وإحباطًا، وبقيت تركيا على حالها (الرجل المريض) بل أشد مرضًا والمترنح بعيدًا عن مؤخرة الركب الغربي دون أمل في شفاء أو علاج.

ولو أنعمنا النظر في التجربة العربية المصرية منذ عهد محمد علي في مصر منذ مطلع القرن الثامن عشر الميلادي (الثالث عشر الهجري) وحتى اليوم وكل ما تلاها من تجارب في البلاد العربية والإسلامية في آسيا وإفريقيا، لما وجدنا فيها جديدًا يضاف إلى التجربة التركية وآثارها الوخيمة.

وما يزال العالم الإسلامي على مرّ هذه القرون ــ مع تجربة التقليد الأجنبي الدخيل ــ مريضًا ممزّقًا متدهورًا في صورته العامة، وما تزال الهوّة الحضارية بينه وبين بلاد العالم المتقدمة تزداد عمقًا واتساعًا لغير مصلحته.

وسرّ فشل منطلق التقليد الأجنبي الدخيل ليس أمرًا يصعب فهمه أو تبين أسبابه الموضوعية لمن أراد الفهم والإدراك، فالأمم ككائن إنساني حيّ هي أشدّ تعقيدًا من الأفراد في تكوينها وفي صعوبة دفعها وتحريكها للبناء والتغلّب على مكامن الداء.

فلكلّ أمّة تكوينها في قيمها وعقائدها ومفاهيمها ولها دوافعها ونفسيتها وتاريخها، شأنها في ذلك شأن مكوناتها من بني الإنسان، فإذا لم يتم التعامل معها بفهم تلك الجوانب ومن خلال تلك المكوّنات والدوافع فإن من الصعب تحريكها أو تحريك مكامن القوّة والكفاح والبناء فيها.

فما يحرّك كائنًا إنسانيًا قد لا يحرّك كائنًا إنسانيًا آخر، وكذلك الحال بالنسبة للأمم، فما يحرّك أمّة من البشر قد لا يحرّك أمةً أخرى، ولكل أمة دوافعها وأولوياتها التي تتحرك على أساس منها، ومن الخطأ تجاهل دوافعها وأولوياتها والاندفاع نحو التقليد الأعمى في خطط العمل والإصلاح دون إدراك واع مبصر لخصوصيتها ولما بين الأمم من ميزات وفروقات، وإلاّ فإن مصير الأمة الإسلامية في مقبل أيامها لن يكون خيرًا ممّا مضى على مدى قرون المحاكاة والتقليد.

نماذج وأمثلة من الواقع

ومن الأمثلة المبسطة على ما نقوله هو أثر المؤسسة البنكية الغربية حين تبناها

المسلمون تقليدًا ومحاكاة، فهذه المؤسسة الغربية حين نشأت في أرضها استجابت لحاجات ووظائف اقتصادية وتجارية في بلاد الغرب، ولكن ذات المؤسسة عندما تم نقلها إلى الأرض الإسلامية على صورتها الغربية فإنّ آثارها على البيئة الجديدة وعلى بنية الأمة الإسلامية ــ لاختلاف العقائد والقيم ــ كانت سلبية، وأثارت من التمزق والصراعات والسلبيات ما كان له أسوأ الأثر في كيان الأمة وفي تبديد طاقتها وكبح دوافعها وإخماد حماسها، وسهلت من تغلغل السيطرة الأجنبية على مقدراتها بدل أن تكون عونًا لها على البناء والتنمية الاقتصادية.

إنّ سبب فشل المؤسسة البنكية الغربية في خدمة المجتمعات الإسلامية ونجاحها في المجتمعات الغربية يكمن إلى حد كبير في أنها في المجتمعات الإسلامية تطبيق منقول لمنطلقات تغاير منطلقات الإسلام وقيمه في المجال الاقتصادي، فوضعت الإنسان المسلم والأمة المسلمة، في المجال الاقتصادي، أمام خيار صعب مرفوض؛ إما الغنى والقدرة الاقتصادية في الدنيا ولكن على أسس وقيم غير إسلامية بالتعامل الربوي مع البنوك وبالتالي فالمصير في الدار الآخرة الخالدة تعاسة وشقاء وعذاب، وإمّا عناء وعجز وفقر في الدنيا إذا كان الالتزام بقيم الاسلام وشريعته برفض التعامل مع المؤسسة البنكية الربوية مقابل أمل النعيم والفلاح في الدار الآخرة.

إن الضمير المسلم إنما يبحث عن سعي وإعمار وحسنة في هذه الدنيا وأجر وفلاح ونعيم في الدار الآخرة، ولا مجال في بنية هذا الضمير لتقبل الازدواجية والتعارض بين ما هو خير وصواب وإعمار في هذه الدنيا وما هو خير وصواب وإعمار في الدار الآخرة.

وتأتي مؤسسات البنوك الإسلامية اليوم كمحاولة جزئية في صيغ الحل الإسلامي البديل الذي يعطي الأمل في إمكانية تحقيق الحاجات الإسلامية المعاصرة ومنها الخدمات المالية والاقتصادية وبصيغة تتجاوب مع نفسية المسلم وفكره وفؤاده.

الأمة والحل المستورد

إنّ الحل الأجنبي الدخيل هو على وجه التشبيه حل مسرحي يجعل الأمة في

مقام النظارة في المسرح لا دور لها فيما يجري على المسرح، فهو ملهاة وتمثيل لا يعكس شيئًا حقيقيًا في كيانها، وكل ما عليها هو أن تقف منه موقف التفاعل السلبي بالصراخ والهتاف كلما دعت الحبكة المسرحية إلى شيء من الانفعال، ولكن ذلك لا يعني في الحقيقة أي دور للأمة فيما يجري على خشبة المسرح بين الممثلين من القيادات السياسية والاجتماعية، ولذلك كلما انتهت مسرحية ، وكلما سقط زعيم وكلما انتهى دور، ينفض جمع الأمة وتنصرف إلى ما كانت فيه كأن لم يعكر صفوها أمر، لتبدأ مسرحية جديدة، وملهاة جديدة، وزعامة جديدة، ودورة حلول تقليدية وأجنبية جديدة.

إنّ الفرق بين فكر الأمم المتقدمة وزعاماتها وأنظمتها في أرضها وفي منابعها وبين فكر الأمم المتخلفة وزعاماتها وأنظمتها أنّ للأمم المتقدمة فكرًا وأنظمة وحلولاً وزعامات حقيقية تنبع من كيان الأمة ونفسيتها وقيمها وحاجاتها، وتمثل فكرًا وسياسات وتعليمات تجعل من القادة والأمة فرق عمل للبناء ومواصلة مسيرة هادفة في حياة تلك الأمم.

إن هذا الفهم الجذري هو الذي يقدّم لنا تفسيرًا صحيحًا لما نسميه مهزلة الساسة والسياسة في العالم الإسلامي خاصة، أو ما يعرف بالعالم المتخلف عامة، واختلافها عن طبيعة السياسة والحكم والإدارة عند الأمم القادرة (المتقدمة) وما تعكسه من علاقة تفاعل وأداء يمثل مجتمعًا وعملاً وحركة تنبع من الواقع وتتعامل معه وتؤثر فيه وتتأثر به.

إنّ المطلوب منا هو فهم البعد الفكري والثقافي في الحلول الأجنبية المستوردة حتى لا يضيع منا مزيد من الوقت في التقليد والتبعية والمحاكاة، لكي لا نجلب مزيدًا من المعاناة والألم والحسرات لأنفسنا ولأمتنا.

ليس من الإنصاف ولا من العدل بحق أمتنا استمرار قياداتنا الفكرية والسياسية القومية والماركسية العلمانية المستغربة باتجاه الطريق المسدود والحلقات المفرغة بعد مئات السنين التي ضاعت في المحاولات الفاشلة؛ وكأن لسان حالهم وحال فكرهم وأجهزتهم بعد كل فشل وخيبة ونكسة وكارثة تفوق ما سبقها من خيبات وكوارث هو قول الشاعر اللاهي (وداوني بالتي كانت هي الداء) أي أن حال فكر القيادات

العلمانية المستغربة في العالم الإسلامي بأنواعها القومية والماركسية إنما يمثل فكرًا جزئيًا ليس له دليل شمولي مستقل ينتشلهم من حمأة الدوائر المفرغة والطرق المسدودة التي أوقعهم فيها توجه أنظارهم ومصادر فكرهم.

إنّ على المفكرين المسلمين والقيادات المسلمة الناضجة الجادة أن يأخذوا أنفسهم بالطريق الوحيد المفتوح حقيقة أمامهم مهما بدا في بدايته شاقًا، ويتيقنوا أنّ الحل المطلوب لابد أن يبدأ من دينهم وأرضهم وتاريخهم ودوافعهم، يواجهون بها تحديات العصر في أصالة، وإلاّ فإن التجارب الفاشلة المريرة التي عانى منها العالم الإسلامي خلال القرون الماضية لن تساوى فتيلاً تجاه ما ينتظره من مشكلات جديدة، ويمكن لكل القيادات المسلمة وكل المثقفين المسلمين على اختلاف توجهاتهم — ومعهم كل الجماهير المسلمة وكل العواطف المسلمة — أن يحلموا بالخلاص والتقدّم والعزّة والقوّة، لكن لا يتوقع أن يكون نصيبهم — إذا لم تتغير الوسائل والأساليب ومناهج التفكير وتحدد الأهداف بدقة — إلاّ حصادًا أمرّ مما ذاقت الأمة وباله حتى اليوم.

لابد للأمة في مفكريها وقيادتها الاجتماعية أن تبحث عن قسمات الحل الأصيل البديل وملامحه من غاياتها ومصادرها وبمقاييسها الصحيحة وأن تسعى إلى استنباتها في حنايا فكر أبناء الأمة وممارساتهم ومؤسساتهم.

٢ — الحل التقليدي التاريخي

إنّ الحل من المنطلق التقليدي ، قد حاولته الأمة منذ قرون بعيدة وهو حل يلغي بعشوائية ملفتة للنظر، الأبعاد الزمانية والمكانية لكيان الأمة ومسيرتها التاريخية، وهو يمثل في عصوره المتأخرة تراجعًا مستمرًا أمام تحدّيات الحياة المعاصرة وقوى العدوان الغاشم على عقل الأمة الإسلامية وفكرها، ومن الواضح أن هذا الحلّ لم يسفر عن النتيجة المطلوبة في استنقاذ الأمة وإلاّ لما تدهورت أوضاعها ولا تمكّن الأعداء من أزمّتها ولا ألّم بالأمة ما ألّم بها من نكبات.

وليس عذرًا كافيًا كل ما يمكن أن يقال عن العقبات التي حالت دون إحداث

الآثار المطلوبة لفاعليات حل التقليد للواقع التاريخي، لأنّ المطلوب من أيّ حل صحيح هو أن يأخذ في حسبانه أمر تلك العقبات وأن يتصدى لها بالحل لأنها في ذاتها جزء لا ينفصم من المشكلة المطلوب حلّها.

وحل التقليد التاريخي إنما يبسّط الأمور حين يتصدّى لها ابتداء بالتأكيد على سلامة منطلقه وتخطئة جميع الأطراف والظروف التي لا تستجيب أو لا ترغب في أن تستجيب أو لا تستطيع أن تستجيب لمعطياته وأطروحاته.

إن أي حل يشترط لنجاحه تعاون أعدائه بإزالة العقبات من طريقه حتى يتسنى له الأداء والنجاح لا يمكن أن يمثل حلاً يمكن الأخذ به، وهو بهذا إنما يمثل جزءًا من الإشكال الذي يجب التصدي له والتخلص منه.

وحلّ التقليد التاريخي الذي سيطر على فكر الأمة ومخيلتها لأمد من الزمان لا يستهان به، هو إصرار على إعادة الصور المادية التاريخية للمجتمع الإسلامي في عصره الذهبي الأول ولكن دون وعي على دلالات الصور التاريخية أو التغيرات المادية التي حدثت، مما يفسّر فشل هذا المنطلق في استنقاذ الأمة وفي السيطرة على توجيه دفة الأمور فيها رغم أن الأمة تدين بالإسلام وتمتد جذوره في تاريخها، كما يفسر أيضًا انحسار رقعة الفقه المذهبي التقليدي في السياسات المختلفة والمعاملات المستجدة ليتقلص في دائرة الشعائر التعبدية والأحوال الشخصية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي.

ولعلّ من الأمثلة التي تجسّد أخطاء هذا المنطلق ما نادى به علم فذ من مشاهير أعلام الإصلاح الإسلامي الحديث ــ هو السيد جمال الدين الأفغاني ــ حين أخطأ فهم علاقات النظام الاجتماعي والسياسي على عهد الخلافة الراشدة فاستخلص الدرس الشهير المعكوس حين أكّد أنّ الأمة الإسلامية لا يصلحها إلاّ «مستبد عادل».

ومن الواضح في السياسة والحكم أن الاستبداد نقيض العدل وأن ذلك من أوّل ما نزل في كتاب الله عز وجل: ﴿**كلاّ إنّ الإنسان ليطغى * أن رآه استغنى**﴾ العلق:٦ــ٧.

وفي قول الله تعالى: ﴿**وشاورهم في الأمر...**﴾ آل عمران: ١٥٩.

وفي قوله تعالى: ﴿**وأمرهم شورى بينهم...**﴾ الشورى: ٣٨.

إنَّ من أهمّ ما يجدر التنبه له في مقام فهم ظاهرة التقليد التاريخي هو أهمية فهم جذور نشأتها التاريخية. فأصل هذه الظاهرة بدأ حين حدثت الفرقة بين القيادة الفكرية والقيادة السياسية للأمّة، وذلك في أعقاب الفتنة التي اجتاحت عهد الخلافة الراشدة نتيجة الصراع بين قيادة دولة الخلافة الراشدة والعصبيات والتوجهات القبلية لقبائل البادية العربية، وما تبعها من حركات الردة والعصيان السياسي المتكرر منها والذي انتهى إلى المواجهة السافرة بين رجال دولة المدينة الملتزمين بسياسات الإسلام العامة، كأمثال الحسين بن علي وعبدالله بن الزبير ومحمد ذي النفس الزكية وزيد بن علي وسواهم رضي الله عنهم أجمعين، وبين رجال القيادة السياسية من أسر الحكم ورئاسات القبائل ، مما أدى إلى ظهور منطلقات العصبية والقبلية. وقد انتهى عصر المواجهة بينهما إلى هزيمة قيادات الفكر والالتزام وانسحابهم متمثلين في هيئة العلماء والزعامات الدينية من السياسة والحكم بالعزلة والمعارضة، وبمضيّ الوقت تفاقمت هذه العزلة والفرقة وطال أمدها لعدّة قرون ممّا ترك آثاره على الفكر الإسلامي وعلى تفكير رجالاته واهتماماتهم، وولّد مدرسة التقليد والمحاكاة والوقوع في براثن النظر الجزئي وأحادية المنهج اللغوي في فهم الوحي والنصوص، ولعل الخوف على الشريعة من عبث الضعاف والأتباع قد ساهم أيضًا في دعم توجهات التقليد والجمود. ومن الطبيعي أن تنتهي هذه المدرسة في القرون اللاحقة إلى الوقوف بالفكر الإسلامي عند عصر الصدر الأول والعودة إلى الصور التاريخية والغرق الانتقائي في المتاهات وذكريات التاريخ ومبالغات تقديساته. وهكذا جفت الجذور الفكرية للقيادات الاجتماعية والسياسية وسلّمت هذه القيادات زمامها للعجز الفكري والجهل السياسي. كل هذا كان لابد أن ينتهي بالأمة إلى الوقوع في قبضة التقليد وجمود فكر القيادة الفكرية (العلماء) الذين لم يعد لهم منابع عملية اجتماعية وسياسية يستقون منها من جانب، وإلى الوقوع في قبضة الاستبداد والقهر والتدهور السياسي والاجتماعي من جانب آخر، حيث أن القيادة السياسية والاجتماعية لم يعد لها أيضًا قاعدة فكرية تستند إليها وتستقي فكر الحلول والتطور والبدائل منها.

وهكذا أصبح التقليد والجمود الفكري يلف الأمة من جانب كما يلفها القهر والاستبداد السياسي من جانب آخر، مما يصور بدقة تاريخ دول العالم الإسلامي

المتأخرة وأهمّ الأسباب التي انتهت بها ــ بعد غزو المغول والغزو الصليبي ــ إلى الوقوع في مخالب الاستعمار والتسلّط الأجنبي المعاصر. والأمر الهام هنا هو أنّ تدهور الأمّة وانهيار مؤسساتها ومحدودية تفكيرها في ظل المنهج التاريخي التقليدي ولّد خطرًا أكبر وهو توجّه الأمّة وقياداتها إلى منطلقات للحلّ بالتقليد الحضاري الأجنبي طوعًا وانبهارًا أو كرهًا وخضوعًا، إلاّ أن نتائج هذا التقليد أيضًا كانت مزيدًا من الضعف والتدهور. وأصيبت الأمة بظاهرة يطلق عليها الدارسون ظاهرة اتساع الهوّة الحضارية ــ الاقتصادية و(التكنولوجية) ــ بين الشمال والجنوب أو بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث المتخلفة والتي تمثل دول العالم الإسلامي جلّ رقعته وأبرز معالمه.

إنّ من أهم الدروس التي تستقى من فكر الفرقة والعزلة والانطواء هو فشل المدرسة التقليدية التاريخية. وإنّ العودة إلى العيش في أحلام الصور التاريخية هو أمر ضدّ طبائع الأشياء وحركة الحياة في الزمان والمكان والفكر والإمكانات.

وإنّ الإصرار على تلك الأساليب من الفكر ومنطلقات التقليد في الإصلاح أمر لا يمكن التسليم به دون التسليم بنتائجه التي انتهينا إليها من التخلف والضعف والتدهور والانهزام أمام الغزو الفكري الدخيل.

لابد للأمة من طريق جديد ولابد لقادتها ومفكريها من محاولة جديدة جادة تتفادى المسالك المسدودة والمناهج العقيمة.

ولكن ماهو هذا الأسلوب الجديد؟ وماهي هذه المنطلقات الجديدة؟ وما جوهرها؟ وما مواصفاتها؟ وكيف نختبرها لنعلم أن هذا الأسلوب وهذه الطريقة سوف تكون خيرًا من سابقتها وأنها سوف تحقق ما لم يتحقق حتى اليوم؟

ولكي نحقق ذلك فإنه لابد لنا أولاً، أن نفهم هذه الظاهرة، كيف بدأت؟ وكيف بدأ الضعف والتدهور؟ ومتى ولماذا بدأ؟ وكيف تفاقم وتطوّر؟

إنّ فهم الداء ومعرفة نشأته وآثاره وتتابع مضاعفاته في الجسد الإسلامي، والتاريخ الإسلامي، كل هذ الأمور ضرورية لفهم مواصفات العلاج ونوعية الجهد المطلوب للإصلاح في أولوياته وخطّة إنجازه.

٣ ـ منطلق الأصالة الإسلامية المعاصرة

إنّ هذا المنطلق بدلالة مسمّاه لابد أن يكون منطلقًا وحلاً مبنيًا على أساس الإسلام في الغاية والعقيدة والقيم والتصورات، لأنّ الأمّة المعنيّة بالنموّ والحركة والبناء هي أمّة إسلاميّة في عقائدها وفي قيمها وفي تكوينها النفسي والفكري، ولا سبيل إلى تحريكها ولا إلى دفع عجلتها بتجاوز هذه الحقيقة الأساسيّة في فهم شخصيتها ومكامن طاقتها ودوافعها مهما اعتورتها الأمراض والتشوّهات والمحن.

ومن الواضح أنه لن يكفي أن يكون جوهر الحل والمنطلق والتوجّه إسلاميًّا بإطلاق، لأن الإسلام عامل مشترك بين «الحل التقليدي التاريخي الإسلامي» وبين «حل الأصالة الإسلامية المعاصرة»، ولذلك لابد من تحديد جوانب «حل الأصالة الإسلامية المعاصرة» التي تميز هذا الحل عن سواه من الحلول، وتوفر له شروط الفاعلية، وتمده بأسباب النجاح.

والتحديد المطلوب هو في التأكيد على أصالة وعصرية الحل الإسلامي المقترح، بمعنى أن يتوجه الحل من منطلق العقائد والقيم والنوازع الإسلامية نحو واقع الأمة المعاصر وقضاياها القائمة وما يستلزم ذلك من إدراك أبعاد الزمان والمكان في فهم التراث والتجربة الإسلامية للعصر الأول من جانب ، وإدراك معنى التغيرات الكمية والنوعية في الحياة البشرية بكل ما يحتمه حسن الفهم من الشمول والعمق والدقة والخبرة والتحليل من جانب آخر، وذلك يختلف عن حلول التقليد ومنطلقات المحاكاة حتى تأتي الحلول والسياسات والتصوّرات الإسلامية المعاصرة معبرة بل مطابقة لاحتياجات واقع الأمة ومطابقة مستجيبة لما تواجهه من تحدّيات حقيقية، وعلى أساس من قيمها وتصوراتها وغاياتها الإسلامية. وبذلك تصبح الأمة وقدرتها في موضع القيادة، وبقيمها وغاياتها تحسن توجيه مسيرة الإنسانية.

إنّ مفهومنا «للأصالة المعاصرة»[٢] أي التعامل مع الواقع المعاصر من منطلقات

---

(٢) من الناحية النظرية التجريدية فإن مصطلح الآصالة لا يحتاج إلى إضافة اي اوصاف اليه حيت ان الاصالة بالضرورة تعني الانبثاق من الذات والتعامل مع الواقع وبشكل إيجابي، ولكن بسبب ملابسات ثقافة الأمّة الإسلامية المشوهة المزدوجة فإنّ مصطلح الأصالة وحده عند أصحاب المدرسة التقليدية يعني العودة التاريخية والانحصار في

الأمة وذاتيتها الإسلامية يعنى أولاً الشمول، وهو بالتالي يعني فهم كليّة التطبيقات والسياسات الأولى الإسلامية بكل أبعادها الزمانية والمكانية، وتفهم واستنباط غاياتها ومقاصدها وعلاقاتها الصحيحة لتكون قاعدة التعامل مع كلية الحياة والمجتمع المعاصر وحتى تتمكن الأمة أن تصبح في مقعد القيادة الحضارية.

و«الأصالة المعاصرة» تقتضي القدرة والخبرة الفنية وسلامة المنهج، كما تعني أيضًا منطلق الدراسة والتحليل من قاعدة العلم بالفطرات والطبائع ومن قاعدة الخبرة والممارسة، وهذه الممارسة تنطلق من الواقع وقضاياه وإشكالاته وإمكانياته باتجاه الإسلام وكلياته ومقاصده وقيمه وتوجيهاته. وبمنهج الشمولية العلمية العملية يمكن إحداث النقلة الفكرية والحضارية المطلوبة من التطبيقات والممارسات في المجتمعات الرعوية الزراعية والتجارية البسيطة إلى عالم الاتصال الآلي والحركة المستمرة وما يستتبع ذلك من تغيّر في صور الطاقات والإمكانات والممارسات والتطلعات وفي صور الثروة والإنتاج وإمكاناتهما ووسائلهما وتغيّر في الحاجات والوظائف للفرد والجماعة والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتستجيب للتحديات والمخاطر والفرص التي أصبح العالم يفيد منها ويعاني بسببها. فلابد إذن من التفكير في المنطلقات الكليّة والشمولية ومتابعة حركات الكتل البشرية وكثافتها وتعاملاتها الجماعية. وهذا يعني بالدرجة الأولى الوعي الكامل والتركيز التام على مقاصد الشريعة وكلياتها وقيمها ومبادئها الأساسية، وجعلها منطلقًا للفكر الاجتماعي الإسلامي في هذا العصر وصياغة المؤسسات والأنظمة والضوابط التي توجهه وتتحكم في حركته، بحيث يبقى للإسلام مجتمعه المتميز بالعدل والشورى والتضامن والإخاء وسائر قيم الإسلام الكبرى دون ضعف أو عجز أو حرمان ودون فساد أو إسراف أو نكران

ولتحقيق هذه الغاية في الأصالة الإسلامية المعاصرة لابد من إعادة صياغة منهج البحث والدراسة الإسلامية لينطلق من قاعدة الممارسة والإدراك والخبرة نحو الإسلام ومقاصده وقيمه وضوابطه الاجتماعية والحضارية، وهذا معناه إعادة وحدة التعليم

قضايا وأحداث العصور السالفة، أما مصطلح المعاصرة عندهم فهو لا يعني التعامل مع قضايا العالم القائم ولكنه يعني التغريب والانسلاخ من قيم الأمة ومبادئها، ويفهم أصحاب الثقافة المدنية والغربية أن مصطلح الأصالة يعني الرجعية وأن مصطلح المعاصرة يعني التغريب ولذلك رأينا الجمع بين المصطلحين في هذه المرحلة فيكون المعنى المقصود واضحًا وهو الانطلاق من قيم الذات ومبادىء الإسلام نحو التعامل مع قضايا العصر.

بشقيه الروحي القيمي والفني العملي في مراحله كافة والعناية بمنطلقاته وفلسفته الإسلامية وبتعمقه وتخصصه العلمي في كلّ فروع المعرفة، خاصة جانب العلوم الاجتماعية والإنسانية.

كما أن الأصالة الإسلامية المعاصرة في نهاية المطاف سوف تؤدي إلى إعادة ترتيب الأولويات وإعادة صياغة المنهج والفكر بحيث تتوفر وسائل التربية الإسلامية السليمة ويعاد بناء المؤسسات والأنظمة والإجراءات السياسية والاجتماعية بما يحقق التكامل والتسلسل الصحيح في حركة المجتمع نحو إعادة البناء على أساس قيم الإسلام ومقاصده السامية.

إن منطلق الأصالة المعاصرة يضم إلى دفتيه أمرين لابد من جمعهما إذا شئنا الإصلاح والتمكن والريادة الإنسانية الحضارية، فعلى ذلك دلت دروس التاريخ في كل دفع وتغيير حضاري على مدى القرون والأجيال. وهذان الأمران هما في دفع الرؤية العقيدية البناءة والتفوق الفكري الفعّال. كان ذلك في صدر الإسلام بفعل عقيدة الإسلام الصافية في منابعها الأولى والتفوق الفكري الذي تبسط صفحاته إنجازات رجال الصدر الأول ومبادراتهم في قطع شرايين تجارة قريش، وفي التدابير العسكرية والدبلوماسية في غزوة الخندق وفي صلح الحديبية وفي فتح مكة، وفي التدابير العبقرية غير المسبوقة في قطع صحراء الشام ونجدة جيوش المسلمين في معركة اليرموك الحاسمة مع الرومان، وفي تدوين الدواوين ورسم السياسات وإرساء القواعد والنظم، وبناء المساجد دورًا للتربية والتعليم ونشر المعارف والعلوم مما يقوم شاهدًا على التفوق الذهني للأمة ورجالها في العصر الأول على ما أحاط بهم من مجتمعات حضارية آسنة فاسدة أو قبلية همجية بدائية.

كذلك كان الحال في نهضة أوربا المعاصرة التي جمعت دفع الرؤية العقيدية البناءة في حركة الإصلاح (البروتستنتي) التي كرست رؤية مسيحية عملية فعالة إلى الحياة ودور الإنسان فيها إصلاحًا للرؤية الدينية المسيحية في العصور الوسطى المغرقة في الشعوذة والخرافة، إلى جانب إصلاح مناهج الفكر الأوروبي القاصرة المعوجة حبيسة المفاهيم الحرفية النصية لشتات الأقاصيص الخرافية التي حوت كثيرًا منها الأسفار اليهودية والمسيحية المقدسة لتلزم العقل والبحث العلمي المنظم، فجمعت كما

جمع الإسلام وسواه من بناء الحضارات قبل ذلك دفع الرؤية العقيدية البناءة إلى جانب أثر التفوق الفكري الفعّال.

ومنطلق الأصالة المعاصرة هو اليوم كما كان دائمًا يقوم على هاتين الدعامتين: العقيدة البناءة، والتفوق الفكري الفعال.

إن الحركة الإسلامية لن ينفعها التأكيد على الجانب العقيدي وحده دون تمحيص لأسلوب أدائه، كما أن العلمانيين المستغربين على ألوانهم لن ينفعهم تعلقهم بالقضية الفكرية وحدها وانبهارهم بإنجازات العصر في مجالاتها، بل لابد من جمع الطرفين وضم الصفين لتحقيق مقومات الخلافة وبناء الحضارة.

إن ضم الجانبين العقيدي والفكري هو في النهاية إعادة الصلة بين الوحي والعقل، أي بإعمال العقل في إدراك الوحي وقضاياه وهداية العقل بغايات الوحي الكلية الكونية وقيمه الحياتية والحضارية. وعملية الإصلاح هذه بضم الجناحين هي في النهاية عملية فكرية في المنهج والأسلوب أي أن الأزمة التي تواجهها الأمة في صميمها هي أزمة فكرية.

وبالطبع فإن الدعوة إلى المنطلق الصحيح وبسط جوانبه وتحديد أولوياته وطرح خططه هو واجب المفكرين والكتاب والقيادات السياسية والاجتماعية الواعية التي عليها أن تجاهد في توضيح الصورة وتوعية الأمّة وبناء القواعد حتى تستقر البذرة فتنمو الشجرة وتصلح الثمار.

قد يبدو الطريق وعرًا كما هو الحال في كلّ بداية وعند كلّ منطلق، وقد تكون البداية شاقة، ولكن متى كان الناس يختارون السبل لسهولتها فقط؟!، بل لإدراك أنها توصلهم إلى الغايات التي من أجلها شدّوا الرحال.

ثانيًا ــ الجذور التاريخية للأزمة

١ ــ تغيّر القاعدة السياسية: الأعراب والفتنة وسقوط الخلافة الراشدة

من الواضح ممّا سبق من عرض وتحليل أنّ الحل الإسلامي هو أمر حتمي للخروج بالأمة من أزمة ضعفها وتفككها وتخلّفها العمراني وغيابها الحضاري، فقد

تتبعنا في الصفحات السابقة باختصار شديد مسيرة جهود الأمة للخلاص والتجديد منذ واجهت تحدّي الحضارة الغربية المعاصرة وذاقت الهزيمة والعسف والقهر على يدها، وواجهتها لأوّل مرّة في تاريخها بلون مدمّر من ألوان التحدّي وهو التحدّي الحضاري، ورأينا كيف كان الفشل هو نصيبها في سائر محاولاتها للخروج من هذه الأزمة، والتصدي للتحدي الحضاري الغربي.

وإذا تيقنا ــ نتيجة هذا التحليل ومانراه بأعيننا من واقع الأمة الإسلامية ــ حتمية الأصالة الإسلامية سبيلاً متفردًا لتخليص الأمة من أزمتها وكسر نطاق حلق الضعف والتدهور المحكمة حول رقبتها، فلابد لنا من فهم ماهيّة الأزمة ومعرفة قطب رحاها حتى يمكن أن ننفذ إلى جوهر الأزمة الذي حال جهلنا به بيننا وبين متابعة مسيرتنا وجعلنا نتنكب معارج صعودنا طوال قرون من تاريخنا.

ولابد لنا في مثل هذا العمل من الغوص إلى أعمق الأعماق وبلوغ الجذور وعدم الرضا بالقشور مهما كانت المثبطات في أصول تربيتنا وقصور عقليتنا وما فيها من دواعي الخوف والتهيّب والقداسات، المخلصة حينًا والزائفة أحيانًا كثيرة، بتأثير الصراعات الشعوبية والفئوية والطائفية والفكرية على مدى عرض كيان الأمة وتاريخها الطويل ، والتي قلّما تسفر عن وجهها الحقيقي وتختلفي في جل الحالات في مسوح المخاوف والخشية والقداسة لتشل النفوس والعقول عن التفكر والتدبر والأخذ بناصية الحق والعقل والعمل.

لذلك علينا النظر في كياننا وتاريخنا على كامل مداه حتى اليوم دون استثناء، بنظر الفاحص المدقق الذي ينشد الفهم والمعرفة الصحيحة الصادقة لا القداسة الزائفة ولا الملامة والتشهير الفاسد العقيم.

وأوّل مظاهر بروز الأزمة في كيان الأمة وتاريخها كان قيام الفتنة الكبرى التي اندلعت معها سلسلة من الحروب الأهلية الطاحنة داخل الدولة والمجتمع الإسلامي، قتل خلالها الخليفة الراشد الثالث ذو النورين عثمان بن عفان ثم الخليفة الراشد الرابع عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما. سقطت الخلافة الراشدة وقام في موضعها سلطان قهر وملك وعصبية بدءًا بدولة بني أميّة.

وقيام الفتنة وسقوط الخلافة الراشدة من الأحداث الهامة في تاريخ الأمة لا

يمكن تجاوزها دون فهمها وفهم الأسباب التي أحدثتها ومتابعتها وفهم الآثار المترتبة عليها والناجمة عنها والتي ما تزال تؤثر في مقدراتنا. وذلك حتى يمكن متابعة مسيرة الأمة بدقة ودراية حتى نصل إلى المرحلة التي نعيشها ونعاني من سلبياتها.

والسبب الذي أدى إلى الفتنة وسقوط الخلافة الراشدة هو التغيير الذي حدث دون التفات كاف إليه، أو قدرة على تلافيه، ألا وهو تغيّر القاعدة السياسية التي ارتكزت إليها القيادة والخلافة الإسلامية الراشدة، فبعد أن كان الأصحاب وجيش الأصحاب و(كوادر) الأصحاب هم قاعدة دولة الرسول ﷺ وقامت على أكتافهم دولة الخلافة الراشدة بكل مايمثله الأصحاب من نوعية وتوجه وإعداد ونضج وتربية، وفي زحمة الأحداث وتدافعها وما واجهته الدولة الإسلامية من تحدّي الامبراطوريات الكبرى المعاصرة لها في فارس وبلاد الروم، فإننا نجد أنّ المجال قد أفسح واسعًا لتدفق رجال القبائل من الأعراب وعلى ما كانوا عليه في ذلك الوقت من عصبية وجهالة من مضاربهم في أطراف البوادي للانضمام الى جيش الفتح مع تقلّص دور الأصحاب المتضائل بسبب السن والاستشهاد. لقد مكّن هذا في النهاية للأعراب من جيش الدولة بكل ما حملوه معهم إلى جانب معالم الإسلام العامة من المفاهيم القبلية والعصبيات، والذين لم تخضع نفوسهم لما خضع له الأصحاب من تربية وتدريب وتوعية على مدى سني الدعوة والمعاناة وعبر عقود بناء الدولة والمجتمع المسلم بقيادة رسول الله ﷺ وأوائل الخلفاء الراشدين.

وبسيطرة الأعراب من رجال القبائل على جيش الخلافة والفتح تغيّرت القاعدة السياسية التي تستند إليها الخلافة ولم تعد القيم والغايات والمقاصد والمعايير النبوية الإسلامية الخالصة هي تلك القيم والغايات والمعايير التي يستند إليها الجيش الجديد والقاعدة السياسية الجديدة.

ولذلك كان لابد أن تنشب الفتنة وأن تسقط الخلافة ليقوم في مقامها سلطان القبلية والعصبية والاستئثار والاستبداد، وكان طبيعيًا، وقد تغيّرت القاعدة السياسية، أن يستقر الأمر لسلطان بني أميّة وأن لا يستقر لعثمان أو عليّ أو الحسن من بعده رضي الله عنهم جميعًا.

وكان طبيعيًا أن لا تقوم على مدار أكثر من قرن من الزمان قائمة للجماعة

القليلة من رجال الالتزام الإسلامي في مكة والمدينة، وأن تدمر صفوف الحسين بن علي وعبدالله بن الزبير ومحمد ذي النفس الزكية وزيد بن علي وسواهم في حروب أهلية طاحنة كانت الغلبة فيها للقاعدة القبلية الواسعة لتزداد تمكنًا بتقدم الأزمان مع جموع الأمم الوافدة على الإسلام من فرس وروم وهند وترك وسواهم من الأمم التي انضوت تحت لواء الإسلام دون أن تتاح لها الفرصة للتربية والتدريب كي يصهروا نفوسهم في بوتقة الإسلام الخاصة الخالية من شوائب الجاهليات والعصبيات والباطنيات.

وهكذا كانت بداية الانحراف والتباعد عن غايات الإسلام ومفاهيمه الخالصة ومنهجه السليم هي غلبة الأعراب من رجال القبائل، وبالتالي تغيّر القاعدة السياسية لتنتهي الأمة إلى قيادة ونظام هو خليط من إسلام وجاهلية.

٢ ــ الفصام بين القيادة الفكرية والقيادة السياسية

وإذا كانت غلبة الأعراب على جيش الفتح وإسقاط الخلافة الراشدة وإقامة ملك بني أمية في موضعها السبب الأول للتغيير والانحراف، فإن ما نجم عن هذا التغيير الظاهر الملموس من تغيير معنوي كان أشد خطرًا وأبعد أثرًا، فقد نتج عن هذا التغيير انقسام في صفوف القيادة الاجتماعية مثّل فصامًا بين القيادة الفكرية عن القيادة السياسية وكان أساسًا هامًا لما نجم بعد ذلك من عوامل الضعف والتدهور والتمزّق وتراجع الطاقة الهائلة التي فجّرها الإسلام في نفوس الناس والأمم.

فبعد قيام سلطان العصبية والأثرة والقهر في نظام المجتمع الإسلامي فإن القيادة الفكرية الإسلامية الملتزمة المتمثلة في أرض الحجاز وحاضرة الخلافة الراشدة لم تتقبل التغيير الجديد وفكر التغيير الجديد وغاياته، وهبت لمقاومته على أساس عقائدي وفكري، وليس على أساس قبلي.

وحين أنهكت الثورات والحروب الأهلية الطاحنة لأكثر من قرن من الزمان أصحاب الفكر والالتزام الإسلامي الذين فشلوا في استقطاب جماهير الأمة التي سيطر على عقليتها وتربيتها عقلية ومفاهيم القبلية والشعوبية والطائفية، اضطرت صفوفهم

إلى التراجع والانطواء بعيدًا عن القيادة السياسية والتخلي عن أسلوب المواجهة والقتال، وأخذت القيادة السياسية الجديدة في محاصرتهم ومحاولات إخضاعهم لمآربها وتضييق الخناق على معاقل الصلابة في مقاومتهم حتى كان نصيب كبار العلماء وعلى رأسهم الأئمة الأربعة الإيذاء والنكال، ليموت الإمام أبو حنيفة في السجن (توفي ١٥٠هـ/٧٦٧ م) دون أن يقبل تولي القضاء لسلطة سياسية غير ملتزمة، وليُضْرَب الإمام مالك (توفي ١٧٩هـ/٧٩٥ م) حتى تُشَل يده لِمَا جهر به من فتوى بطلان طلاق المكره وما كان لهذه الفتوى من دلالة سياسية سلبية على خلخلة قبضة السلطة السياسية القائمة[٣]، كما نال الإمام أحمد (توفي ٢٤١هـ/ ٨٥٥م) الكثير من العذاب والأذى لمعارضته مخططات السلطة السياسية، وكان نصيب الإمام الشافعي (توفي ٢٠٤هـ/٨٢٠ م) الهرب من حاضرة السلطان في بغداد بعد أن سيق إليها مكبلاً من اليمن لخوف السلطة من فكره ونشاطاته السياسية حتى لجأ إلى مصر ــ تلك الحاضرة البعيدة عن مركز السلطان ــ طلبًا للسلامة والنجاة. لقد شكل هذا التمزق والفصام بين القيادة الفكرية الإسلامية والقيادة السياسية الاجتماعية الأساس لتراجع الطاقة المسلمة وتمزّق النسيج المسلم وتدهور الفكر والأنظمة الإسلامية وانحطاطهما وفتح الباب واسعًا أمام قوى التدهور والفساد والانحطاط. وأخذت طاقة دفع الإسلام تخبو تدريجيًا وتتضاءل، ولم يبق لحضارة الإسلام وعطاء الأمة في العصور المتأخرة إلاّ بقايا طاقة معالم الإسلام ونور هدايته في النفوس، وإلا تخلّف الأمم من حولهم وغياب البديل الحضاري الذي يكشف عورتهم ويتهدد أصل كيانهم رغم ما اجتاح أرضهم من غزو البرابرة المغول والروم والصليبيين.

لقد مثل هذا الفصام بين القيادة الفكرية والقيادة السياسية التربة الخصبة لأمراض الأمة اللاحقة والتي جعلتها اليوم تقف فكريًا وماديًا مبهورة الأنفاس ــ عاجزة ومهددة في صميم وجودها وكيانها ــ أمام التحدي الحضاري الغربي المعاصر، الذي انتصب يهددها ماديًا ومعنويًا بالسحق والدمار. فقد أدّى هذا الفصام النكد

---

(٣) كان الخلفاء العباسيون يأخذون على رجالات الأمة أيمان ولاء الطاعة والبيعة معلقة بطلاق نسائهم إن حنثوا. فكانت فتوى إحلال المكره من يمينه وأثره في طلاق النساء يعني في حينه دلالة في الإحلال من البيعة وما يترتب عليها ممّا أقسم عليه المبايع.

أولاً إلى عزل القيادة الفكرية عن المسؤولية الاجتماعية والممارسة العملية، وهذا بدوره كان العامل الأساس والأهم خلف عجز العقل المسلم وضموره حتى انزوى في أروقة المساجد بين طيّات الكتب النظرية والتاريخية التي تعنى في جوهرها بأسلوب وصفي ومنهج لغوي في معرفة مرامي وغايات نصوص الكتاب والسنة ومحاولة الحيلولة بين السلطان وأتباعه وبين استعمال هذه النصوص كوسيلة وأداة لتأصيل انحرافاته، وانتهى الأمر بهذه المعركة إلى ما عرف بقفل باب الاجتهاد. ولم يكن في الحقيقة للاجتهاد باب يقفل ولا دار تهدم، وإنما كان ذلك تعبيرًا عمّا انتهى إليه الأمر من الضمور الذي أصاب الفكر من آثار عدم الالتزام لدى القيادة السياسية وما لحق ذلك من محاولات السلطان السياسي للقهر والاستبداد بتطويع كل شيء تصل إليه يده لخدمة مصالح السلطة وأعوانها وعصبياتها، مما جعل العلماء ينكفئون على ما في أيديهم في صحون المساجد بعيدًا عن كل حادث وجديد.

وقد أدى هذا الفصام النكد ثانيًا إلى جهل القيادة السياسية وحرمانها من وجود قاعدة فكرية تخدمها وتواكب معها المتغيرات وتمدها بالفكر والسياسات والبدائل، فلا غرابة إذن أن تتحول القيادة السياسية في مجمل تاريخ الدولة الإسلامية إلى سلطة مستبدة غشوم تأخذ الناس بالقهر والخسف ولا يكون للشورى ومشاركة الأمة مجال ولا نصيب في تسيير شؤون الأمة وتوليد قناعاتها وطاقة بذلها وعطائها. ولا غرابة أيضًا أن ينتهي الأمر بمجمل الأمة إلى الاضمحلال والانحسار والتراجع الحضاري في الكيان النفسي والفكري وفي المؤسسات والنظم.

ليس من الصعب أن يدرك القارىء التمزق والتدهور السياسي الذي أصاب جسد الأمة ووحدتها منذ سقوط دولة الخلافة، ولكن المهم أن يدرك القارىء الفرق بين طاقة الدفع الحضاري التي انبثقت بظهور الإسلام وبين الوفرة المادية الناجمة عن التراكمات والامتدادات التي كانت أثرًا من آثار الدفع الإسلامي الأول والتي أفسح لها ضعف الأمم المحيطة وانحطاطها، وذلك رغم ما لحق الأمة الإسلامية من تدهور الكيان وضعف طاقة الدفع، لأن الأمر هنا هو أمر نسبي فما تزال في ذلك الوقت طاقة الدفع الإسلامي نسبيًا كبيرة، ولذلك من المهم ألاّ يخفى على الناظر ما تخفي التراكمات والمظاهر خلفها من حال مصادر طاقة الأمة وما أصاب هذه المصادر

من اضمحلال وعطب، فإن هذه التيارات الكلية أمر لا يسهل ملاحظته بوضوح إلاّ على المدى الطويل حيث تتضح الآثار وتتساقط الواجهات ويتآكل التراكم وتتبدى التشوهات الفكرية والاجتماعية جليّة واضحة، مما نراه واضحًا في حال الأمة اليوم.

ثالثًا ــ فحوى الأزمة ومجالات تصحيح المسار

١ ــ أزمة فكر لا أزمة عقيدة

على الرغم من الحلقات المفرغة من المحاولات الفاشلة للحلول والبدائل التقليدية، تاريخية كانت أم دخيلة أجنبية، فإن الرؤية الإسلامية لا تزال غير واضحة، حيث يشوب هذه الرؤية خلط كبير بين العقيدة والفكر، وكأنهما شيء واحد لهما ذات الطبيعة المطلقة والقداسة الأبدية. وذلك بسبب ما يروجه مناجزونا وأعداؤنا والطامعون فينا بكل وسائلهم الإعلامية والثقافية والتعليمية وما يدعمها من جهود منظمة في دوائر الدراسات الاستشراقية الاستعمارية التي تختص بدراسة شؤون الإسلام والعالم الإسلامي. كذلك مما ساعد على غبش الرؤية الإسلامية المعاصرة تلك العوائق النفسية التي روضت العقل المسلم ترويض الحيوانات الكاسرة ، فلا يجرؤ على إمعان النظر التحليلي في تراثه ومقدساته بالقدر والعمق المطلوب لكي يدرك كنهها وموضع اللباب منها، وأن يفرّق بين ماهو مطلق وأساسيّ وما هو محدود وزمني ولكي يدرك ما يتعلق منها بالجوهر أو ما يتعلق بالأداء والأسلوب. لقد شلّ ما غرسناه في أنفسنا من معاني الخوف والرهبة وانعدام الثقة بالنفس قدرتنا على النظر في أحداث الماضي وملابساته ونقائصه، ولذلك ظل العقل المسلم حتى اليوم أسير مفاهيم ومنطلقات أساسية تجعله حبيس أخطاء الماضي وانحرافاته دون القدرة على الفهم والتمييز وتصحيح المسارات والغوص في أعماق القضايا التي يواجهها وتحصيل اللباب من ورائها وبين ثناياها حتى تنطلق المسيرة راشدة واثقة باتجاه المستقبل لا أن تقعد كفيفة مكبلة في زوايا الماضي الغابر.

فإذا لم يتغير منهج التفكير وتصحح منطلقاته فسوف يبقى العقل المسلم عاجزًا

عن النظر الناقد والرؤية النافذة، وسوف يظل يراوح في حلوله ومحاولاته المتكررة الفاشلة على مرّ القرون والأجيال والدول، بل لعل هذه المحاولات الخاطئة لن تزيد الأمة إلاّ استنزافًا وتدهورًا وإنهاكًا. ومما يزيد من أعباء هذا العقل المسلم البائس أنّ الفئات القيادية الفكرية والسياسية في الأمة في جمعها ــ بقصد أو بغير قصد ــ قد انتهت بعد يأسها من الغلبة في صراعاتها للاستئثار بالقيادة والتوجيه إلى إخضاع الأمة وعقلها إلى إرهاب مادي ونفسي جائح يمكن لكل فئة دورها ومكانتها في قيادة الأمة وفي مواجهة الطرف الآخر. فأفردت ــ بغض النظر عن أصل النوايا والمقاصد ــ القيادة السياسية لنفسها وسائل الإرهاب المادي واستأثرت القيادة الفكرية لنفسها بوسائل الإرهاب النفسي. وذلك حتى يبقى العقل المسلم والفرد المسلم عاجزًا خاضعًا أسيرًا لسيطرة هذه القيادات وغاياتها في حياته وتدابيره الشخصية المعاشية وحركته الاجتماعية والتنظيمية، بغض النظر عن أصل النوايا والمقاصد وكيفية فهم كل فئة لدورها ومبررات هذا الدور. ومن المضحك المبكي أن هذا الإرهاب بلغ حدًّا لم تسلم هذه القيادات السياسية والفكرية من آثاره المدمرة حيث أصابها الضعف بضعف قاعدتها السياسية والحضارية وفقدت استقلاليتها وأصبحت خاضعة موجهّة دون خيار لغايات القوى الأجنبية من الأعداء والطامعين.

بهذا الغبش وبهذه القيود المكبلة لرؤية العقل المسلم نجده إمّا أن يقبل كل تاريخه وماضيه بعقده وانحرافاته وما تركته من بصمات على منهجه وفكره ومجتمعه ومؤسساته، وإمّا أن يرفض كل تراثه وتاريخه وكل مقومات شخصيته وكيانه، لأن مسيرتها على مرّ الأجيال والقرون أصابها خلل، ولأنّ معالم شخصيته أصابتها أمراض وتشوهات وعلل، فكانت محصلة رؤيته المغبشة المعتمة خلط بين الفكر والعقائد وبين الغايات والوسائل وبين الدين والتاريخ وبين المبادىء والرجال وبين القيم والأحداث وبين المفاهيم والتقاليد، فتوزع العقل المسلم بين فريق يدعوه لأن يأخذ ذلك كلّه أو يدعه كلّه، وما فرّق في دعواه بين الدين والتاريخ ولا ميّز في طلبه بين الغاية والوسيلة، كما نادى فريق آخر بأن الأمم والشعوب التي أصيبت في مواردها المادية لابد أن تكون أزمتها هي أزمة معنوية في أصل عقائدها وأديانها وقيمها ومقومات شخصيتها ودوافع حركتها. شعارات ونداءات اختلط فيها النظر وتغَبَّشت الرؤية حتى

ما عادت الأمة الآن تعلم إلى أين تسير وكيف المخرج وإلى أين المفرّ.

لابد للأمة أن تأخذ الأمر كلّه في اعتبارها لأن ذلك كيانها ومقوّمات شخصيتها، وليس لها أن تترك شيئًا منه أو تتخلى عن أي جزء فيه، فديننا وقيمنا أساس، وتاريخنا وتقاليدنا ورجالنا حقيقة، كل هذا أمر واقع لا مجال لإنكاره والتخلي عنه ولا يمكن دونه ودون الاعتراف به والتعامل الصحيح المخلص معه أن تكتمل مكونات شخصيتنا وقوام نفسيتنا.

ليست القضية في حقيقتها: ما الذي نأخذ وما الذي ندع؟ ولكن السؤال: ماهو موضع كل مفردة من مفردات مقوماتنا وتاريخنا من نفوسنا وعقولنا؟ إن علينا أن نأخذ كلّ ديننا وعقيدتنا ومبادئنا وقيمنا ومفاهيمنا ومنطلقاتنا ويجب ألا يشوب شيء من ذلك صادف من تاريخ وتقاليد وأحداث ورجال وعصبيات وجاهليات وانحرافات وكل ما يتعلق بها من حواجز الزمان والمكان، حتى تبقى للأمة والعقل المسلم رؤيتهما النافذة الصافية من رسالة الهداية إلى الإنسان، أما التاريخ والتقاليد والرجال والأحداث والزمان والمكان فتبقى دروسًا وعبرًا وعونًا على حسن التدبر والنظر، فيكون كل ذلك قدوة وشحذًا للهمة وبصرًا بالمثالب والأخطاء والانحرافات ونقائض البشر التي تشدنا إلى الأرض فنزيلها عن أعناقنا وسواعدنا وأقدامنا قيودًا وأغلالاً وأثقالاً.

إنّ لنا من الإمكانات المادية الشيء الكثير ولنا من الموارد القدر الوفير. وهذا حق لا ينكره عاقل، تشهد به أرض المسلمين على امتداد القارات والبحار والمحيطات، فلابد أن تكون أزمة الأمة ومنبع العجز في كيانها هي في جانبها النفسي المعنوي، ولكن الإشكال في هذا الطرح هو معرفة أيّ أجزاء الجانب النفسي المعنوي يقصدون ويعنون ، هل يقصدون الجاهليات والعصبيات؟ هل يقصدون بَالِيَ التقاليد؟ هل يقصدون فاسد الخرافات والشعوذات الشعبية؟ هل يقصدون السفسطات والمتاهات الفكرية الدخيلة؟ هل يقصدون الباطنيات الروحانية الأعجمية الدخيلة؟ كثيرٌ هؤلاء الذين ينطلقون في هذا إمّا من وجهة غربة الفكر وجهل المعرفة أو من وجهة الكيد والعداء والمناجزة، وكثير من هؤلاء إنما يقصدون عقائد الإسلام ودين الإسلام.

نقول لمن وقع عن حسن قصد في شراك الغربة الفكرية وجهل المعرفة بعقائد الأمة وتراثها، نقول لهؤلاء شتان بين الخرافات والشعوذات والجاهليات وبين دين

الإسلام وقيمه وعقائده، ما الذي ينقم عليه أعداؤنا من ديننا وعقائدنا؟ هل كان لشعوب الإسلام من خير إلاّ بالإسلام وعقائد الإسلام وقيمه؟ وهل في نفوس أبناء الأمة من خير اليوم إلاّ ما بقي في نفوسهم من الإسلام وعقائد الإسلام وقيم الإسلام؟

ماذا ينقم الناقمون على الإسلام من عقائد؟

هل ينقمون على الإسلام مبدأ التوحيد والإيمان بالله الحق العدل؟ هل ينقمون على الإسلام قصد الخير والإصلاح والعدل والإيمان والخلافة في الأرض؟ هل ينقمون على الإسلام قسط الجزاء لمن أحسن ولمن أساء في الدار الأبدية؟ هل ينقمون على الإسلام مبدأ الشورى ومبدأ الإخاء وقصد التضامن وقيم الكرامة والتطهّر والاستقامة وطلب الهداية والعلم والمعرفة؟ هل ينقمون على الإسلام مقاومة قوى الشر والفساد والطغيان؟ هل ينقمون على الإسلام وجوب الصدق والأمانة والقسط والإتقان وحسن الأداء والإحسان وبذل الرحمة وصلة الرحم؟ هذه هي منطلقات الإسلام وقيم الإسلام ولبّ الإسلام وما عدا ذلك جهل وغرض وخلط وخرافة وشعوذة مهما التمس لها الملتمسون من المنافذ ولووا أعناق القول وجندوا سوء الفهم واستلوا خناجر جزئية المنهج وانحرافه.

وإلمامة سريعة بأمهات الكتاب ومحكم آياته وجوامع كلمات الرسالة تنبئ بقيم الإسلام وغاياته وتقطع بالمنهج الصحيح الطرق على كل انحراف في الفهم والغاية.

أ ــ من أمهات القيم الإسلامية في كتاب الله

قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز:

في وحدة الربوبية والألوهية

﴿**إنما الله إله واحد سبحانه**﴾ النساء: ١٧٠

﴿**فاعلم أنه لا إله إلا هو**﴾ محمد: ١٩

﴿**ما اتخذ الله من ولد وماكان معه من إله**﴾ المؤمنون: ٩١

﴿**فذلكم الله ربكم الحق**﴾ يونس: ٣٢

﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ الشورى:١١
﴿ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن﴾ المؤمنون: ٧١
﴿إن الله بالناس لرؤوف رحيم﴾ الحج: ٦٥
﴿وإلهكم إله واحد لا إله إلاّ هو الرحمن الرحيم﴾ البقرة: ١٦٣
﴿ذلكم الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلاّ هو﴾ غافر: ٦٢
﴿هو الله الذي لا إله إلاّ هو عالم الغيب والشهادة﴾ الحشر: ٢٢
﴿إنما إلهُكُم الله الذي لا إله إلا هو وسع كل شيء علمًا﴾ طه: ٩٨
﴿هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض لا إله إلاّ هو﴾ فاطر: ٣
﴿ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذًا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون﴾ المؤمنون: ٩١
﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون﴾ الأنبياء:٢٢
﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلاّ بالحق﴾ الحجر: ٨٥
﴿ذلك بأن الله هو الحق وأنه يُحْيِي الموتى وأنه على كل شيء قدير﴾ الحج: ٦
﴿فذلكم الله ربكم الحق﴾ يونس: ٣٢
﴿إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي﴾ النحل: ٩٠
﴿قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان﴾ هود:٨٤

في وحدة الإنسان وغاية وجوده ومسؤولية ضميره

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرًا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إنّ الله كان عليكم رقيبًا﴾ النساء: ١
﴿يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إنّ

أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ الحجرات: ١٣
﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدّس لك قال إني أعلم مالا تعلمون. وعلّم آدم الأسماء كلّها﴾ البقرة: ٣٠ــ٣١
﴿وإذ قال ربك للملائكة إني خالق بشرًا من صلصال من حمأ مسنون * فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين * فسجد الملائكة كلّهم أجمعون * إلاّ إبليس أبى أن يكون مع الساجدين﴾ الحجر: ٢٨ــ٣١
﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ الزمر: ٩
﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾ الملك: ١٠
﴿ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر﴾ الإسراء: ٧٠
﴿وصوركم فأحسن صوركم ورزقكم من الطيبات﴾ غافر: ٦٤
﴿إنّا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً﴾ الكهف: ٧
﴿الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً﴾ الملك: ٢
﴿لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغيّ﴾ البقرة: ٢٥٦
﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان﴾ النساء: ٧٥
﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إنّ الله يحب المقسطين * إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾ الممتحنة: ٨ــ٩

في العدل والإصلاح

﴿ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾ القصص: ٧٧
﴿ثم توفى كلّ نفس ما كسبت وهم لا يظلمون﴾ البقرة: ٢٨١
﴿اليوم تجزى كل نفس ماكسبت لا ظلم اليوم إنّ الله سريع الحساب﴾ غافر: ١٧

﴿إن الله لا يظلم الناس شيئًا ولكن الناس أنفسهم يظلمون﴾ يونس: ٤٤
﴿إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون﴾ النحل: ٩٠
﴿كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين﴾ النساء: ١٣٥
﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ النساء: ٥٨
﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ المائدة: ٨
﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إنّ الله لا يحب المعتدين﴾ البقرة: ١٩٠
﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ آل عمران: ١٠٤
﴿وتعاونوا على البرّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب﴾ المائدة: ٢
﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله، إنه لا يحب الظالمين﴾ الشورى: ٤٠

في عدم الفساد والظلم والإسراف

﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم﴾ محمد: ٢٢
﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم﴾ الأعراف: ٨٥
﴿فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ الأعراف: ٧٤
﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار * أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار﴾ صٓ: ٢٧ــ٢٨
﴿قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان إني أراكم بخير وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط * ويا قوم أوفوا المكيال والميزان

بالقسط ولاتبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين * بقية الله خير لكم إن كنتم مؤمنين وما أنا عليكم بحفيظ﴾ هود: ٨٤ــ٨٦
﴿والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾ الرعد: ٢٥
﴿فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا﴾ هود: ١١٢
﴿هذا وإنّ للطاغين لشر مآب﴾ صٓ:٥٥
﴿ولا تطيعوا أمر المسرفين﴾ الشعراء: ١٥١
﴿إنّ فرعون لعال في الأرض وإنه لمن المسرفين﴾ يونس: ٨٣
﴿وأنّ مردّنا إلى الله وأنّ المسرفين هم أصحاب النار﴾ غافر: ٤٣
﴿فويل للذين ظلموا من عذاب يوم أليم﴾ الزخرف: ٦٥
﴿إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ﴾ الشورى: ٤٢
﴿ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيًا﴾ مريم: ٧٢
﴿وقيل للظالمين ذوقوا ما كنتم تكسبون﴾ الزمر: ٢٤
﴿وعنت الوجوه للحي القيوم وقد خاب من حمل ظلمًا﴾ طه: ١١١

في الصدق والأمانة والإحسان

﴿إنّ المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرًا والذاكرات أعدّ الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا﴾ الأحزاب: ٣٥
﴿قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ المائدة: ١١٩
﴿ليجزي الله الصادقين بصدقهم﴾ الأحزاب: ٢٤
﴿الذين ينفقون في السرّاء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس﴾ آل عمران: ١٣٤
﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾ الحديد: ٧

﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾ التوبة: ٣٤
﴿وفي أموالهم حق للسائل والمحروم﴾ الذاريات: ١٩
﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾ الشورى: ٣٨
﴿إنّ المصدّقين والمصدّقات وأقرضوا الله قرضًا حسنًا يضاعف لهم﴾ الحديد: ١٨
﴿يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى﴾ البقرة: ٢٦٤
﴿ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس﴾ البقرة: ٢٢٤
﴿أرأيت الذي يكذب بالدين * فذلك الذي يدّع اليتيم * ولا يحض على طعام المسكين﴾ الماعون: ١–٣
﴿يمحق الله الربا ويُربي الصدقات﴾ البقرة: ٢٧٦
﴿وتواصَوا بالحق وتواصَوا بالصبر﴾ العصر: ٣
﴿وتواصَوا بالصبر وتواصَوا بالمرحمة﴾ البلد: ١٧
﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾ النساء: ٥٨
﴿والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾ المعارج: ٣٢
﴿قل تعالوا أتل ماحرّم ربكم عليكم ألاّ تشركوا به شيئًا وبالوالدين إحسانًا ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلاّ بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون * ولا تقربوا مال اليتيم إلاّ بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشدّه وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا نكلّف نفسًا إلاّ وسعها وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون﴾ الأنعام: ١٥١–١٥٢
﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إنّ الله يحبّ المقسطين * إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون * يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا

خيرًا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكنّ خيرًا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون * يا أيّها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرًا من الظن إنّ بعض الظنّ إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضًا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتًا فكرهتموه واتقوا الله إنّ الله توّاب رحيم﴾ الحجرات: ٩ــ١٢

﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ النحل:١٢٥

في العلم والمعرفة والإعمار

﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الإنسان من علق * اقرأ وربك الأكرم * الذي علّم بالقلم﴾ العلق: ١ــ٤

﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾ الملك: ١٥

﴿إنّ الله يحبّ التوّابين ويحب المتطهّرين﴾ البقرة: ٢٢٢

﴿قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق﴾ العنكبوت: ٢٠

﴿وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعًا منه..﴾ الجاثية: ١٣

﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله...﴾ القصص:٧٣

في النوايا وقصد الخير

﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان..﴾ المائدة: ٢

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ التوبة: ١٠٥

﴿فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض...﴾ آل عمران: ١٩٥

﴿إنّا لا نضيع أجر المصلحين﴾ الأعراف: ١٧٠

﴿ومن يعمل سوءًا أو يظلم نفسه ثمّ يستغفر الله يجد الله غفورًا رحيمًا﴾
النساء: ١١٠
﴿واستغفروا ربّكم ثمّ توبوا إليه إنّ ربّي رحيم ودود﴾ هود: ٩٠

ب ـ السنّة تطبيقات القرآن وظهيره

كان ما سبق هو بعض أمهات معاني القرآن الكريم وغاياته السامية الشاملة وهي ما نجد صداه وأثره وتطبيقاته في أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وإدارته لمجتمع الصدر الأوّل. وسنورد الشواهد على ذلك من بعض أمهات أقوال الرسول ﷺ وجوامع كلمه حتى يرى القارىء أمام ناظريه كيف أنّ الإسلام قد حوى في الكتاب والسنّة كلّ ما يتطلع إليه البشر بشكل أشمل وأكمل من أيّ عقيدة أو دين أو فلسفة عرفتها الإنسانية.

في القصد والضمير ومناط القيمة والمسؤولية الإنسانية

يقول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم:

«إنّما الأعمال بالنيّات وإنّما لكل امرىء ما نوى»[٤]
«إنّ الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»[٥]
«لا فضل لعربي على أعجمي إلاّ بالتقوى»[٦]
«من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه»[٧]
«كرم المرء دينه، ومروءته عقله، وحسبه خلقه»[٨]

---

(٤) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربع.
(٥) رواه مسلم وأحمد وابن ماجة.
(٦) رواه أحمد.
(٧) رواه أحمد وابن ماجة.
(٨) رواه البيهقي والحاكم.

«قل الحق ولو كان مرًّا»[٩]

«البرّ حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس»[١٠]

«استفت قلبك وإن أفتاك المفتون»[١١]

«الإمارة أمانة وهي يوم القيامة خزي وندامة إلاّ من أمر بحق وأدّى بالحق عليه فيها»[١٢]

«كلّكم راع وكلّكم مسؤول عن رعيته»[١٣]

«أفضل الجهاد كلمة حقٍّ عند سلطان جائر»[١٤]

«ما نقض العهدَ قومٌ إلاّ كان القتل بينهم ولا ظهرت الفاحشة في قوم قطّ إلاّ سلّط الله عليهم الموت»[١٥]

«لا تجتمع أمتي على ضلالة فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم»[١٦]

«من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»[١٧]

في الرفق والرحمة والتعاون وحسن الخلق

«فإن الإمام أن يخطىء في العفو خير من أن يخطىء في العقوبة»[١٨]

«اتق الله حيث ما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن»[١٩]

---

(٩) رواه أبو نعيم في الحلية.

(١٠) رواه البخاري في الأدب المفرد ورواه مسلم والترمذي.

(١١) رواه البخاري في التاريخ وهو حديث حسن.

(١٢) رواه الحاكم وصححه.

(١٣) رواه البخاري ومسلم.

(١٤) رواه أحمد وأصحاب السنن الأربع وكذا الطبراني في الكبير والبيهقي في شعب الإيمان.

(١٥) رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم.

(١٦) بهذا اللفظ رواه ابن ماجة، وروى أحمد والترمذي والحاكم مثله بألفاظ متقاربة.

(١٧) رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن الأربع.

(١٨) رواه الحاكم والبيهقي.

(١٩) رواه الحاكم وأحمد والبيهقي والترمذي.

«ماكان الرفق في قوم إلاّ نفعهم وما كان الخرق في قوم إلاّ ضرّهم»[٢٠]

«إنّ الله يحب الرفق في الأمر كلّه»[٢١]

«من يحرم الرفق يحرم الخير» [٢٢]

«يسّروا ولا تعسّروا وبشّروا ولا تنفّروا»[٢٣]

«ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء»[٢٤]

«في كلّ ذات كبد حرَّىٰ أجر»[٢٥]

«من لا يرحم لا يُرحم»[٢٦]

«الخلق كلّهم عيال الله فأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله»[٢٧]

«ليس منّا من لم يجلّ كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه»[٢٨]

«أحبّ للناس ما تحبّ لنفسك»[٢٩]

«المؤمنون كرجل واحد إن اشتكى رأسه اشتكى كلّه وإن اشتكت عينه اشتكى كلّه»[٣٠]

«المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يوبقه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله بها كربة عنه من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلمًا ستره الله يوم القيامة»[٣١]

«والله لا يؤمن.. الذي لا يأمن جاره بوائقه»[٣٢]

---

(٢٠) رواه البخاري ومسلم.

(٢١) رواه البخاري ومسلم.

(٢٢) رواه مسلم وابن ماجة وأحمد.

(٢٣) رواه البخاري بنحوه.

(٢٤) رواه الحاكم والطبراني في الكبير.

(٢٥) رواه ابن ماجة وأحمد.

(٢٦) رواه البخاري بنحوه.

(٢٧) رواه أبو يعلي والبزّار والطبراني في الكبير.

(٢٨) رواه أحمد والحاكم باللفظ المذكور وله طرق وألفاظ أخرى.

(٢٩) رواه البخاري في التاريخ والطبراني في الكبير وأبو يعلي والحاكم والبيهقي.

(٣٠) رواه البخاري في التاريخ والطبراني في الكبير وأبو يعلي والحاكم والبيهقي.

(٣١) رواه البخاري ومسلم.

(٣٢) رواه البخاري.

«بحسب امرىء من الشرّ أن يحقر أخاه المسلم»[٣٣]

«الظلم ظلمات يوم القيامة»[٣٤]

«مطل الغنيّ ظلم»[٣٥]

«كبرت خيانة أن تحدّث أخاك حديثًا هو لك به مصدّق وأنت له به كاذب»[٣٦]

«فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا»[٣٧]

«كفى بالمرء إثمًا أن يضيّع من يقوت»[٣٨]

«المعروف كلّه صدقة»[٣٩]

«ما نقصت صدقة من مال»[٤٠]

«لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب خير له من أن يسأل الناس أعطوه أم منعوه»[٤١]

«اليد العليا خير من اليد السفلى»[٤٢]

«ليس الغنى عن كثرة العرض ولكنّ الغنى غنى النفس»[٤٣]

«أطيب ما أكل الرجل من كسب يده»[٤٤]

«لكلّ داء دواء»[٤٥]

---

(٣٣) رواه مسلم وأبو داود والترمذي.
(٣٤) رواه البخاري ومسلم.
(٣٥) رواه البخارى ومسلم وأصحاب السنن الأربع ومالك وأحمد.
(٣٦) رواه أحمد وأبو داود.
(٣٧) رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجة وأحمد والدارمي.
(٣٨) رواه البخاري ومسلم بنحوه.
(٣٩) رواه مسلم والترمذي بمعناه.
(٤٠) رواه الإمام أحمد ومسلم والترمذي.
(٤١) رواه البخاري والنسائي وابن ماجة ومالك وأحمد.
(٤٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك وأحمد.
(٤٣) رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجة وأحمد.
(٤٤) رواه الترمذي وأبو داود والنسائي وأحمد والدارمي.
(٤٥) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجة وأحمد.

«لا يورد ممرض على مصحّ»[٤٦]

«فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم»[٤٧]

«لا يلدغ المؤمن من جحر مرّتين»[٤٨]

«من غشّ فليس منّا»[٤٩]

«أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة»[٥٠]

«إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوّجوه»[٥١]

«النساء شقائق الرجال»[٥٢]

«خيركم خيركم لأهله»[٥٣]

«أبغض الحلال إلى الله الطلاق»[٥٤]

«إذا قامت القيامة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها»[٥٥]

---

(٤٦) رواه ابن ماجة.

(٤٧) رواه الترمذي.

(٤٨) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجة وأحمد.

(٤٩) رواه الترمذي وصحّحه.

(٥٠) رواه البيهقي والحاكم.

(٥١) رواه الترمذي وابن ماجة والحاكم والبيهقي.

(٥٢) رواه أبو داود والترمدي وأحمد والدارمي.

(٥٣) رواه الترمذي وابن ماجة والطبراني في الكبير.

(٥٤) رواه أبو داود وابن ماجة والحاكم.

(٥٥) رواه أحمد.

جـ ــ التفرقة بين قضية الفكر والوسائل وقضية القيم والغايات

مما سبق يتضح دون شك أنه لا مجال لأحد أن يعترض على هذه القيم والمبادىء والمنطلقات والعقائد، وما لمعترض في هذه المعاني سامع. ولكن الكائدين لا يقصدون هذه المعاني ولا عنها يتحدثون، فكثير من هذه المعاني دعا إليها الصديق وغمطها العدوّ، وحرمت الأمّة من التحلّي بها بسبب الجهل بوسائل التربية والتدريب الفعّال في مجال تعليمها وتدريب الناشئة على معانيها وممارستها. إنّ عقائد الإسلام عند أعداء الإسلام والجاهلين به هو حديث عن ممارسات التواكل والطغيان، وعن جرائم الاستبداد السياسي وفضائح القصور الفكري والنفسي، وعن تعديات تجار الرقيق وتقاليد امتهان النساء والحطّ من شأنهن. عقائد الإسلام عند هؤلاء حديث عن انحرافات المسلمين وتاريخ أخطائهم وتقصيرهم، وحديث عن عاداتهم وتقاليدهم وآثار جهلهم وجاهلياتهم وعصبياتهم، وحديث عن ضمور فكرهم وقصور منهجهم، وحديث عن العجز والتقليد في دراساتهم ومعالجاتهم وتطبيقاتهم.

وقد يكون من المفيد هنا الإشارة العابرة إلى أن الشعوب التي دخلت الإسلام دخلته وقد كانت في عهود انحطاطها، وما حققته هذه الشعوب بعد ذلك إنما كان بفضل الإسلام ومبادئه ومنطلقاته، وإنّ ما وقعت فيه هذه الشعوب الإسلامية رغم قيم الإسلام ومبادئه وقوّة دفعه من انحرافات وانحطاط استمدت جل مادته من رواسب ماضيها والمؤثرات الأجنبية الدخيلة عليها على غير ما يأمر به الإسلام وعلى عكس غاياته وتوجيهه، ولولا بقيّة من معاني الإسلام في نفوس الناس لكان ولا شك حظ شعوب المسلمين أشد ظلمة وأكثر فسادًا وأعتى جاهلية.

إن المهم هو أن ندرك هنا أن وجوه القصور في حياة المسلمين لا ترجع إلى قيم الإسلام ومقاصده وغاياته، وإنما ترجع إلى فكرهم وعقلهم. إنّ حديث القصور وحديث الإصلاح إنما هو حديث عن العقل المسلم والفكر المسلم وعن تنزيل العقل المسلم والفكر المسلم للمبادىء والقيم والغايات على المجتمعات والتنظيمات والوقائع والأحداث. هناك فرق بين مبدأ التكافل والتضامن وبين إجراءاته وترتيباته، أو القصور في إجراءاته وترتيباته، وهناك فرق بين مقاصد الشريعة وبين سياساتها، وبين

مبادىء الشريعة وقيمها وبين إجراءاتها وترتيباتها، فالقيم والمبادىء والمقاصد هي من كليّات الوجود تمتد في الفطرة السوية عبر المكان والزمان، أمّا الترتيبات والإجراءات والسياسات والتطبيقات فتنطلق من الزمان والمكان نحو القيم والمبادىء والغايات في أصل الفطرة وكليّات الوجود.

كلّ هذا يوضح لنا أنّ الفرق بين العقيدة والمبادىء والقيم وبين الفكر والفهم والتطبيقات والتوفيق فيها أو قصورها وانحرافها هو قضية أساسية حدّية، لا مجال لغبش في فهمها ورؤيتها إن شئنا أن نصحح مسيرتنا ونصلح أمرنا وننطلق إلى غاياتنا ونضع حدًا لمعاناتنا. وهذا معناه في النهاية أنّ أزمة الأمة إنّما هي أزمة فكر لا أزمة عقيدة، وهي أزمة منهج لا أزمة فحوى، وهي قضيّة وسيلة لا قضيّة غاية.

من هنا يجب أن ينطلق البحث الصحيح والعمل الجاد، وأن نضع بذلك حدًا للحلقات المفرغة من دوران المتابعة اللاهثة خلف الدعوات المغرضة والسرابات الخادعة وجرعات التقليد الفاسد العقيم.

٢ ــ العزلة الفكرية تربة الجمود والتقليد والتخلف

وقد ظهرت أزمة الفكر المسلم والعقل المسلم والمنهج المسلم جليّة واضحة بتقدّم الزمان وتطوّر الأجيال وتبدّل التحديات حتى غدت الهوّة بين المثال والواقع لا تخطئها العين، وأصبحت الغايات أماني، والإنجازات والقدرات تاريخًا وذكريات، وأصبح من الواضح إفلاس المجتمع وإفلاس قيادته السياسية بسقوط الأمة في قبضة أعدائها، كما أصبح من الواضح إفلاس قيادته الفكرية حتى لم تعد قادرة على أخذ زمام المبادرة وتجديد طاقة الأمة الحضارية لمواجهة الهجمة الثقافية والحضارية الوافدة الدخيلة، وأصبح لزامًا معرفة المسار التاريخي الذي انتهى بالأمة وقيادتها إلى مواقفها المختلفة التي تقف فيها.

إنّ من الواضح أنّ الآفاق الحضارية التي بلغتها الأمة بالأمس لم تكن إلاّ من آثار الدفعة الكبرى التي أحدثها الصدر الأول من الإسلام وما بقي من آثاره من مفاهيم وسياسات وتنظيمات. وكان لابد للجذوة أن تخبو، وللحركة أن تتلاشى كلّما

تغيّرت الأحوال، وظهرت عوامل المقاومة، وتغيّرت المعالم والتحدّيات. وفي هذه الأحوال فُقِدَ دليل العمل وتلاشت طاقة الدفع والتجديد وذلك بانفصام القيادة السياسيّة عن القيادة الفكرية وتعارض السلاطين والعلماء والتباعد بينهم مما أدى إلى الركون للحرفيّة والتقليد وإلى اتباع الجاهليات والأهواء، وكان لابد أن تتراخى المسيرة وأن تصعب مواجهة العقبات والتحدّيات، حتى عجزت الأمّة عن الاستمرار في توليد المعارف وتطوير الأنظمة وعن توليد الخطط والوسائل والسياسات لبلوغ آفاق حضارية متنامية تستجيب للظروف والحاجات والإمكانات المتطورة المتغيرة.

فمنذ انفصام القيادتين السياسية والفكرية وعزلة القيادة الفكرية، والأمة وحركتها الاجتماعية والحضارية لا تعيش إلاّ على بقايا البناء والهياكل والسياسات الاجتماعية الكبرى التي أرساها الصدر الأول لتستمر في تناقض مع معاول الانحراف السياسي والفكري والحضاري الذي يسري في جسد الأمة وقيادتها السياسية والاجتماعية، إلى جانب تغيّر الأحوال وتبدّل المجتمعات والتحدّيات حتى لم يبق من البناء الإسلامي التاريخي إلاّ رسومه وهياكله، ولا تكاد تستبين له من وصف إلاّ فيما تنطوي عليه القلوب من عواطف أو ممّا يمارسه الناس في بعض أحوالهم الشخصية من طقوس وتصرفات.

أمّا القيادة الفكرية فإنها لعزلتها وللحصار المضروب عليها بعيدًا عن ممارسة المسؤولية السياسية والاجتماعية للأمة، فإنها انصرفت للنصوص الدينية، تدرسها وتبني علومها وعلوم اللغة العربية اللازمة للحفاظ عليها وصيانتها من الضياع والعدوان، ولذلك أقاموا علوم نصوص القرآن وعلوم نصوص السنة وعلوم نصوص اللغة، وجاءت علوم الفقه لتنحصر في مجال الممارسات الفردية في أبواب الشعائر (العبادات) أو في أبواب المعاملات، وهي في ذلك أقرب إلى الوصف والشروح التي تفتقد التنظير لما كان عليه أحوال الصدر الأول وممارساته في الحياة اليومية، كذلك أيضًا انفصل علم الفقه والتطبيقات الحياتية عن علم العقيدة والرؤية الكلية الكونية والحضارية، ولم يعد للعقائد وعلم العقائد دور يذكر في ترشيد الحياة الاجتماعية وتقديم الهداية والدليل لحركتها ومبادرتها، بل تحول في جوهره إلى علم المتشابهات والمعميات والجدليات التي تقذف العقل المسلم في أمواج متلاطمة من الغيبيات التي ليست

من شأنه ولا في طاقة نظره وإدراكه والتي في كثير من الأحوال تشله وتصرفه عن غاياته وجدية أداء مهمته في الحياة من العمل والاستخلاف.

حتى الأصول الكبرى للإسلام وللعقل المسلم وقاعدة فكره وموجه حركته وفعله والتي كانت المرشد الحي الفعّال للعقل المسلم وفكره في الصدر الأول نجدها أصبحت تنقسم إلى قسمين، القسم الأول منها يتعلّق بالنصوص حفاظًا وقياسًا وسمّي بالأصول الأساسية، أمّا القسم الذي يتعلق بالقواعد والمنطلقات اللازمة للنظر في الواقع الحياتي والاجتماعي والتعامل مع الطبائع والأحوال فإنها اعتبرت أصولاً ثانوية.

وهكذا طُوّرت الأصول والمناهج الخاصة بالنصوص لتصبح علمًا ومعارف متكاملة، أمّا الأصول والمناهج الخاصّة بالأحوال والوقائع والطبائع فإنها أهملت، وأهملت معها حقول العلم والمعرفة المتعلقة بها. ولذلك لم تنشأ علوم المجتمع بالمعنى الصحيح وبالمدى الممكن لمنطلقات الإسلام. وهكذا لم ينشأ علم سياسة إسلاميّة، ولا علم تربية إسلامية، ولا علم اقتصاد إسلامي، ولا علم إعلام إسلامي، ولا علم إدارة إسلامية. والعلوم المنهجية المنظمة هي غير التأملات والنظرات التلقائية المبعثرة دون تخطيط ولا منهج.

أمّا إعداد (كوادر) المجتمع المسلم، وبناء نظمه، ورسم سياساته فقد أصبح أمرًا اعتسافيًا عشوائيًا تتخبط معه مسيرة الأمة، وتنهار به مؤسساتها وتنحط به نوعيّة (كوادرها).

إنّ الفرق بين التأملات العابرة الاجتماعية والدراسات العلمية الاجتماعية هو أنّ الدراسات العلمية الاجتماعية دراسات منظمة تنطلق من الواقع والطبائع والفطرات الكونيّة إلى الغايات والمبادىء والقيم، وأنها تنضبط بنتائج الواقع وتحقيق الآثار المطلوبة، ولا تتستر كما يحدث اليوم كثيرًا خلف الألفاظ والأماني والدعاوى والذكريات.

إنّ **أزمة العقل** المسلم هي أزمة تحقيق الغايات الإسلامية النبيلة، وتجسيد القيم والمبادىء، **وهي** أزمة فكرية في لبها ومنطلقها، هي أزمة المنهجية العلمية التي نفتقدها في ميدان الدراسة الاجتماعية.

إنّ أزمة الفكر المسلم كما هي اليوم هي أزمة المنهج العلمي الاجتماعي وبناء

العلوم الاجتماعية التي تمدّ الأمة ـــ إلى جانب المعرفة بدلالات النصوص ـــ بالمعرفة بالطبائع والفطرات والوقائع والأحوال في الزمان والمكان حتى تتمكن الأمة من بناء فكرها ونظمها ومؤسساتها وسياساتها التي تحقق غايات الإسلام وقيم الإسلام ومبادىء الإسلام.

وإذا كنّا نتحدث عن العلوم الاجتماعية، فإننا نعني هنا الميادين والحقول التي تتوجه إليها الدراسة المنهجية، وليس بالضرورة الصيغة الغربية أو الشرقية أو سواهما في هذه الميادين والحقول، فلا شك أنّ العقل المسلم ـــ انطلاقًا من مصادره المعرفية الأشمل والأكمل ـــ سوف يضفي خلال مسيرته على الدرب صيغته التي تناسبه، وتحقق غاياته على الوجه الأكمل.

إنّ الحديث عن تفصيلات قضايا العلوم والمعارف الاجتماعية الإسلامية ومسمياتها أمر مبكر وسابق لأوانه، وسوف تكشف الأيام والجهود تدريجيًا عن معالمها وتفصيلاتها، فأيًا كانت الصيغة التي نبدأ منها اليوم فإنما المقصود البدء من نقطة المعلوم للاستفادة ممّا حققته الإنسانية من إنجازات. والأمر المهم أنّ نقطة الانطلاق يجب أن تتميز بالأصالة والنضج والتفتح حتى يمكن للمسيرة أن تنطلق بعيدًا عن التقليد الذي وقعنا في حبائله ونبغي الفكاك من إساره.

الفصــل الثانــي

المنهج التقليدي للفكر الإسلامي: تقويم ونقد

المنهج التقليدي للفكر الإسلامي: تقويم ونقد

اتضح لنا ممّا سبق كيف أنّ الحلول التقليدية التاريخي منها والأجنبي قد ثبت فشلها على مرّ القرون، وكيف أنها لا تمثل المنطلق الصحيح للإصلاح مهما طال الزمن وتكرّرت التجربة، كما اتضح لنا أنّ أزمة الأمة ليست أزمة في الإمكانات والموارد وإنما هي أزمة في الجوانب المعنوية للأمة.

كذلك اتضح لنا أنّ أزمة الأمة المعنوية ليست أزمة عقيدة وقيم ومبادىء، وإنما هي أزمة فكر ومنهج، وأنّ هذه الأزمة قد بدأت منذ أمد بعيد تعود جذوره إلى تغيّر القاعدة السياسية وما تبعها من عزلة القيادة الفكرية وكَفِّها عن المسؤولية الاجتماعية، وما ترتب على ذلك من توقف نموّ الحركة الفكرية والعلمية المنهجية والاجتماعية، والتي أدّت بالأمة إلى العجز عن مواكبة التغيّرات والتطورات والتحدّيات الحضارية المتعاظمة المتلاحقة.

وبهذا أصبح من الواضح أنّ الأزمة ــ أزمة القدرة على مواكبة التغيرات والتحديات الحضارية ــ لن تحل إلاّ بتصحيح مسار العقل المسلم، وتصحيح منطلقات الفكر المسلم، وبناء منهجيته العلمية والاجتماعية لتؤهله للتعامل المنضبط مع الحياة الاجتماعية مع كل ما يتعلق بها من الوقائع والأحداث والتحديات والعلاقات والفطرات، لأنه إذا صحّ المنهج صحّ الفكر، وأمكنه أن يمد الأمّة بالطاقة اللازمة لنشاطاتها وحاجاتها كافة على الوجه الذي ترى الإفادة منه في جهود البناء والإصلاح والإعمار، ومواجهة التحدّيات.

لهذا لابد لنا أن ننطلق لننظر عن كثب في أمر منهجية العقل المسلم والفكر المسلم لنتفهمها ونتعرّف على وجوه النقص والقصور فيها حتى يمكن لنا رسم خطوط مبدئية عامة نحو إصلاحها وإرساء قواعدها.

١ ـــ الأصول: تعريف وتوضيح

المقصود هنا بالمنهج التاريخي للفكر الإسلامي ماهو معروف بعلم أصول الفقه، فهو يمثل أهمّ جزء في المنهجية الأساسية في دائرة الدراسات الإسلامية، ويمكن تسميته بالمنهج التقليدي إذا لوحظ موقف الدارسين لهذا العلم وما يتصل به في العصور اللاحقة لعصر الصدر الأوّل وعصر الاجتهاد، حيث اتصف موقفهم بموقف المتابعة والتقليد.

فالأسس والقواعد العامّة للمنهج، في أصلها وعمومها، عكست موقفًا أصيلاً تلقائيًا لطبيعة الفكر الإسلامي وعلاقته بالدين والرسالة وقد تمثلت هذه الروح أفضل تمثيل في فكر عهد الخلافة الراشدة والتزامها وتنظيماتها واجتهاداتها التي اعتمدت الوحي مصدرًا للهداية والتوجيه، والعقل والاجتهاد أداة لفهم الوحي وحسن التلقي عنه، ولدراسة الطبائع والوقائع (الفطرة) لتوليد الحلول والأنظمة والأحكام والسياسات.

وفي عصر الاجتهاد اللاحق والانفصام بين القيادة السياسية والفكرية في بداياته فإن رجال الفكر الإسلامي كانوا لا يزالون قريبي عهد بالرسالة والخلافة والممارسة، ولذلك تجدهم يوثقون ويؤلفون على أساس من هذا المنهج، ولكن بسبب تلك العزلة السياسية التي أخذت تسيطر على دوائرهم بدأوا ينصرفون تدريجيًا إلى العمل في التأليف والبحث والدرس والتأصيل للجوانب الخاصّة بدراسات نصوص القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهّرة، وما يتعلق بشؤون الأفراد من عبادات ومعاملات، دون كبير التفات إلى شؤون السياسة والحكم ومؤسسات المجتمع وذاتيته الجماعية والعامة. وبذلك أدّت تلك المنهجية الأصولية ـــ كما تبلورت على أيدي العلماء في تلك العصور السالفة ـــ المقصود منها، واستجابت للظروف التي نشأت فيها والتي لم يكن للعلماء فيها حينذاك خيار. ولذلك بقيت كلياتها صالحة لمزيد من النمو والعطاء، وأصبح هذا النمو المنشود مسؤولية الأجيال اللاحقة التي كان عليها متابعة المسيرة بروح الأصالة لا التقليد، حتى يمكن التعامل مع تلك المنهجية والاستفادة منها، والبناء عليها، لتتابع ما جدّ من ظروف ومتغيرات وإمكانيات وحاجات وتحدّيات، وتستجيب لها، فتنمي

تلك المنهجية وتطورها يمتد أثرها وعطاؤها على أساس من الحاجة المعاصرة إلى مختلف مجالات الحياة والمعرفة، وليس فقط الوقوف بها عند دائرة الأحكام والجوانب القانونية في مجالات الحياة الفردية في الغالب الأعم. وبذلك يحتفظ الفكر الإسلامي بشموليته وأصالته واجتهاده وتكامل مصادره وعلومه.

ومن المفيد لغرض التقويم والنقد أن نبدأ بنبذة سريعة نعرف بها كليّات المنهج التقليدي للفكر الإسلامي كما نعرفه اليوم، ثم نقدّم بعدها لمحات عن أهم وجوه التقويم والنقد لهذا المنهج وقضاياه الكبرى عبر تاريخ الأمة.

فالمنهج الإسلامي الفكري كما نعرفه اليوم، تتمثل مصادره ومنطلقاته العامة فيما يعرف بعلم أصول الفقه، وهذا العلم أو قواعده العامة إنّما تمثل بديهيات العقل الإسلامي وأسسه وقواعده العامة كما جاء بها الإسلام، ومارسها تلقائيًا وفطريًا الفكر والعمل والتنظيم الإسلامي للصدر الأول من الإسلام، ولكنّ الأصول كعلم لم يتبلور إلاّ على يد طبقة كبار العلماء من التابعين وتابعي التابعين التي ظهرت بعد زوال دولة الخلافة الراشدة، ويعتبر كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي (١٥٠ــ٢٠٤هـ) أوّل مصنّف علمي في مجال منهجية الفكر الإسلامي وعلم الأصول.

والمصادر أو الوسائل الأساسية والقواعد العامة التي يقوم عليها هذا العلم وهذا المنهج تتمثل في مجموعتين: مجموعة أساسيّة ومجموعة فرعية، فالمجموعة الأساسية تتكوّن جوهريًا من المباحث المتعلقة بالكتاب الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس، والمجموعة الفرعية ــ أو ما يعرف أحيانًا بالأصول الثانوية أو الأدلة المختلف فيها ــ تتكون من مجموعة القواعد والمنطلقات والمصادر التي تقوم على مجملها عمليات الاجتهاد الإسلامي وتفهّم الواقع الحياتي الاجتماعي باتجاه الالتزام والممارسة الحياتية من منظور إسلامي، ويتفاوت عدد وأهمية كل واحد من هذه الأصول من مدرسة إلى مدرسة أو من مذهب إلى آخر. ومن أهمّ هذه الأصول الفرعية: الاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب وسدّ الذرائع والعرف الصحيح وأقوال الصحابة وعمل أهل المدينة وغيرها.

علوم شرعية وغير شرعية

وعلى أساس من هذا التقسيم لمنهجية الفكر الإسلامي إلى أصول أساسية تتعلّق بنصوص الكتاب والسنة وما ينبني عليها من قضايا القياس والإجماع، وإلى أصول فرعيّة وثانوية تتعلّق بشؤون الاجتهاد والنظر في الحياة الاجتماعية ووقائعها، نجد أنّ العلوم والمعرفة الإسلامية منذ ذلك الوقت تمّ بناؤها وتقسيمها إلى علوم شرعيّة وعلوم غير شرعيّة.

وهكذا أصبحنا نلاحظ منذ ذلك الوقت أنّ الطابع المميّز للعلوم الشرعية هو ارتكازها إلى دراسات الاستنباط الفقهي من الكتاب والسنّة، وقد نشأ على أساس هذا المنطلق ما عُرف بمجموعة العلوم الشرعيّة وتقسيماتها التي هي: علوم القرآن الكريم والسنة النبوية، وعلوم الفقه، وعلوم العقيدة، وعلوم اللغة العربية.

وإنّ التصاق علوم اللغة العربيّة بالدراسات والعلوم الشرعيّة وعناية العلماء بها واضح السبب، لأنّ الدراسة اللغوية العربية عنصر أساسي لدراسة نصوص الكتاب والسنّة والاستنباط منهما.

وإنّ هذا التقسيم، وهذا الانفصام في بنية المنهجية الإسلامية الفكرية هو الذي يفسّر لنا وضع علم العقيدة أو علم الكلام في ذيل قائمة الدراسات الشرعيّة، وذلك لأن علم الكلام وإن كانت قضيته هي دراسة العقيدة الإسلامية إلاّ أنّ دخوله في دائرة الدراسات المقارنة للملل والنحل، وتسلل المنطق والنظر الفلسفي اليوناني إلى دائرته، وبعده عن دائرة النظر الاستنباطي في النصوص، ذلك النظر الذي ركّز عليه علماء الشريعة وانشغلوا به في عزلتهم العلميّة بعيدًا عن الممارسة والمسؤولية السياسية والاجتماعية، جعل ذلك العلم في ذيل أولويّات العلوم والدراسات الشرعيّة وتركه موضعًا للجدل والخلاف بين صفوفها. بذلك بقي علم العقيدة مصدر ضعف وبؤرة استنزاف في فكر الأمة، حرمت الأمة من وضعه موضع الدليل لحركة أنظمتها وبنائها الاجتماعي والحضاري المتطور المتغير، وانفصمت بذلك دائرة علوم الفقه الحياتية الجزئية عن دائرة علوم العقيدة الكلية التوجيهية، ولم تتكامل في بناء الرؤية الإسلامية، ممّا أدّى إلى قصور كلّ من الدائرتين الكلية العقيدية التنظيرية والتطبيقية العلمية التنظيمية، وعجزهما فيما بعد عن مواكبة دواعي التغيير والتحدّي.

وفي مقام التعريف والنقد، من المفيد النظر إلى مفردات الأمور ومقوّماتها الأساسيّة في إطار الفكر التقليدي، حتى يمكننا أن ندرك وجوه القصور في الفكر ومسبباته، ومن ثمّ الاتجاه إلى معالجة قضاياه.

وأوّل الأصول الأساسية هما الكتاب الكريم والسنّة النبوية، وأهمّ ما يلاحظ على مفهوم هذين الأصلين الأساسيين أنّ مؤهلات دراستهما والنظر فيهما في إطار المنهج التقليدي هي مؤهلات لغوية نظرية تاريخية، تجعل الدراسة العلمية الإسلامية فيهما دراسة نظرية، وما يخالطهما من فهم ودراية بالواقع وإمكاناته وحاجاته وتحدّياته هي قضيّة ثانوية تعتمد على محض مصادفات تكوين الدارس وأسلوب ممارسته الحياتية، ومن هنا ندرك سبب غلبة المنهج والفهم اللغوي الجامد على الدراسات الإسلامية في العصور المتأخرة وانقطاع الاجتهاد، كما نعلم قدرة شرذمة معدودة من أفذاذ العلماء عبر التاريخ الإسلامي على الاجتهاد رغم انقطاع قرون من الاجتهاد من قبلهم، وذلك لأن أسلوب دراستهم وممارستهم في الحياة الاجتماعية والسياسية أهلتهم لمعرفة علوم عصرية ومعرفة واقع حياة الأمة، وأهلتهم كذلك للنظر الموضوعي المتمّكن لا النظر اللغوي البحت فقط، وذلك على نحو ما كانت عليه حياة الصحابة رضوان الله عليهم وكبار العلماء في عصر الاجتهاد الأول. ومن أبرز نماذج هذا النوع من العلماء الإمام المجتهد أحمد بن تيمية.

ويلاحظ على دراسات الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة في إطارها التقليدي الخلط بينهما، والجدل على موضع كل منهما، وعلاقتهما فيما بينهما حتى لا يكاد يوجد إدراك موضوعي واضح حاسم لدور متميز لكل منهما ولعطائه الخاص. وبذلك سيطر على دراستهما المعاصرة مفهوم التقليد التاريخي وفكرة النسخ، وضاعت حكمة السياسة الشرعية ومقاصد الشريعة وحركية الفقه والفكر الإسلامي، وانعدم في كثير من هذا الفكر بعدا الزمان والمكان وموضع النص الجزئي من أصل مجمل الوحي والفطرة الإنسانية والكونية، وذلك على غير ما نراه واضحًا في واقع منهج السنة النبوية المطهرة، وممارسات الخلفاء الراشدين والصحابة الكرام، وتحوّلت دراسات السنة النبوية المطهرة إلى دراسات معقدة لا تنتهي تعنى في شكليات الرواية والسند ــ على أهميتهما ــ رغم مرور العقود والقرون على السنة المطهرة وتدوينها،

وفي الوقت نفسه لم تنل دلالاتها ومعانيها ومقاصدها وغاياتها خارج الإطار اللغوي، حظها المنهجي المناسب من البحث والعناية والتدقيق.

وإذا دققنا في دليل الإجماع وجدنا أنّ المقصود بالإجماع الأصولي هنا ليس الإجماع بمعنى الرأي الغالب أو رأي الجمهور، ولكنّ المقصود به الإجماع المطلق الذي لا يترك مجالاً لمعارضة أو اختلاف من أحد، ولهذا تحقق للدارسين أنّ هذا اللون من الإجماع ــ لأي من قطاعات الأمة ــ لا يمكن أن يتحقق في أمر من أمور الدين والشريعة إلاّ في الأمور الأساسية التي جاءت بها النصوص، وفي هذه الحالة ــ أي أمام دليل النص ــ لا حجية ولا حاجة لأي إجماع. وهذا الإجماع الأصولي في مفهومه التقليدي لا يعتمده إلاّ فئة العلماء المتخصصين والأكاديميين في دراسات الكتاب والسّنة، ممّا يجعله ــ لو تحقق ــ قضيّة نظرية لا تستجيب بالضرورة لحاجات الناس، ولا تخاطب عقولهم وتتحرك بهم، أو تتمثل في واقعهم، أو تحصل على قناعتهم ودعمهم، فذلك أمر له ــ إلى جانب أبعاده النظرية الأكاديمية ــ أبعاده الواقعية والاجتماعية والسياسية، وبذلك تكون واقعًا يرتضي ويكرس الانفصام بين القيادة العلمية الفكرية وبين القيادة السياسية والاجتماعية. كما تعين على تكريس واقع الانفصام بين القيادة الفكرية والقيادة السياسية وممارساته في حياة الأمة، فيتدهور المجتمع وينتهي بذلك عمليًا مفهوم الأمة والجماعة المسلمة الذي ينبني على تلاحم دور الفئتين وشرعيتهما.

فالإجماع الأصولي هو مفهوم نظري بحت لا يمثل في الحقيقة مصدرًا عمليًا يعتد به ولا أسلوبًا حقيقيًا للعطاء الإسلامي الاجتماعي والسياسي والحركي، ولا يتعلق في أيّ شيء ذي بال بقضايا السياسة والحكم والتشريع في المجتمع الإسلامي المعاصر. إن الإجماع الذي يجب أن نتطلع إليه هو إجماع من نوع آخر، فهو إجماع يقوم على مفهوم الاجتهاد والشررى، ويأخذ بشكل واسع مفهوم أهل الحلّ والعقد وقادة المجتمع الملتزمين إسلاميًا جميعهم وعلى مختلف مواقعهم السياسية والاجتماعية والعلمية، وبمفهوم رأي جمهورهم وقناعتهم، أي بمفهوم الالتزام برأي الأغلبية، أغلبية الأمة متمثلة في قياداتها الحقيقية الملتزمة إذا تعذّر اتفاقهم جميعًا على رأي أو مفهوم واحد، وبذلك نفرّق بين الدراسة النظرية الأكاديمية، أو الرأى الخاصّ، أو القناعة الشخصية،

خاصّة فيما يتعلق بالمعاملات والمؤسسات والسياسة العامة، وبين الإلزام السياسي والقانوني التشريعي في الحياة العامة، وما يترتب عليه من آثار عملية معنوية وأخلاقية واجتماعية وسياسية.

والقياس هو الأصل الأساسي الرابع، ويقصد به النظر في الحوادث التي لم ترد بشأنها نصوص من القرآن الكريم أو السنّة النبوية المطهرة، وذلك للبحث عن العلة المشتركة بينها وبين نظائرها التي وقعت على عهد الرسالة والتي يتوحد بها الحكم في الحالتين. وأداء هذا الأصل بشكل سليم يفترض أساسًا ثبات الصورة الكلية للمجتمع، وأنّ كل متغيّر إنما هو متغير جزئي وحادث محدود لا يقتضي التعامل معه والتوصّل إلى حكم بشأنه إلاّ النظر في الحوادث الجزئية الماضية، والعثور على الحادث المشابه الذي يشترك معها في العلّة ليأخذ معها نفس الحكم.

ومنذ اتسعت رقعة أرض الإسلام وتعدّدت شعوبه في عهد الخليفة الثاني عمر ـــ رضي الله عنه ـــ ومع مضيّ القرون والحقب وتغيّر الأحوال والإمكانات والحاجات والتحدّيات، فإن التغيير في كثير من الحالات ليس تغييرًا جزئيًا، وإنما هو تغيير ـــ في بعض جوانبه ـــ واسع شامل. إنّ من المهم أن ندرك أنّ القياس الجزئيّ لم يعد مناسبًا للدراسة والنظر في كثير من الحوادث والتغيرات. ولهذا السبب ومنذ عهد مبكر نجد تطورًا أصوليًا جديدًا يقع وهو أصل الاستحسان الذي نشأ وترعرع في أرض العراق وما وراءها من بلاد فارس، ونستطيع أن ندرك أنّ سبب نشوئه في هذه البلاد ـــ في ضوء ما سبق ذكره بشأن القياس ـــ إنما هو نتيجة لما جدّ من تطوّرات في تكوين المجتمع الإسلامي على عهد الخلافة الراشدة والفتح الإسلامي وامتداده إلى أرض العراق وفارس التي قامت فيها حضارات ودول عديدة، وأصبحت فيما بعد قاعدة أكبر الدول الإسلامية، وهي الدولة العباسية، مما أدّى إلى قيام ونموّ تطورات سكانية واجتماعية وسياسية وحضارية كبرى لم تكن معهودة ولا معروفة على عهد الصدر الأوّل ودولة الإسلام في الجزيرة العربيّة التي توارى دورها السياسي منذ زوال مقعد الخلافة الراشدة من أرض الحجاز.

والاستحسان هو أصل من الأصول الفقهية اللاحقة على رأس قائمة الأصول الفرعية، ونشأة هذا الأصل توضح ما أحسه الفقهاء من تطورات تنبىء بإشكالات

اجتماعية وتشريعية، وخاصة في دول الحواضر الكبرى، وأثر ذلك على المنهجية الفكرية، وعدم القدرة على الاقتصار على مفهوم القياس الجزئي وأسلوبه في قياس الحادث على الحادث والواقعة على الواقعة، ممّا قد يوهم الباحث في شأن العلل ويصرفه عن الإدراك الكامل لجوانب القضيّة موضع النظر، فيقضي بأحكام لا تمثل الحقيقة الكاملة والصورة الشاملة، ومن هنا جاءت الحاجة إلى مفهوم الاستحسان، وذلك حتى يتمكن الفقيه ــ إذا لم يسعفه القياس وأخطأ التعليل ــ من تخطي النظر الجزئي إلى النظر الكلّي، والحكم بما تمليه روح الشريعة ومقاصدها وأولوياتها الصحيحة، فيأتي الحكم في الحادث بما هو أولى بالإسلام وروحه ومقاصده وأولوياته.

وحتى نفهم قضيّة الأنظمة الإسلامية والتغيّر الاجتماعي والحضاري، نجد أنّ الفقهاء الذين التزموا بالنصوص وتوسعّوا في قبولها والالتزام بدلالاتها الحرفيّة ما أمكن، لم يسلكوا أمام صور التغيّر والتطوّر وسيلة إلاّ التسليم بأثر هذه التغيّرات الكليّة النوعية في المجتمع والوسائل والإمكانات والحاجات، فكان لابد لهم أن يتخطوا ــ مضطرين ــ منهجهم في التزام حرفيّة النصوص والنظرة الجزئية إليها، إلى روح الشريعة ومقاصدها وأولوياتها وكلياتها. ومن الأمثلة على ذلك موقف هؤلاء الفقهاء من قضيّة التسعير ونصوصها، فنجدهم يقبلون الإفتاء بالتسعير رغم صراحة نصوص السنة النبوية ــ رغم حرصهم على التمسّك بحرفية النصوص والقياس الجزئي على حوادث السنّة ــ والسبب هو ما كان سيترتب في ذلك الوقت من ظلم إذا لم يفتوا بالتسعير، ولذلك لم يجدوا بدًا من الإفتاء بالتسعير، حين لم يستطيعوا معالجة الأمر معالجة كليّة تعيد إلى التنظيم الاجتماعي والاقتصادي توازنه الكلّي، وتستعيد توازن السوق دون تسعير أو تدخل من قبل السلطات العامة في حركة الأسواق وأسعار السلع فيها، وبذلك يحمى المجتمع من الوقوع في الظلم الاقتصادي واستغلال أصحاب السلع لأصحاب الحاجات.

٢ ــ وأد العلوم الاجتماعية

هذه الملاحظات الأساسية عن الخطوط العامة لهيكل المنهجية والأصول في الفكر والإسلامي ونشأتها وتطوراتها المبكرة توضح لنا أنّ الأصول الفرعية إنّما تمثل

قواعد ومنطلقات النظر العقلي الإسلامي في الواقع والحياة التي هي محل توجيه الشريعة وهدايتها بما فيها من وقائع وأحداث وتنظيمات وعلاقات، وما تحويه من شؤون الفطرة في طبائع النفوس والكائنات، وكيف أنّ هذه الأصول التي تمثل جانب الاجتهاد والنظر العقلي في الحياة والواقع والطبائع إنّما تمثل الشق الأساسي الثاني ــ وذلك هو الفطرة أي العقل والطبائع والسنن الإلهية في النفوس والكائنات ــ في منهجية الفكر الإسلامي ومصادر المعرفة والتوجيه والبناء فيه إلى جانب الوحي.

ورغم أن هذا الجانب من الأصول إنّما يمثل قاعدة المنطلق والعمل الاجتهادي والتطبيقي، إلاّ أن تصنيفه كجانب فرعي أو ثانوي إنما يعكس إلى حد كبير الخلل والفصام في جهاز المعرفة والمنهجية الإسلامية ــ والعقل الإسلامي ــ التي مثلت سيطرتها على ساحة الفكر والحياة الإسلامية والإستسلام لها، مفترق طريق في التاريخ الإسلامي نحو الخلل والتقهقر التنظيمي والاجتماعي والحضاري، بعيدًا عن نوعية العطاء النبوي والعطاء الراشد ومستوى أدائهما.

والنتيجة الواضحة، أنه لعزلة القيادة الفكرية الإسلامية ومحدودية اهتمامها ومزاولاتها الاجتماعية والسياسية لم يمكن لهذه القواعد الأصولية الفرعية أن تمثل منطلق النظر العلمي المنهجي المنظم في أحوال النفوس والكائنات والتنظيمات الاجتماعية، ولا أن تتطور هذه الدراسات على نحو ما تطورت عليه دراسات النصوص لتكون قاعدة للاجتهاد الإسلامي، ولتبنى على هذه القاعدة الاجتهادية علوم الفطرة الإنسانية الاجتماعية على نحو شبيه بما يعرف اليوم بالعلوم الاجتماعية والإنسانية ومجالات دراستها.

لقد ترتب على تطور الأحداث والصراعات السياسية في البلاد الإسلامية بدءًا بالفتنة الكبرى ومقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان ــ رضي الله عنه ــ وقيام الدولة الأموية ما هو معروف من العزلة بين الزعامة السياسية (الرؤساء) والزعامة الفكرية الإسلامية (العلماء). وعزلت الزعامة الإسلامية الملتزمة عن مجالات الحكم والمسؤولية مما أدّى إلى ضعف القدرة السياسية والتجربة الاجتماعية للزعامة الإسلامية الملتزمة. وأدى هذا بدوره إلى صرف الفكر الإسلامي الأصولي عن تطوير هذه الأصول والقواعد الفرعية والتوسّع فيها وتنظيمها في نسق علوم منهجية على غرار ما تمّ في

مجال الدراسة والنظر في النصوص الإسلامية، وما ترتب على ذلك من قيام مجموعة من العلوم الشرعية بكل ما تمثله من منهجية وقواعد ووسائل بحث ونظر وعطاء علمي محدّد في مجالات علمية محددة.

وفي ضوء هذه التطورات في منهجية الفكر الإسلامي ونشأة علومه نستطيع أن نفهم أسباب تدهور عطاء النظر العقلي الإسلامي، وتدهور الاجتهاد والمبادرة والابتكار وقفل أبوابه في مرحلة مبكرة من تاريخ الأمة، وكيف بقي النظر العقلي والواقعي، أي دراسات الفطرة العلمية العقلية، ومصادر عطائهما في الفكر الإسلامي قضيّة مهملة عشوائية في ثقافة المفكر والفقيه الإسلامي وفي عطائه، وظلّت برامجه العلمية المنهجية تعتمد على ما يتيسر للفقيه من نظر وخبرة وممارسة شخصية، ولاشك أنّ جهود العلماء الفردية الشخصية ومصادفات خبراتهم الحياتية كان لها أثرها في إثراء الفكر الإسلامي بالمناقشة والنظر العقلي في الوقائع والطبائع (الفطرة) التي تعرّض لها العلماء والفقهاء، ولكن جهودهم لم تمثل في الوقت نفسه خطة علمية منهجية منظمة للنظر والدراسة والاستقراء العقلي العلمي في شؤون الفطرة في ضوء توجيه النصوص والمقاصد الإسلامية. ولهذا نجد الفكر الإسلامي ــ والفقه الإسلامي خاصة ــ تتخلله تأملات اجتماعية إسلامية، ولكنه لا يقدّم ما يمكن اعتباره علومًا اجتماعية إسلامية لضيق أفقه بسبب الفصام والعزلة عن أن يوالي التقدّم ، وأن يأخذ بزمام المبادرة الفكرية والتنظيرية لتوجيه مسيرة حياة الأمة ومؤسساتها الاجتماعية وإمدادها بالحلول والبدائل الحضارية اللازمة، لمواكبة إمكاناتها وحاجاتها والتحديات التي تواجهها. وفي ضوء معرفتنا اليوم بتطوّرات مسيرة الفكر الإسلامي ومنهجيته نستطيع أن نفهم أسباب غيبة الدراسات الفكرية والفقهية الإسلامية التي تعالج بشكل فعّال النظام العام والمؤسسات العامة وقضايا الحكم والخلافة والسياسة في كتب الفقه الإسلامي وموسوعاته الكثيرة، وتجاهل هذا الجانب الهام الذي يرتكز عليه مفهوم الأمة وجوهر وجودها، وتركه إلى قلة من الكتب والمؤلفات المتخصصة التي يتسم جلّها بالوصفية والسطحية، مما جعلها قليلة الغناء ضعيفة الأثر.

هذا الإطار الفكري الناتج عن ذلك الانفصام بين القيادة السياسية والقيادة الفكرية الإسلامية عكس نفسه على منهج الفكر الإسلامي واهتماماته، وعلى العلوم

الإسلامية وتوجهاتها، ممّا انتهى بها إلى الإغراق في الدراسات الوصفية والنقلية، والاحتفاء بالمنهج اللفظي وكلّ ما يتعلق به من علوم اللغة والأدب، تلك العلوم الضرورية لضبط النص وتوثيقه وتبويبه وشرح ألفاظه ومفرداته، وقد أدّى هذا الانفصام وهذا المنهج الفكري إلى توزيع الحياة الاجتماعية للأمة إلى قسمين وولاءين، أحدهما جانب شخصي والآخر جانب عام، اهتم المفكرون والعلماء المسلمون عامة بالقسم الشخصي وقضاياه المختلفة، وتخصصّت كتبهم في جلها للعناية بشؤونه وكل ما يتعلق به من العبادات والمعاملات، وأصبح هذا القسم في الشخصية الإسلامية علاقة خاصة بين العلماء وبين أفراد الأمة، ينصرف ولاؤهم وتصريف شؤونهم فيها إلى رأي العلماء وفتوى الفقهاء، أمّا القسم العام المتعلق بالسلطات والمؤسسات العامة وشؤون السياسة والحكم ودورها ومجال حركتها وأدائها فقد استبد بها الحكام وأصحاب الحل والعقد من الرؤساء، وأصبح أمرها في يد أصحاب السلطة والقوة والعصبية والمصالح الخاصّة، وأصبحت موضع إهمال العلماء والمفكرين المسلمين وتجاهلهم،واتسمت نظرتهم ــ وبالتالي عقلية الأمة ونفسيتها ــ إلى الحكام والفئات السياسية التي تمسك بزمامها وتقوم على شؤونها بالشك وعدم الثقة وانعدام المشروعية.

وقد أدّى هذا الوضع الفكري والنفسي ــ وضع العزلة والفصام ــ الذي حوصر فيه العلماء ورجال القيادة الفكرية الإسلامية إلى ضعف النظر الفكري والعلمي في المجال السياسي والاجتماعي العام، وإلى تدهور المؤسسات والسياسات العامة، وإلى انعدام القدرة على ترشيد هذه المؤسسات والحفاظ عليها وتطويرها بما يحافظ على غاياتها ومستوى أدائها وحمايتها من الانغماس في الفساد ومزاولات التدمير والضعف، وبذلك ضعف في ضمير الأمة مفهوم الأمة والجماعة والدولة والمجتمع والحاجة إلى تلك المؤسسات والثقة بمشروعيتها، وانهزمت في نفسية الأمة قوى الوقوف دون انحرافها وتدهورها.

ونتيجة لهذا الانفصام والانقسام وضعف الالتزام الإسلامي لدى القيادة السياسية وغياب البرنامج العلمي التربوي والثقافي المتكامل وما لحقه من ضعف المؤسسات العامة والحس الاجتماعي العام، ضعفت الأمة وضعف كيانها، وضعف

دور السلطة والقانون العام والمؤسسات العامة، وأصبحت الأمة فرقًا ومزقًا وقبائل ودويلات ومجموعات وأفرادًا ورعاعًا مستضعفين يصطرع بعضهم ضدّ بعض دون رادع من دين أو ضمير أو مصلحة، فلا يصح لهم عزم، ولا تجتمع لهم كلمة، ولا تردعهم خسارة، ولا يوقظهم مصاب، فلم يعد للأمة حسّ ولا كيان جمعي يمثل مفهوم الجماعة والأمة ودورها في كيان الشعوب المسلمة وضميرها وأدائها، و لم يعد لها على وجه الحقيقة كأُمّة وكيان، مؤسسات ولا قيادات تأخذ بيدها وتثق بها وتمنحها ولاءها لكي تنظم صفوفها وتوجه مسيرتها الاجتماعية والحضارية. وتحت تأثير هذا الواقع وهذا الانحراف في مسيرة الأمة وتهلهل صفوفها وتدهور مؤسساتها تحول جوهر الفكر الإسلامي والتربية الإسلامية في تنشئة وتكوين أفراد الأمة وناشئتها إلى فكر إرهاب وتخويف وإخضاع، يمارسه ويدعو إليه ويشجع عليه في صور كثيرة مختلفة، بقصد أو دون قصد، جمهور قيادات الأمة السياسية والاجتماعية والفكرية.

معترك العقل والنقل وآثاره السلبية

ومن أهم آثار الانفصام والصراع والمواجهة بين القيادات السياسية والقيادات الفكرية التي يجب التنبه لها ورصدها هو قيام معركة وهمية بين الوحي والعقل نجم عنها انفصام خطير آخر هو انفصام مجال العلوم الشرعية (الفقهية) عن مجال علم الكلام (علم العقيدة والتوحيد)، وهذا الانفصام بين علم العقيدة وعلم الفقه لم يكن مجرّد انفصال شكلي وتخصصي وأكاديمي، ولكنه انفصام فكري خطير ترك آثاره على العلاقة بين الدين ومفاهيمه ومقاصده وبين الحياة الاجتماعية ومؤسساتها. فأصبح علم العقيدة (الأيديولوجية) يتخصص في الخوض الفلسفي والعقلي الجدلي النظري في شؤون عالم الغيب التي ليست من طبيعة العقل الإسلامي ولا من قضاياه، وانتهى ذلك بالفكر الإسلامي إلى متاهات فكرية استنفذت قوى العقل المسلم، وشوهت الرؤية الإسلامية، وتركت آثارًا سلبية في تكوين النفس الإسلامية فيما يتصل بقضايا الغيب والشهادة وما يتعلق بهما من قضايا الوحي والعقل والإيمان والتوكل والسببية، وكل ما يتصل بذلك مما يعرف بقضايا القضاء والقدر والأسماء والصفات، وما يلحق

بها من قائمة طويلة عقيمة من الظنون والتمويهات والنقاشات والسفسطات التي لم تعد في كثير من الحالات بخير على الأمة وفكرها وتكوينها النفسي وبنائها العقيدي، وكانت النتيجة أن حرم الفقه الإسلامي والفكر الإسلامي من قاعدته العقيدية التنظيرية التي تمثل أسس العقيدة ومقاصدها وكلياتها والتي دونها لا يمكن للعقل المسلم والفكر المسلم والبناء الاجتماعي المسلم أن يواصل مسيرته التطويرية الاجتهادية التنظيمية، وبذلك أصبح العقل المسلم والفكر المسلم حبيس منهج وعلم جزئي وصفي غير قادر في كثير من الحالات على النماء وملاحقة الواقع والمتغيرات في أوضاع النفوس والكائنات والبيئات المختلفة وتفاعلاتها وحاجاتها وإمكاناتها ومتطلباتها في الزمان والمكان.

ومن قضايا منهجية الفكر الإسلامي التقليدية ـــ التي تعكس ظروف الفكر الإسلامي السالفة وآثار انفصام القيادة الفكرية عن القيادة السياسية وعزلتها عن واقع المسؤولية والتحديات والمتغيرات ـــ والتي لم تحسم منهجيًا بعد وما زالت تعتم رؤية الكثيرين، تلك هي قضية النسخ في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ـــ فالرأي السائد الشائع في مفهوم النسخ يثبت في كثير من الحالات الحكم والتوجيه فقط للنص اللاحق وإلغاء المفاهيم والأحكام السابقة، وهذا الإلغاء لا يأخذ بالضرورة الظرف الذي يدور حوله الحكم والحكمة من تشريع الأحكام السابقة.وإعطاء ذلك الأمر الاهتمام والتحليل اللائق به، وبذلك يكون مفهوم النسخ في الشريعة الإسلامية هو أقرب إلى مفهوم النسخ في الأحكام الوضعية التي يلغي الحكم اللاحق فيها الحكم السابق مع اختلاف الحالين وتباين الوضعين.

وهذا المفهوم بشكل عام ينتهي بتصوّر أحكام الشريعة والأنظمة الاجتماعية والممارسات الإسلامية العامة على صورة مجتمع المدينة المنوّرة ودولته في مرحلته الأخيرة على ختام حياة رسول الله ﷺ بعد الفتح، حيث توطدت دعائم تلك الدولة وذلك المجتمع، وانتظمت واستقرت أنظمتها في دولة قوية سيطرت على كل القبائل العربية وأرض الجزيرة، وهو ما أطلقْتُ عليه «العهد المدني الثاني»، والذي يتميز عن «العهد المدني الأول» بأن العهد الأول هو عهد خوف وضعف وقلة، وبناء لصرح المجتمع والدولة، وصراع ضدّ أعداء كثيرين أقوياء. إنّ ذلك يجعل مدى العهد النبوي

ومجتمع الرسالة ينقسم عندي إلى ثلاثة أقسام أو ثلاث مراحل، الأولى منها هي «العهد المكي» أو «المرحلة المكية»، وهو عهد يمثل مرحلة النشأة والتكوين، وذلك باستخدام أسلوب الدعوة والتبليغ، والمبادرات الفردية ضمن نظام اجتماعي قائم يطلب إصلاحه وتغييره، من خلال النقد والتوعية وعرض التصورات والمنطلقات الكلية الأساسية البديلة ضدّ ما هو سائد من منطلقات ونظم وممارسات عقيدية واجتماعية فاسدة يرجى تبديلها والقضاء عليها، فهو عهد يمثل مرحلة طرح الأسس العقيدية والتصورات والمنطلقات الكلية نحو الإصلاح والتغيير التي على أساسها تبنى وتصاغ الحلول والبدائل.

إنّ النظر الكلي يستطيع أن يرى في مسيرة التنزيل والرسالة معالجات وسياسات تتعامل مع أحوال وظروف مختلفة متباينة وتنطلق من مبادىء وقيم تنبثق من مصدر واحد.

فالعهد المكي يمثل مرحلة العمل والدعوة والإصلاح نحو غايات ومقاصد عقيدية وحضارية جديدة. فهي تتسم بالالتزام بالدعوة والحوار وبالأهم والأعم والأشمل. وهو أمر سياسي يختص بالجماعة وإعادة تنظيم وتوجيه كيانها، فلا يتجه إلاّ نحو المبدأ والقضية الأساسية ولا يتم التعامل معه إلاّ بالأسلوب السياسي، ولذلك نجد الرسول ﷺ يصرّ دون مواربة أو تردد على عدم استخدام العنف أو الردّ على العنف بالعنف مهما نال أتباعه من الأذى والاضطهاد، حتى لا ينصرف النظر عن القضية الأساسية وهي قضية التغيير والإصلاح وهي قضية سياسية عامة في أساسها، ولأن السياسي لا يغير إلاّ بالوسائل السياسية، ولا مشروعية للقوة والعنف في معالجته وعدم الرد على العنف بالعنف يعري المعتدي أمام ضمير الأمة والجماعة وتبقى القضية الأساسية موضع التركيز والنظر والعطف بعيدًا عن المؤثرات والمنفرات والتعقيدات والتفاصيل.

والعهد المدني الأول المقصود به فترة ما قبل صلح الحديبية حين كوّن المسلمون دولتهم وواجهتهم جموع القبائل العربية واليهودية وهجماتهم وتحالفاتهم وأحزابهم ومكائدهم، وهنا نجد سمة هذا العهد أخذ الجماعة بأقصى صور الانضباط والتضحية وكذلك الأخذ بأقصى إجراءات البطش والقسوة في مواجهة العدو

وضرب معاقله والرد على عدوانه إرهابًا له وتخويفًا وردعًا لعدوانه على المسلمين.

أمّا العهد المدني الثاني وهو فترة ما بعد الحديبية حيث استقر المجتمع والدولة الإسلامية وتحقق لها النصر والغلبة وأصبحت الطرف الأقوى في العلاقة مع الأعداء، فإننا نجد هذه الفترة تتسم باستكمال التنظيمات والترتيبات الاجتماعية والتأكيد على ضوابط انتظام سير الجماعة وحماية شخصيتها وكيانها واستمراريتها من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد الدولة والجماعة تتحلى في علاقتها بالأعداء والمجاورين بضبط النفس والرفق في المعاملة حيث أن ذلك في مقدور الدولة الإسلامية وهو أقرب إلى تأليف القلوب وتوفير مناخ الاستقرار والعمل والتعاون.

وهنا نرى أن أسلوب العمل ونوعية التشريع ــ وإن كانت تمثل رؤية وغايات ذات طبيعة واحدة ــ كانت تعكس معالجات وسياسات تتعلّق بواقع المرحلة والظروف التي تتعامل معها، كما كانت تهدف إلى التأثير فيها وتوجيهها والحصول على الثمرات والنتائج العملية المطلوبة فيها.

وأيّ مفهوم للعمل والتشريع في هذه المراحل المختلفة لا يعي طبيعتها العضوية ووجوه الاختلاف والقواسم والمنطلقات فإنه يجني على فكر الأمة ويعوق مسيرتها ويحول الهداية الإسلامية إلى قيود حرفية نظرية لاتدرك الواقع ولا العوامل المؤثرة فيه ولا السياسات والاستراتيجيات الحركية التي تناسب كل مرحلة من مراحله.

وإنّ النسخ بمفهوم إلغاء اللاحق للسابق على منوال قانوني أكاديمي بحت لا يمكن تطبيقه في هذا العصر إلاّ في مجال القوانين الصادرة عن المؤسسات البرلمانية والهيئات المماثلة لها لضبط قراراتها في تسيير المجتمعات التي تخضع لها، فما صدر لاحقًا في أمر يلغي نفاذ ما صدر سابقًا فيه، وهذا أمر غير قضية توجيه الوحي والرسالة والرجوع إليها مصدرًا لترشيد المسيرة الإنسانية على مدى الأرض والأجيال والأزمان.

إنّ النسخ بالمفهوم التقليدي السائد إنما يعكس مفهومًا غير حركي في منهج الفكر الإسلامي يعمل في غيبة عن ملاحظة الفرق بين الطبيعة العامة للقرآن الكريم الكلية المجرّدة وطبيعة السنة النبوية المطهرة التي تمثل في عمومها جانب التوضيح والتطبيق والممارسة، كما يعكس هذا المفهوم للنسخ ضعف الوعي على اعتبار الزمان

والمكان في التطبيق والممارسة عند النظر في النصوص وعلاقة بعضها ببعض وعلاقتها بالفطرة في النفوس والكائنات أصلاً يرجع إليه في فهم النصوص وحقيقة المقصود منها ومن التوجيه فيها. هذا الأمر يؤكده ما هو ملحوظ من محدودية العناية بأسباب نزول آيات القرآن الكريم وقلة ما أُلّف عنها وقلة النصوص التي وثقت ووضحت الظروف التي أحاطت بالنزول وأسبابه، أمّا ما يتعلق بالسنة النبوية المطهرة وظروف ما روي من أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام وأفعاله وأسبابها وترتيبها الزمني فإن العلم والعناية بها والتأليف فيها أقل وأندر.

إنّ المفهوم المنهجي التقليدي السائد للنسخ في إطار الدراسات الأصولية المنهجية بمعنى التعارض والإلغاء على غرار التشريعات الوضعية مفهوم يصدم حسّ الدارس والمفكّر والمشرّع والقائد حين ينطلق من موقعه الزماني والمكاني إلى عهد الرسالة طلبًا للتوجيه في معرفة الأحكام وتوليد السياسات والتصوّرات والحلول لما يحيط به من ظروف وحاجات وتحدّيات تختلف في كثير من الأحوال تراكيبها وترتيباتها وأولوياتها عمّا كان عليه الحال في العهد النبوي. فهذه الظروف والحاجات ـــ وإن تشابهت في وجوه مع مجمل عهد النبوة ـــ قد لا تنطبق من وجوه كثيرة على وضع أو حادث بعينه أو مرحلة بذاتها من مجمل عهد النبوة ومراحله وظروفه وملابساته.

ويلاحظ الدارس المسلم اليوم أنّ مفهوم النسخ بوضعه التقليدي قد تعرّض لعدد من مبادىء أساسية في الوحي والرسالة بالإلغاء، وقصر مجالات الرسالة وأبعادها على آخر ما نزل من النصوص وما اقتضته ممارسات الرسول ﷺ وحاجة المسلمين على العهد المدني الثاني.

ومن أمثلة الآثار السلبية للنسخ بهذا المفهوم قضية العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين ، وما يترتب على ذلك من مفاهيم الدعوة والعلاقات الدولية الحضارية، وكذلك قضية علاقة المرحلة المدنية بالمرحلة المكية، وما يمكن أن ينشأ بينهما من علاقة التناسخ، وأثر ذلك على عمل الدعوة والتشريع الإسلامي واستراتيجيات العمل السياسي الإسلامي في هذا العصر.

ففي مجال العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين نجد أن آية السيف ـــ وهي قوله تعالى: ﴿**فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم..**﴾ التوبة: ٥. تمثل نموذجًا واضحًا

للآثار السلبية للسائد في منهج النسخ التقليدي. فآية السيف نزلت في نهاية العهد المدني الثاني والمسلمون يتمتعون بالقوّة والغلبة، وذلك في مواجهة مشركي العرب الذين بالغوا في عداء المسلمين والاعتداء عليهم ونقض عهودهم رغم انقضاء ما يزيد على عشرين عامًا من الدعوة والمسالمة والبر والصبر من المسلمين ودولتهم، فأمر القرآن الكريم بقتال المشركين القساة الكواسر الذين ما زالوا يعيشون بدائية اجتماعية وحضارية وأخذهم بالقوّة والعنف والإذلال حتى يخضعوا للإسلام ويدخلوا في مجتمع حضاري منظم فيصلح حالهم وتهذّب نفوسهم وينتهوا عن عدوانهم، ويكفوا أذاهم وقسوتهم وعدوانيتهم الناجمة عن بدائية تكوينهم الاجتماعي عن أنفسهم وعن الإسلام والمسلمين. وهنا نجد مفهوم النسخ في المنهجية التقليدية لا يستخلص الدلالة التنظيرية المطلوبة من مجالها الذي تعلقت به وهو الإصلاح والتهذيب وأخذ الظالم والمعتدي بالقوة الرادعة، ولكنه ينتهي إلى مجالات الدعوة كافة وعلاقات التعامل والحوار مع غير المسلمين جميعًا في كلّ الأحوال، فينتهي إلى إلغاء مفاهيمها في توخّي معاملة المثل، وحسن معاملة المحسن وبرّه وتأليف قلبه، فيصبح التسامح أمرًا خاصًا، ويصبح تضييق مفهوم حريّة العقيدة هو القاعدة والأمر مع كلّ من لم يرد بشأن التسامح الاعتقادي معه نصّ صريح، وتصبح دلالة أهل الكتاب والمجوس وممارسات الرسول ﷺ معهم لا على أنها مفهوم شامل متعلق بأهل الأديان والعقائد الدينية المستنيرة المتحضرة كافة ولكن على أنها نصوص ضيقة محدودة بفئات دينية ثلاث بعينها (اليهود والنصارى والمجوس) دون فئات البشر والأديان وسواهم على مرّ الزمان.

وهذه القضية وما انتهت إليه من نتائج عديدة تعرّضت لمختلف جوانبها بقدر وافر من التفصيل في كتابي «نظرية الإسلام في العلاقات الدولية: توجهّات جديدة في الفكر والمنهجية الإسلامية»[1] وانتهيت إلى أن مجرد تعارض الأحكام والنصوص الظاهرة لا يعني بالضرورة ولا في الغالب النسخ والإلغاء، ولكن يعني أنّ الحياة الإنسانية في أوضاعها المختلفة تحتاج إلى مواقف وأحكام مختلفة، وكلما تحققت العلاقات والشروط والظروف الموضوعية لحكم أو توجيه بعينه كان الحكم والتوجيه

---

1 The Islamic Theory of International Relations: New Directions for Islamic Methodology and Thought, Dr. AbuSulayman, International Institute of Islamic Thought, 1987, pp. 73-74.

المعني هو الحكم والتوجيه الملزم للمسلم، من ذلك أنه إذا سالم غير المسلم من حوله من المسلمين وأحسن التعامل معهم وجبت معاملته بالبرّ والحسنى، أمّا غير المسلم الذي يعادي الإسلام ويعتدي على المسلمين فإنه وحده الذي له المواجهة والحرب والصغار. ولا مجال للخلط بين الحالين والزجّ بمفهوم النسخ في أمرين مختلفين، فمتى تحققت مقوّمات حال لزم التصرّف فيه وفق التوجيه الإسلامي في ذلك الحال، ومتى تغيّر الحال إلى حال آخر، لم يبق معنى للإصرار على الحال السابق، ولزم التحوّل إلى الحكم والتوجيه المتعلق بالحال الجديد. وهذا يوضح توهم مفهوم نسخ آية السيف لسواها من آيات التسامح والأمر بالبرّ والحسنى في علاقة المسلمين بغيرهم ممن يسالمهم ولا يعتدي عليهم.

ولهذا فإن مفهوم النسخ بأنّ آخر ما فعل الرسول ﷺ وآخر ما نزل من القرآن قد ألغى ونسخ ما سبق من تشريع وتنزيل وأحكام إنما هو في الحقيقة إلغاء لمعنى ختم الرسالة وأبديّة توجهها ، بل ودفعها إلى أضيق السبل.

إنّ الرسول ﷺ قد توفي وآخر أحوال مجتمعه القوّة والغلبة والكلمة العليا في جزيرة العرب، وكان كثير ممّا يناسب دولته يناسب دولة الإسلام اللاحقة على عصور الاجتهاد ووضع الأحكام ومدونات الفقه الإسلامي في عهود دول بني أميّة وبني العبّاس وصدر من دولة بني عثمان، أمّا اليوم فحال المسلمين حال ضعف أشبه في بعض أحواله بحال جماعة المسلمين في مكة أو حال جماعته في الحبشة أو حال دولتهم في العهد المدني الأول إلى ما قبل صلح الحديبية وفتح مكة، وهم محاطون يتربص بهم الأعداء ويتهددونهم بالدمار والفناء، ولو أمعنا النظر في تشريعات الإسلام وأولوياته وتنظيمات الرسول ﷺ وسياساته واستراتيجياته والمواقف اللاحقة لصلح الحديبية وفتح مكة لتعلمنا ــ كشعوب مضطهدة ضعيفة المنعة قليلة العدّة ــ الكثير في أسلوب مواجهة التحديات التي يفرضها علينا أعداؤنا الأقوياء، والتنظيمات والترتيبات والسياسات والأساليب التي يجب اتباعها وأخذ أنفسنا بها في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية لمواجهة تلك الظروف والتحديات رغم ضعف عدتنا وعدّة أمتنا أمام أعدائنا المتفوقين الأقوياء.

والمثال الثاني الذي يوضح المفهوم التقليدي للنسخ في الوقت الحاضر هو ما نشأ في الفكر الإسلامي المعاصر بشأن استراتيجية أعمال الدعوة والتشريع الإسلامي وعلاقة ذلك بقضية المرحلة المكية والمرحلة المدنية، فقد انقسم الفكر الإسلامي المعاصر بشأنها إلى فريقين، فريق يرى تنزيل المرحلة المكية مقلوبة على العصر الحاضر ويدعي أنّ المسلمين يعيشون بشأن الشريعة والأحكام في المرحلة المكية داعيًا إلى الانشغال بأمر العقيدة وحدها دون سواها من أمر العبادات والمعاملات والتنظيمات والتي كانت محور عمل المرحلة المدنية، والفريق الآخر يقيس العصر الحاضر على العهد المدني الثاني، والمسلمون هم الدولة والمجتمع الأقوى في جزيرة العرب، ويرفضون النظر في شأن التفاوت بين حال المسلمين وموقفهم في ذلك العصر وحالهم وموقفهم في هذا العصر انطلاقًا من مفهوم النسخ الذي يلتزمون به. ويترتب عليه أنّ تشريعات العهد المدني وأحكامه هي الواجبة في الاتباع والالتزام وأنها ناسخة لكل ما يتعارض معها مما سبق من تشريعات في المرحلة المكية، ويقتصر لديهم الاتباع والالتزام في كل الأحوال على آخر ما أمر به الرسول ﷺ وهو في عمومه يمثل تشريعات وواقع المرحلة المدنية الثانية، ولا يبقى للنصوص الخاصة بالمرحلة المكية أو المرحلة المدنية الأولى إلاّ أجر التلاوة حيث ذهب بها وقضى عليها المفهوم الخاطىء للنسخ.

لا نشك أنّ هناك نصوصًا نسخت نصوصًا أخرى، كما أننا لا نشك أنّ الدين والرسالة جسد واحد متكامل قد تم بلاغه للناس ويلزمهم اتباعه لما فيه مصلحتهم في الدنيا والآخرة، وبالتالي فلا مجال للقول بأنّ فردًا بعينه أو جماعة بعينها هي في مرحلة كالمرحلة المكية فلا إلزام لها في الأخذ بما جاء من تشريع في المراحل المدنيّة اللاحقة.

لكنه يجب أيضًا أن يكون واضحًا أنّ الإسلام والرسالة، وأنّ تتابع تنزيلها وتدرج تشريعها على مدى من الزمان والمكان، مرّت بمراحل متمايزة، فلا سبيل إلى قياس هذه التدرجات والمراحل وتنزيلها بشكل جامد على عهود وبيئات لاحقة مختلفة، ولا سبيل إلى اعتساف مفهوم التطابق بما يؤدي إلى مفهوم اتباع ما شرّع فقط في مرحلة أو أخرى مكيّة كانت أم مدنية، فلا شك أن حال من أتى وقد اكتملت

الرسالة لا يقارن مع من كان يعيش بمراحل تنزيل الرسالة ووقوع أحداثها فلا يعلم أو يكلف منها إلاّ في حدود ما نزل ووقع من أحداثها وتشريعاتها.

والقضية الحقيقية هنا هي قضية الجزئية والشمولية، ومنهجية الفكر الإسلامي وضعف الوعي على بعدي الزمان والمكان في كيان المجتمعات، وعلاقة الوحي كمصدر للمعرفة بالعقل والفطرة كمصدر ثانٍ للمعرفة يتساندان ويتكاملان لتوفير القدرة والهداية للإنسان ليؤدي دوره الإعماري الخيِّر في الأرض، فلا شك أن الأفراد والمجتمعات تختلف ظروفهم وإمكاناتهم وحاجاتهم والتحديات التي يواجهونها على مدى الزمان والمكان، فالمجتمعات القديمة والمجتمعات المعاصرة لا تتطابق حاجاتها ولا إمكاناتها، وبالتالي فلا يمكن أن تتطابق سياساتها وأنظمتها تطابقًا كاملاً، بل إنّ المجتمعات في العصر الواحد كما نشاهد اليوم على مدى القارات الخمس لا يقلّ في بعض الحالات تمايزها في المكان عنه في الزمان، ولذلك فإن تمايز أحوال المجتمعات والسياسات، وحال الفرد من مجتمع إلى آخر ومن موقع إلى آخر يحتاج إلى معالجة محدّدة متميّزة تتصل بواقعه، وبالمجتمع والنظام الذي يخضع له، سواء كان عضوًا في أقليّة أو أغلبيّة، مسلمًا كان أو غير مسلم. ونتيجة للنظرة الشمولية فلا مجال للقول بمرحلة مكية أو مدنيّة، ولكن يجب أن تكون النظرة حيّة شموليّة في ضوء سنن الفطرة وفي ضوء مقاصد الشريعة وكليّاتها وتوجيه المجتمعات والأفراد بفقه حركيّ وفكر حيّ يناسب حاجاتهم دون جمود أو قياس متكلّف مصطنع، فيكون لكل فرد ولكلّ مجتمع — على ما يقول به جمهور أهل الحلّ والعقد الملتزمون بالإسلام — مرحلته الخاصة به في ضوء الشريعة والفطرة وغاياتها و مقاصدها، يهتدي المسلمون في حياتهم بالمراحل التي مرّت بها الدعوة والدولة، وبذلك يبلغ الفرد والجماعة أقصى الطاقة الإسلامية لتحقيق مقاصد الرسالة والخلافة وبناء المجتمع المسلم.

ومن أمثلة القضايا الفكرية التي تعاني منها الأمة بسبب قصور المنهجية الإسلامية بمفهومها التقليدي أو أسلوب استعمالها وتعامل المثقفين والدارسين المسلمين معها في العصور المتأخرة، قضيّة الربا ومفهومه ومداه ومعنى التوجيه القرآني بصدده ومعنى ممارسات السنّة النبوية وإجراءاتها بشأنه، وهذا العجز والقصور — إذا تدبرنا الأمر — يرجع إلى جزئية النظر ومحدودية العلم والخبرة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية

لدى الكثير من رجال القيادة الفكرية الإسلامية اليوم، وهذا هو الذي أوقع الفكر الإسلامي في تفاصيل وسفسطات حجبت عنه مقاصد الشريعة في الحياة الاقتصادية والتشريع الذي يخصّها، وانتهى بالفكر الإسلامي إلى شكليّات الأصناف والمسمّيات، وإلى تعدد وجهات النظر وتضاربها بشأن مفهوم الربا ومداه والغاية منه حتى تطوّرت هذه الوجهات إلى أكثر من عشرين مذهبًا. وممّا يلاحظ في هذا المجال أنّ بعض هذه المذاهب قد تجاهل حديثًا هامًا صحيحًا لو تأملناه في نظرة اقتصادية شموليّة لساعدنا على فهم بعض السياسات النبوّية الاقتصادية، والمراحل التي مرّت بها تلك السياسات، وذلك الحديث هو حديث أسامة بن زيد في قصر الربا على ربا النسيئة بعد أن كان رسول الله ﷺ قد منع كلّ تفاضل في تبادلات السلع الأساسية السائدة التي تعرف بالأصناف الستّة. فروى البخاري ومسلم عن أسامة أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا ربا إلاّ في النسيئة». وبسبب النظرة الجزئية ذاتها وعلى نفس المنوال انتهى بعض هذه المذاهب إلى طلب الحيل والالتفاف الشكلي حول النصوص لتبرير مفهومهم الجزئي كما في حالة حديث رافع بن خديج بشأن المزارعة حيث أباحوا لصاحب الأرض شطر الثمرة إن أضاف البذر[٢]. وانتهى بعض آخر إلى حلّ أخير هو إعلان العجز وإضاعة مقاصد التشريع الإسلامي الاقتصادي وحكمته ، وذلك بتقرير أنّ ماجاء بشأن الربا إنمّا هو توقيفي تعبدى ينحصر في حرف نصّه ولا يتعدّى الأصناف الستّة المنصوص عليها في حديث ربا الفضل[٣].

وبسبب هذا القصور المنهجي وتخلّف الفكر الإسلامي في مجال السياسات الاقتصادية والحلول والبدائل المطلوبة حدث تحوّل منهجي هام، وذلك حين أخذ

---

(٢) حديث رافع بن خديج وقد روي بألفاظ مختلفة أشهرها أن النبي ﷺ نهى عن المخابرة والمحاقلة، وفي بعض طرقه أنه ﷺ قال: «من كانت له أرض فليزرعها ولا يكرها بثلث أو ربع ولا بطعام مسمّى».

(٣) لشرح أوفى في قضيّة مفهوم الربا في الإسلام وفلسفته وغاياته وحكمة السياسات النبوية بشأنه، ارجع إلى مقدمة بحث المؤلف عن النظريات الاقتصادية الإسلامية في كتابه :

Contemporary Aspects of Economic and Social Thinking in Islam, American Trust Publicatons, Plainfield, Indiana, 1976.

وحديث ربا الفضل حديث صحيح رواه أبو سعيد الخدري وعبادة بن الصامت رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبُر بالبُر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل يدًا بيد، فمن زاد واستزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء» رواه مسلم في صحيحه ، وأحمد في مسنده.

رجال الخبرة الاقتصادية الملتزمون مواقعهم بنظرة فنية شمولية في ميدان دراسة الاقتصاد الإسلامي ممّا يبشر بفتح منهجي فكري يرجى من ورائه البدء العملي في إصلاح جوانب الفكر والمنهجية الإسلامية المعاصرة في هذا المجال بما يعيد للفكر الإسلامي شموليته وحيويته إن شاء الله.

ومن أمثلة وجوه قصور رجال الممارسة المنهجية أيضًا، مانلاحظه من إضفاء القدسية على أقوال السلف رضوان الله عليهم أجمعين فيما ورد عنهم من فهم وشرح واجتهادات وإلحاقها بالسنّة والوحي، وكأنها جزء منهما، رغم علمنا وإدراكنا للقصور الإنساني ومحدوديته الزمانية والمكانية، ورغم تأكيدنا النظري أنه لا قداسة إلاّ للوحي، لكننا في دراساتنا لأقوال السلف، لا ندرسها ولا نستأنس بها لكي ننطلق بنظرة جذرية أصلية إلى معالجة واقعنا والاستجابة لحاجاتنا، لكننا ندرسها لنقلّدها ونتابعها ونجهد أنفسنا لكي ننزلها بالقياس على أحوالنا استجابة لما غُرس في نفوسنا من فهم خاطىء لمعنى إجلال أولئك الرجال وإكبار ما حققوه، حتى انقلب ذلك في نفوسنا — دون وعي — إلى سوط رهبة وخوف مكّن له عجزنا وانحراف منهج فكرنا، وانقلب هذا الإجلال إلى مفهوم قدسية يحول أحيانًا بيننا وبين الإصلاح والنمو. ولهذا نجد أنّ أي فكر أو فهم معاصر شمولي أصيل ينطلق من الواقع المعاصر باتجاه المقاصد والقيم والأحكام الإسلامية يصبح لدى كثيرين من أصحاب الفكر التقليدي فكرًا مشبوهًا ومرفوضًا لأنه لا يطابق أقوال علماء السلف ولا ينطلق من رؤيتهم، ولهذا فإنه ما لم تصف الرؤية والمفهوم الفكري لدلالة تراث العلماء من رجال السلف وتزل عنها القدسية وتنحصر بمنهج سليم في نصوص الكتاب وصحيح السنّة، فلا سبيل إلى الاستفادة من فكر التراث بمنهجية إيجابية سليمة تهدف إلى خبرة وعلم أوسع لمعالجة قضايا العصر، وإلى إعادة الإسلام إلى واقع الحياة وممارسات المجتمعات ومسيرة الحضارات.

وباختصار، يتضح لنا أنّ المنهجية التقليدية الإسلامية قد استجابت في مجملها لحاجات عصر تكوينها وظروفه السياسية والحضارية، وأنّ كثيرًا من وجوه القصور إنّما جاءت من العجز عن مكافحة أسباب التخلّص والتصدّي لها وبالتالي توقف متابعة النموّ بما يناسب تطوّر الحياة وتقدّم الزمن، كما أنّ المباحث الأصولية حين

استجابت لحاجات البحث في النصوص والحفاظ عليها، فإنها حوت بذور المنهجيّة اللازمة للنظر والبحث في مختلف وجوه المعرفة الاجتماعية، كما حوت مبادؤها أسسًا وإرهاصات كان على اللاحقين متابعتها والبناء عليها والانتفاع بها، كذلك من المهم معرفة قصور المنهجية التقليدية كما يتم التعامل معها فعليًا في الوقت الحاضر، فإنه لا يرجع إلى طبيعة تلك المنهجية في ذاتها فقط بل يتعدّاها إلى أوجه أخرى من القصور ترجع إلى الممارسة العملية لدوائر الدراسات الإسلامية المعاصرة التي تأخذ من هذه المنهجية جوانب دون أخرى بسبب قصور الفهم لهذه المنهجية وما تحويه من مدلولات، وبسبب الخلط في فهم بعض عناصر المنهجية وقضاياها وإمكانات نموّها وتطبيقاتها العمليّة والحضارية في الوقت الحاضر.

ومن المهم هنا أن نشير إلى قضية منهجية تتعلّق بنصوص السنة النبوية المطهرة كأصل ومصدر للفكر الإسلامي وتتعلق بأعمال التراث ونشره وتبويبه، فمن العجيب أنه رغم مضي القرون على النبوّة مازالت نصوص السنة مستعصية على عامة أهل العلم والمثقفين المسلمين، وما زالت حتى اليوم تتوزّع بشأنها الآراء وتكثر المصطلحات وتتناثر نصوصها في كتب ومخطوطات كثيرة تحول دون التعامل الفعّال اليسير معها والاستفادة منها بسبب توزّع وكثرة المصطلحات وتمزق العرض حتى لا يكاد يستشهد أحد بنص إلاّ ارتفعت أصوات كثيرة بشتى الاستدراكات والاعتراضات حتى لتضيع في غمرة هذه الأصوات القضية موضوع البحث تائهة في الجدل حول النص وروايته ومصطلحاته لا إلى دلالاته ووجوه الاستفادة منه، ولذلك فإنه لا مجال إلى الإصلاح الفكري المنهجي الفعّال إلاّ إذا تمّ وضع نصوص السنة الصحيحة وحصرها بأسلوب ميسّر تتمكن منها لبًا وفحوى يد عامّة العلماء والمثقفين والمختصين للانتفاع بها في يسر وثقة في مجالات العلوم كافة.

ومن ثمّ يستحسن ضبط أعمال السنة النبوية المطهرة ونصوصها مبوّبة ميسّرة مصفاة من الشوائب والشطحات والإسرائيليات ومن كلّ ما أدخل عليها بحسن نيّة أو بسوء نيّة ، ووضع ذلك في فئات أربع بينة واضحة المنهج:

(١) ما كان منها موضع الحجة لصحة السند وصحة المعنى (المتن).

(٢) وما كان منها موضع الاستئناس لصحة المعنى (المتن) وعدم القدرة على القطع بصحة السند.

(٣) وما كان منها موضع التوقف ودقة النظر لما يشوب ظاهر المتن من معان لا تتفق وروح الشريعة وأمهات مقاصدها رغم ما يظن من صحة الرواية والسند.

(٤) وما كان منها موضع الرفض لفساد المتن والسند.

إنّ خطورة هذه القضية المنهجية لا تتوقف عند حدّ التقصير في حق السنة المطهرة، ولكنها تعني في حالات كثيرة إخضاع العقل المسلم على أساس من منطلق الخوف والورع الوهمي لغير ماهو صحيح، وبالتالي تدمير منطلقاته ومنهجيته في النظر الصحيح، لأنه حين يتقبل ما هو غير صحيح على أنه أمر صحيح لابد له أن يلغي حسّه وإدراكه وبصيرته العلمية حتى يمكنه أن يتقبل وأن يتابع غيبية متوهمة فاسدة مما لا يقبله علم ولا عقل صحيح، وحينئذ لا يكون لفكر المسلم ومنهجه وعقله قدرة أو قيمة بعد أن تمّ ترويضه على غير الصواب وعلى العمل على غير هدى المنطلقات والمسلمات الأساسية الإسلامية الصحيحة التي جاء بها ــ ومن أجل تحقيقها ــ الوحي والشريعة قرآنًا وسنّة وهداية ربانية.

فاليقظة في حماية ضوابط الفكر ومنطلقاته، والتفهم اليقظ الواعي لكليّات الشريعة ومبادئها وقيمها ومقاصدها مقياس وضابط أساسي لحماية الوحي والرسالة والشريعة من الغش والتدليس والتخريب، وكذلك وبنفس القدر من الأهميّة هي مقياس وضابط لحماية العقل والمنهج المسلم من التدمير والتحطيم من منطلق العجز العلمي والإرهاب النفسي.

إنّ حماية العقل المسلم ومنهجه وسلامة أدائه هي حماية للدين وللشريعة وللإنسان المسلم وللعقل والمجتمع المسلم، لا تنفصم بينهم ولا تنفك، فالرسالة هي الغاية، والعقل والإدراك هما الوسيلة، وإذا دمّرت الوسيلة أو فسدت ضاعت الغاية وغاب المقصد.

وما ينطبق على السنة ينطبق على أعمال التراث من حيث ضرورة التيسير، ومن حيث ضرورة النظر الناقد وعرض المفيد السليم منه بعيدًا عن تأثير الهالات وفكر القداسات حتى يصبح التراث في فكره وممارساته وتأملاته نموذجًا وعونًا للفكر

الإسلامي الحي الأصيل المعاصر، وليس وسيلة لتجديد معارك تاريخية وقضايا سفسطائية تستنزف طاقتنا وتشغلنا عن أنفسنا وحاجاتنا وما يجابهنا من تحدّيات.

ومن القضايا الهامة التي لابد من الإشارة إليها هنا ــ وسوف يأتي تفصيلها فيما بعد ــ ذلك الخلط بشأن دور النص (الوحي) والعقل في المنهجية الإسلامية، والذي نشأ بسبب ضباب الرؤية وقلّة الخبرة وتدافع الأحداث وتأثير الأغراض السياسية وذلك حين سلك الفلاسفة وتلامذة الحضارات والأديان والفلسفات الدخيلة ــ بعد عصر الفتح ــ بالعقل المسلم في غير مسلكه ووضعوه في غير موضعه، وهو الخوض في قضايا «الإلاهيات»، وانزلق معهم بعض قادة الفكر الإسلامي كالمعتزلة، حيث انساق العقل المسلم إلى مجال الكليّات والغيبيات ممّا جعل القيادة الفكريّة الإسلاميّة ــ وهي في شرك الحصار المفروض عليها ــ تستشعر الخطر على أسس العقيدة الإسلامية فكان ردّ فعلها في جوهره هو رفض العقل وإنكار دوره والتقليل من شأنه، وتأصيل العجز الفكري الإسلامي بالانكباب على النصوص بمنهج وصفي لغوي جزئي بدت آثاره المدمرة في مزيد من جدب الفكر الإسلامي في العصور المتأخرة واستحكام العداء والشك نحو العقل وعلاقته بالإسلام.

٣ ــ تراثنا: ثروة الأمس وزاد المسير وعبرة المستقبل

وفي نهاية هذا التعريف الناقد السريع لبعض أهم قضايا المنهجيّة الإسلامية التقليدية وممارسات الفكر الإسلامي المعاصر لابد لنا من وقفة قصيرة للإجابة عن بعض الأسئلة التي يمليها على الأذهان الحال الفكري والحضاري المعاصر للمسلمين والمعاناة المتجددة المتصاعدة التي يتعرضون لها بسبب ضعف موقفهم في خارطة عالم اليوم وما ينالهم من ظلم وخسف وهوان.

والسؤال الملحّ هو معرفة إلى من يجب أن نوجّه اللوم عمّا نحن فيه اليوم من حال بائس؟ والجواب على مثل هذا التساؤل، أنه ليس لمثل هذا السؤال موضع، لأنه في الحقيقة ليس المهم أن نبحث عن إنسان أو عصر بعينه نوجّه إليه اللوم ونحمّله المسؤولية، فإن مثل هذا اللون من التفكير إنّما يصرفنا عن الفهم الصحيح للمشكلة،

ويبعدنا عن الرؤية الشاملة لمسيرة الأمة على مدى أجيال وقرون، ويلهينا عن العمل لتغيير مسيرتنا إلى جادة الصواب حيث تركها السلف على قدر جهدهم، وضمن ضرورات ظروفهم، وحجم التحديات التي تعرّضوا لها.

إنّ السؤال البديل هو: كيف نفهم أبعاد قضيتنا في إطارها الصحيح؟ وكيف نتبين خطوط مساراتنا ونعيد توجيهها إلى المسار السليم؟

والمطلوب:

(١) هو أن نعي ماضينا لنأخذ منه العظة والعبرة، وأن نجعله مصدر قوّة لنا لا مصدر ضعف، وذلك بالتركيز على الجوانب الإيجابية وتبنيها وترك الجوانب السلبية، فقد أمضينا في هذا اللون من الاجترار للقضايا والمعارك والاهتمامات الوهمية القرون.

(٢) وحتى يمكننا التحرك إلى الأمام فإن من المهم أن ندرك أنّ كثيرًا مما وقع في الماضي من تقصير أو خطأ إنّما يرجع إلى عوامل يتداخل فيها حسن النيّة كثيرًا، مع معطيات الواقع الذي أحاط بأجيال الأمة السالفة، مع عوامل بيئية لم يكن ليسهل التنبيه لآثارها البعيدة أمام ظل التحدّيات والأولويات الآنية التي فرضتها الظروف، مما دفع في كثير من الأحيان بالأمة وشعوبها وقياداتها إلى مفارق طرق تركت في كيان الأمة آثارًا ماكان ليرغب فيها أحد. ولذلك فالغاية الصحيحة للنظر في تاريخ الأسلاف إنما تكون للدراسة والبحث والنظر واستخلاص الدروس والعبر، ولا يكون القصد اجترار المرارة والضغائن والأحقاد بشأن عصور مضت وأحداث غبرت ما كان في الظن أن باستطاعتنا لو كنّا في موضعهم أن نفعل خيرًا مما فعلوا، ولذلك فلا خير في أن ننصرف عن واقعنا والتحديات التي نواجهها إلى التشاحن باجترار سيرة أخطائهم وعثراتهم، إنّ دراستنا للماضي يجب ألاّ تكون إلاّ بقصد الفهم وبقصد العظة والعبرة، فتكون هذه الدراسة وهذ الفهم مصدر قوة واستمرارية لا مصدر ضعف وفرقة وتناحر.

إنّ دروس التاريخ تذكرنا بأن شعوب أمتنا وأمم العالم من حولنا ما كان لها أن تحقق ما حققته دون الإسلام والفكر الإسلامي والمنهجية الإسلامية.

إنّ علينا أن نذكر أنّ ما حققه الفكر الإسلامي والمنهج الإسلامي على عصوره الأولى من إنجاز كبير أقام دعائم الحضارة الإسلامية السالفة هو الذي دفع بالإنسانية

دفعة حضارية لا مجال لإنكار دورها رغم ما بلغته الحضارة الإنسانية المعاصرة من إمكانات مادية، ومن إصلاحات علمية ومنهجية وحضارية، وما حققته شعوبها من إصلاحات دينية واجتماعية وفكرية، وأنّ من يهمه متابعة هذا الإنجاز وتقدير مداه وخطره وأهميته فإنه ولا شك سيجد مادة غزيرة تشبع فضوله، وتثير إعجابه وتفوق تقديره وتوقعه. ولكن الهدف من هذه الدراسة التي بين يدي القارىء هو النظر فيما هو مطلوب لأمر المستقبل لكي تواصل الأمة الإسلامية نموّها وتبلغ آفاقًا جديدة تتخطى بها واقع العطاء الحضاري المعاصر، وتتصدى له بدفعة جديدة على غرار ما فعل آباؤنا تصلح به وجوه قصوره، وتدرأ مفاسده، وتدفع أخطار انحرافه عليها وعلى الإنسانية، وتعيد بذلك للدين والأمة طاقتها وقدرتها وريادتها المُصْلِحة بإذن الله.

(٣) كذلك من المهم أن نخرج من فترة التلفيق، حين انصرفت الأمة وعلماؤها ومثقفوها ، كردّ فعل للتفوق الغربي وهجمته الاستعمارية والحضارية، على مختلف الجبهات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، إلى تقليد الغرب ومحاكاته، وذلك باستخدام المنهج اللفظي النقليّ، من خلال الانكباب على النصوص، وطلب المخارج اللفظية فيها، استجابة للحاجة إلى محاكاة الغرب وتقليده، ولتسهيل مهمة استيراد أدواته وإنجازاته ومؤسساته، ومعها كل ما يتعلق بها من مفاهيم وقيم وممارسات غريبة على عقائد الأمة ونفسيّتها وقيمها ومبادئها.

وترتيب التحرّك من فترة التقليد إلى التلفيق لا إلى الأصالة والتجديد والمبادرة، هو نتيجة طبيعية للجمود والتقليد وتدهور منهجية الفكر الإسلامي، حتى أصبحت منهجية لفظية تجريدية نظرية بحتة تدور في دائرة النظر اللفظي في النصوص بعيدًا عن التفهم والمتابعة العلمية المنهجية المنظمة للطبائع والوقائع والمتغيّرات في النفوس والمجتمعات الإسلامية والإنسانية على مرّ القرون اللاحقة للعصور الإسلامية الأولى.

إنّ الأصالة الفكرية تنكر التقليد والمحاكاة واختيار منهجية التلفيق السهل العقيم الذي ينعزل عن الواقع وممارساته العلمية لينحصر في دائرة النصوص من زاوية نظرية لفظية بحتة.

وإنّ هذه الأصالة تستوجب انطلاقة إصلاحية فكرية تبدأ من المنابع المنهجية تعكس المفهوم الإسلامي والغايات والقيم على واقع الممارسة الإسلامية في الأداء

الاجتماعي والبناء الحضاري، وتجعل الواقع والفعل نتيجة طبيعية للأداء الإسلامي ومنبعه العقيدي ومصادره الفكرية، وهذا يعني في النهاية نظرة علمية إسلامية مستقلة، تبلورها علوم اجتماعية إسلامية لها مصادرها المعرفية المتميزة، ولها فرضياتها ومنطلقاتها وغاياتها ومنظورها المتميز، مما يعني في النهاية رؤية علمية معرفية وتنظيمية بديلة أصيلة، ولا يضيرها ما يمكن أن تفيده من معلومات وإنجازات توصل إليها غيرها، بل إنها تسعى إلى ذلك وترحّب به، ما دامت تأخذها بمقاييسها ومن منطلق منظورها المتميز.

إنّ ما أصاب مسيرة الإسلام من نكسة بعد الصدر الأول من الإسلام وأدى إلى سقوط الخلافة الراشدة لا يرجع إلى الفكر الإسلامي، ولا إلى أخطاء وتجاوزات للقيادات الإسلامية، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلى تدفق الأمم والشعوب دفعة هائلة من كل أرجاء الأرض إلى الإسلام ومجتمع الإسلام بكل ما علق في نفوسهم من ثقافات وجاهليات لم تميّز بميزان الإسلام، وما جرّ إليه هذا التدافع في الأحداث والوقائع حيث لم تتمكن الأمة من مواكبة الموقف وتطوير الوسائل التربوية اللازمة لإنضاج تلك الأمم والشعوب والقبائل وإعادة تربية ناشئتها على فكر الإسلام وغاياته ومقاصده وقيمه وموازينه وتخليصها من كل ما علق بها من جاهليات، مما أدّى بدوره إلى خلق قواعد سياسية على غير مستوى التزام الصدر الأول ونضج قاعدته السياسية والعسكرية التي قام عليها مجتمع الإسلام الأول ودولة خلافته الراشدة. وأدى هذا القصور في إعداد هذه الأمم والشعوب والقبائل الوافدة إلى الإسلام وإنضاجها بقيم الإسلام وغاياته الكاملة إلى أن تتمكن قيادات سياسية غير ملتزمة تستند إلى تلك القواعد الخليطة من الإمساك بأمر سياسة الأمة وتصريف شؤونها، فلا عجب — وقد ضعف التزام القاعدة وما أفرزته من قيادات وما ترتب على ذلك من عزل رجال الفكر الإسلامي عن مسؤولية تصريف شؤون الأمة — أن لا يستمر عطاء منهج الفكر الإسلامي على سالف شاكلته وأن يقصر أثره على جوانب التوجيه والتنظيم والتقنية.

ورغم ذلك فإن ما تحقق في العصور السالفة على أساس فكر الإسلام وتأثير روحه ومنهجيته المبدعة رغم آفات الفلسفات والجاهليّات قد أضاء ظلام القرون،

وأشاد صروحًا للهداية والمعرفة والعلم والإنجاز ما كان للإنسانية أن تحققها دونها.
وفي ضوء هذه الظروف والتحديات الهائلة التي أحاطت برجالات الصدر الأول للإسلام وإمكاناتهم وعظيم ما حققوه من إنجازات، هل يبقى لنا حاجة إلى أن نلجأ إلى اللوم أو أن نبالغ في أمر ما قصرت عنه إمكاناتهم؟! وفي نفس الوقت هل لنا أن نتعجب أو نوجّه اللوم حين يتراجع مستوى أداء الأمّة وصفاء رؤيتها أمام تفاقم هجمة الجاهليات والفلسفات والانحرافات التي دبّت في كيانها حين كان من الصعب في ظل تلك الظروف والإمكانات إيجاد المؤسسات والطاقات اللازمة حتي يمكن أن تستوعب الأمة هذه الأفواج والأمواج من القبائل والشعوب، وتؤهلهم على ما كان للأولين من تربية والتزام؟

لا شك أنه لم يكن بإمكان الأمة في تلك الظروف إلاّ أن يصيب رؤيتها الغبش، وأن تبدأ قوى الأصالة والعطاء في كيانها تتراجع وتضعف تدريجيًا حتى تسكن وتذوي وتخمد، وأن يتحوّل فكر الأمة في النهاية إلى أشكال وقوالب وألفاظ وتراث تجلّه الأجيال وتهفو إليه وتقدسه دون أن تدرك على وجه الحقيقة فحواه أو أن تستفيد في واقع الحياة من طاقاته الكامنة.

إنّ من الواجب أن نفخر بما حقّق فكر الإسلام للأمّة والإنسانية على تفاوت في المجالات رغم كلّ العقبات، إنّ كلّ ما تحقق في تاريخنا وكياننا لا يمكن فهمه ولا تفسيره إلاّ بعطاء الإسلام ومنهجه في الفكر والإعمار والإصلاح، وإذا كان عطاء الفكر الإسلامي ومنهجه لم يكتمل ولم يعط كلّ ما كان يَطِيقُ من ثمر فإنه قد أعطى كثيرًا، ومدى عطائه الشامل الهائل رغم كلّ العقبات هو الدليل على طاقته وقدرته الكامنة والمتجدّدة وذلك إذا أحسّنا فهمه والتعامل معه، وأطلقنا أمامه المجال في النفوس والمجتمعات.

إنّ علينا أن ندرك أنّ ما انتهينا إليه هو مسيرة أمم وشعوب وعصور وأحقاب حققت آفاقًا من العطاء هو قاعدة كل قدرة وعطاء بلغتها حضارة الإنسان اليوم، فإذا تضافرت آفات وجاهليات تلك العصور والأحقاب في إيقاف المسيرة وحجب العطاء فإن الجهد المطلوب هو بلوغ رؤية شمولية صافية محدّدة ندرك بها الدروس والعبر حتى يعود نور الإسلام وتصح الأمة وتواصل مسيرتها وتزهر براعمها ويكتمل

عطاؤها وبرّها للإنسان في دين هداية، وعلم فلاح، وحضارة خير، وأمن وسلام بإذن الله.

وهنا نستطيع أن نقول إنّ حقيقة السؤال ليس في البحث عمّن نلقي عليه المسؤولية أو نوّجه إليه اللوم، ولكنّ حقيقة السؤال هي في البحث عن أسباب تقصير مسيرتنا وتدهور عطائنا، والوصول إلى أفضل السبل لاستعادة رؤيتنا وتجديد طاقتنا وتسديد مسيرتنا. فغاية البحث تكون عندئذ خطوة لتجديد الرؤية وإصلاح المنهجية وتنمية مصادر القدرة والطاقة والعمل، وتصبح محصلة التقويم هو أن أمتنا أنجزت وأعطت، وأنّ كثيرًا ما زال مرجوًا ومطلوبًا، وأنّ العمل المطلوب هو البدء بالنظر الناقد الفاحص المتدبر حتى نتمكن من إدراك وجوه الضعف والخلل في نفوسنا وفكرنا ومنهجنا فنعمد إلى الإصلاح ونبلغ مدارك التسديد والعطاء.

بهذا نكون قد بلغنا في هذه النقطة من البحث موضعًا مناسبًا لكي ننظر إلى قضيتنا الفكرية وإلى تاريخ فكرنا ومنهجيتنا الإسلامية نظرة شاملة تعيننا على معرفة وجهتنا والتحدّيات الحقيقية التي يجب أن نتصدّى لها، وأن نعيها، وذلك حتى نتمكن من تحقيق الأصالة الإسلامية التي نتطلع إليها وإلى إنباتها في كياننا وفكرنا وممارساتنا الاجتماعية والحضارية بإذن الله.

فالإسلام جاء رسالة هداية من الله سبحانه وتعالى إلى الخلق وهم في مرحلة جاهلية حالكة من تاريخ الإنسانية، حرّفت فيها الرسالات، وأطبق فيها الظلم، وعمّ الفساد، فبدّد الإسلام ظلمات الروح، وفتح أمام الإنسان وعقله مجالات التدّبر والمعرفة والبناء، فبدأت الإنسانية مسيرة حضاريّة جديدة ما كان لها أن تحقق ما حققته اليوم دون هدى الإسلام.

ومن أهم ما وهبه الإسلام للإنسان المعاصر هو تكامل معرفته بتوثيق الوحي وحفظه وتحرير العقل وإطلاق عقاله لكي يمارس دوره البناء في مجال العلم والإصلاح والإعمار.

وكانت منهجية العقل المسلم على عهد الصدر الأول منهجية تلقائية متكاملة تستند إلى حكمة توجيه الوحي وسلامة اجتهاد العقل وإدراك ووعي تلقائي ذكي لأحوال الفطرة في النفوس والكائنات فكان عهد النبوة والخلافة الراشدة شاهدًا

وقدوة هادية منقذة متلألئة في زوايا روح الإنسان ومسيرة الأجيال، وما من بقية حتى اليوم من خير في أرض الإسلام وشعوب الإسلام إلاّ وهي بسبب من الإسلام وخلق الإسلام وغاياته. وهكذا بقي الإسلام رغم كل دواعي التدهور في حس الأمة هو حصنها من الضياع والهلاك على مرّ الأيام والقرون.



الفصل الثالث

منهجية الفكر الإسلامي:
القواعد والأسس

منهجية الفكر الإسلامي: القواعد والأسس

ألقينا فيما سبق نظرة تعريف ونقد موجز على الإطار التقليدي لمنهج الفكر الإسلامي، وتناولنا فيها أسسه وقواعده ، وأوضحنا الإطار الذي تمثله، والمشاكل التي يعاني منها، وأسباب بروز تلك المشاكل، كما أشرنا إلى أهم الآثار السلبية الناجمة عن الخلل في بنية تلك المنهجية.

وفي ظل الظروف الحضارية للفترة الأولى من الحضارة الإسلامية أدت طاقات العقل المسلم وإطار المنهج الأصولي دورهما على تعاظم في القصور بمضي الزمن وتباعد الظروف الزمانية والمكانية لواقع الأمة وتحدياتها عن ظروف وممارسات الصدر الأول، وممارسات السنة النبوية على عهد الرسالة ونزول الوحي.

وأمكن لذلك العقل وذلك المنهج أن يفجرا رغم كل الظروف والعقبات التي جابهها الإسلام والمسلمون، قدرًا هائلاً من الطاقة الإسلامية، ووضعت الإنسان والعقل الإنساني في إطار جديد، وفتحت أمام العقل الإنساني المسلم آفاقًا فسيحة من العمل والإبداع، وقدمت للإنسانية تراثًا وفكرًا حضاريًا تنظيميًا وقانونيًا وعلميًا غير مسبوق، أضاء حلكة الأفق الإنساني الذي خيمت عليه الخرافة والضلالات والأوهام والجور والخسف والحرمان من الحقوق والحريات الإنسانية كافة.

وبتباعد الزمن وتغير الأحوال وتعاظم الهوة بين الغاية الإسلامية والالتزام الإسلامي وبين القيادات السياسية الاجتماعية، وبمزيد من العزلة للفكر الإسلامي والعلماء المسلمين، أخذ الأثر الإسلامي يضعف والعطاء الإسلامي يتضاءل ، وساعد على التدهور ومكّن له انعدام التحدي الحضاري للأمة الإسلامية والحضارة الإسلامية، فهي رغم تدهور أوضاعها بقيت لعدة قرون أفضل حالاً وأقدر من سواها.

وبروز التحدي الغربي الأوروبي في القرون الأخيرة أصبحت الأمة الإسلامية مرغمة على إعادة النظر في أحوالها وامتحان قواعدها ومنطلقاتها ومناهج فكرها وأنظمتها.

وبمضيّ الوقت، وأمام تعاظم أعداد أفراد الأمة وتعدد شعوبها، وتعاظم التحديات التي تواجه كيانها ووجودها ومقدراتها، وأمام تعاظم المخاطر الناجمة عن الأمراض الحضارية التي تفشت في كيان أمم الغرب ومجتمعاته في الوقت الحاضر، مما أصبح يهدد بالدمار ليس الأمم الغربية وحدها، بل الإنسانية جمعاء معها، لكل هذا لم يعد أمام الأمة الإسلامية إلا أن تعيد النظر في كيانها فكرها وقواعد منطلقاتها بعد أن ثبت لكل ذي عقل أن أدوار الأمة والتحديات التي تواجهها لم تعد تجدي معها المعالجة الفكرية السطحية، ومجرد التصدي العسكري والسياسي والعاطفي الفاشل، وكان لابد أن تسقط أمام هذا الواقع المر كل أقنعة الكهانات والمصالح الزائفة والنزعات التقليدية المحافظة، حيث لم يعد لدى الأمة ــ وهي على ما هي عليه من الضعف والتخلف والمعاناة ــ ماتخشى عليه وما تخاف ضياعه إلاّ آلامها ومعاناتها وتمزقها وضعفها.

ومسئولية الأمة الحضارية هي مسئولية أمام الذات والتاريخ، وأمام مسئولياتها المقدسة في الخلافة والإصلاح التي تنبع من رسالتها منطلقاتها الإسلامية السامية التي أهلتها لكي تصنع أسس الحضارة الإنسانية المعاصرة.

إن الحضارة الغربية إنما بنيت على منطلقات رسالة الإسلام وتراث الحضارة الإسلامية التي أعطت الكثير الأصيل الذي ساهم إلى إصلاح الكثير من منطلقات الحضارات الإنسانية قبلها، ونرى أثر ذلك واضحًا في الإصلاح الديني والأخلاقي والاجتماعي والفكري والعلمي الذي أخذته أوربا عن الأمة الإسلامية والحضارة الإسلامية والتراث الإسلامي. فقد جاس الغربيون أرض الإسلام وفكره وإنجازه ودرسوه وتعلموه في الجامعات الإسلامية وفي المكتبات الإسلامية وفي الترجمات الإسلامية. يشهد عليه فكر عصر النهضة الأوروبية وتراثه وإصلاحاته الحضارية، بل إن كثيرًا من معاناة الغرب وأمراضه الاجتماعية، خاصة في محيط الصحة النفسية للفرد والأسرة التي يعاني منها اليوم، إنما ترجع في رأينا إلى تخلي الغرب عن كثير من

منطلقات ومفاهيم الإصلاحات الاجتماعية والأخلاقية التي استمدها من الحضارة الإسلامية، وذلك بعد أن اشتد عوده، وأخذه الغرور، وظن أنه لم يعد في حاجة إلى ما استمده من حضارة الإسلام من قيم ومفاهيم وتقاليد، وأن قدرته وطاقته المادية إنما تنبع عن فضيلة ذاتية ترجع إلى التراث الوثني اليوناني والروماني، وإلى التراث الخرافي المسيحي الوسيط، مستقلاً عن الحضارة الإسلامية وقيمها ومنطلقاتها، التي أخذ عنها واستوحاها في إصلاحاته الفكرية والعلمية والاجتماعية. ونرى أثر ذلك اليوم واضحًا في محيط الحياة الاجتماعية والأسرية المتهدمة المتفجرة، كما نراه في انعدام الالتزام الأخلاقي في ميدان العلم والتقنية والسياسة بما أصبح واضحًا لكل ذي عينين أنه أمر يهدد كيان الغرب من الداخل والإنسانية قاطبة من الخارج.

ومع ما عليه الغرب اليوم، ومع ما عليه حال العالم اليوم لم يعد أمام إنسان هذا العصر، ولم يعد أمام الأمة الإسلامية إلا الإسلام ومنطلقاته لتعيد ركب الأمة والإنسانية من جديد إلى الصراط المستقيم، وإعادة التوازن والسلامة إلى مسيرة الإنسانية والحضارة على أساس منهاج الحق والعدل والغاية الأخلاقية القويمة، تبني ولا تهدم، وتصلح ولا تفسد، وتحقق مشيئة الله في الإصلاح والإعمار.

وللحديث عن المنهجية الإسلامية في الفكر والحياة؛ لابد أولاً من رسم الإطار الكلي لهذه المنهجية، ومعرفة مصادرها ومنطلقاتها الأساسية حتى يمكننا بعد ذلك مواصلة العمل العلمي والحضاري في المجالات الحياتية والاجتماعية والحضارية المختلفة. وبذلك نؤهل العقل المسلم لكي يؤدي دوره في إعادة بناء كيان الحضارة الإنسانية، وإعادة ترتيب أولوياتها وصياغة علاقاتها مجددًا باتجاه الخير والإصلاح والأمن والسلام.

ونبدأ بالبحث في قضية من أهم قضايا المنهجية الإسلامية وهي قضية الإطار الكلي للمنهجية التي يدور فيها الفكر الإسلامي ويتحرك من خلال دائرتها.

١ ــ إطار منهجية الفكر الإسلامي ومعارفه: تكامل الغيب والشهادة

من المهم جدًا فهم الإطار الإسلامي الأشمل للحياة والوجود حتى يمكن فهم الفكر الإسلامي والمنهجية الإسلامية ومحيط حركتهما، وحتى نفهم كذلك العلاقات

والمفاهيم والمنطلقات الأساسية التي تنظم الفكر والمنهجية وبناء الحياة الإسلامية وتميزها.

ومفهوم الغيب والشهادة في الإسلام ووضوح هذا المفهوم وأبعاده في العقل والمنهج المسلم، له أهمية قصوى إذا أردنا فهم طبيعة الفكر الإسلامي ومنهجيته، وفهم معنى الحياة الإسلامية، والوجود الإنساني ، والعلاقات والغايات الإنسانية، التي يسعى الإسلام والوجود والإصلاح الإسلامي إلى تحقيقها.

مفهوم الغيب والشهادة في الإسلام هو المفهوم الذي يحدد معنى الحياة والوجود، وغاية الحياة والوجود، وعلاقة ذلك بما وراء الحياة ، وما وراء الوجود، وما وراء المادة.

مفهوم الغيب والشهادة هو الإطار الأشمل الذي يحدد معنى الوجود الإنساني ومعنى العقل الإنساني ودوره في الحياة الإنسانية، وحدود هذا الدور ومجالاته.

ومفهوم الغيب في الإسلام يمثل إطار الإجابة الإسلامية على السؤال الأشمل عن أصل الحياة والوجود وغايتهما ويحدد بذلك معنى العلاقات الأساسية لهما.

عالم الغيب هو عالم يختص به علم الله وحده يوحي بما يشاء من أمره على من يشاء من عباده، ويرسلهم بالرسالات إلى الأمم هداية وتبصيرًا لمعنى وجودهم ، وغاية هذا الوجود، وعلاقاته ومآله.

وعلاقة الإنسان وفق مفهوم الإسلام بعالم الغيب هي علاقة خيّرة بناءة، تهدف إلى إقامة الحق والعدل في الحياة الإنسانية وإعمار الأرض وصيانة الكائنات والأرض من الفساد. ﴿**الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسنُ عملاً**﴾ الملك: ٣. ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي**﴾ النحل: ٩٠.

ويمكن تلخيص أهم مبادىء عالم الغيب ومعطياته للإنسان فيما يلي:

- الوجود له غاية خيّرة أخلاقية ولم يخلق عبثًا ﴿**أفحسبتم أنما خلقناكم عبثًا وأنكم إلينا لا ترجعون**﴾ المؤمنون: ١١٥.
- علاقات الوجود الكلية ومنطق هذه العلاقات هي فيما وراء طاقة العقل الإنساني والمنطق الإنساني والإدراك الإنساني.

- أهم معطيات عالم الغيب فيما يخص الإنسان هو وجود الله سبحانه وتعالى الخالق الواحد الأحد الفرد الصمد الحق العدل الأول الآخر الذي ليس كمثله شيء وهو بكل شيء عليم.
- الدار الآخرة والبعث والنشور هي محصلة حساب ثواب وعقاب على ما قدمت يد الإنسان في هذه الدنيا، إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر.
- إن الدنيا هي مجال عمل وإعمار وإصلاح، سخر كل ما فيها من كائنات لإرادة الإنسان في مهمة خلافته في الأرض، والسعي إلى إعمارها وإصلاحها، وتسخير كائناتها بإرادته الخيّرة إفادة ورعاية واستصلاحًا وإحسانًا، لا غلوًا ولا عتوًا ولا فسادًا.
- الإرادة الإنسانية من علم الله، ومن أمر الله، ومن إعجاز خلق الله وعظيم قدرته، خلقها كما خلق كل شيء وبمشيئته، ميّزها وشرّفها بحرية التوجه، ووهبها حرية القرار إلى الخير أو إلى الشر، إلى الإصلاح أو إلى الإفساد، إلى القيام بمهمة الخلافة والرعاية والإصلاح والإعمار أو إلى الشر والإفساد والغلو والإسراف والاستكبار والطغيان توقيًا وتزكية أو فجورًا وتدسية.
- الهداية والضلالة في الحياة الإنسانية مصير فردي سبق في علم الله حين وهب الله الإرادة الحرة للإنسان ، أي النجدين، يسلك طريق الخير والحق والهداية، أم طريق الفساد والضلالة والطغيان.
- خلق الله الإنسان ووهبه العقل والعلم وكرّمه بمركز الخلافة في الأرض وأعلى منزلته بقدرة العلم وحرية الإرادة مميزًا له ومكرمًا له على الكائنات كافة، فإن اهتدى بإرادته الحرة فهو الأكمل والأفضل وأحسن الخلائق تقويمًا، وإن ضل وفسد كان بفساده وضلاله واختياره في أسفل السافلين.
- خلق الله الكون والكائنات والحياة والأحياء وفطرهم على سنن وقوانين وأسباب، وفي طلب الأسباب تكون الأفعال والأعمال، وتتحقق الغايات، وتعبر الإرادة الإنسانية عن عزمها وتوجهها، ودون طلب الفعل وطلب الأسباب لا تكون الإرادة، ولا يكون العزم، ولا تتحقق غاية ولا تعبير.
- مسئولية الإنسان في هذه الحياة وفي هذه الأرض هي في القيام بمسئولية الخلافة

والإعمار، وتسخير الكائنات ورعايتها، وذلك بطلب الأسباب والسعي في سبيلها. ومسئولية الإنسان هي في طلب السنن والأسباب، لأداء الأمانة وإرضاء الحق سبحانه وتعالى إيمانًا به وبالغاية التي خلق الله الإنسان لأدائها، وإيمانًا وإنفاذًا لقضاء الله فيما أمر به وفيما نهى عنه، وثقة بقدره سبحانه وما أودعه في الكائنات من نواميس وسنن. والمؤمن بعد أداء مسئوليته في طلب الأسباب والسعي بكل الجد، وفق النواميس والسنن، يؤدي واجبه وأمانته، وهو بعد ذلك يتوكل على الله صاحب الأمر وعالم الغيب ومسيّر الكون، إيمانًا وثقة بحكمته ، فكل قدر الله بالعبد المؤمن بعد أن يؤدي دوره ويحمل مسئوليته في طلب الأسباب إنما هو خير له في الدنيا والآخرة. والإنسان ينصرف بقلبه وجوانحه إلى الله صاحب الأمر، والثقة به طلبًا لمرضاته الله ليقبل عمله، وتحقيقًا لغايته الخيرة. وعدل الحق وسبحانه وتعالى، وكلياته الربانية وحكمته الكلية هي ضمان نجاح عمل المؤمنين الكلي، وسعيهم بالأسباب في خلافة الأرض، وهي ضمان ثواب العبد المؤمن في الدنيا والآخرة بما تقضي به حكمته وعدله ورحمته.

— الإنسان المؤمن يقوم بحق الخلافة ويسعى في الإصلاح والإعمار وفق الفطرة والسنن، ويؤدي المسئولية الملقاة على عاتقه في العمل والجهاد وطلب الأسباب من منطلق الإيمان بالله والثقة بحكمته وعدله ورحمته، ولذلك فالمؤمن يعقل ويتوكل، ويفر من قدر الله إلى قدر الله، بصيرًا بنفسه وأدائه ومسئوليته، فإيمانه سعي، وسعيه إيمان، ولذلك فهو في أدائه في طلب الحق وفي السعي بالإصلاح، وفي أداء حقوق الخلافة والإصلاح والإعمار يطلب الأسباب ويثق بالله، ولا يخاف ولا يخشى سواه، يتوجه إلى الله ويتوكل عليه واثقًا في العاقبة بفوز المؤمنين في الدنيا والآخرة، ولذلك فالمؤمن الحق الواعي لمعنى إيمانه بالله وحكمه وقضائه وقدره يكون أشد الناس حرصًا على العمل بسنن الله في الأرض وخلافتها. وهو بذلك لا يلتفت إلا التفات تمحيص وإتقان إلى جزئيات حركة الأداء والسعي، لا يبطره الفوز، ولا يخذله القرح، لأنه يعلم أن ذلك مناط الامتحان والابتلاء، ويصدر عن حكمة الله البالغة وكلياته الربانية في

تسيير الكون ودفع الناس وتمحيصهم، ولذلك فما يصيب المؤمن في حركته وسعيه كله خير في الدنيا والآخرة، ويظل مناط حركة المؤمن وحياته، مسئولية العمل وجدية السعي وطلب الأسباب، وأن أمر المؤمنين العاملين المؤدين لأمانتهم ومسئولياتهم إلى خير وإلى نجاح وإلى تمكين، فوعد الله للمؤمنين ناجز ما وفوا بالأمانة والمسئولية وما أحسنوا الإيمان بالقضاء والقدر والأداء في العمل والسعي وطلب الأسباب والسنن، ولا يكون في عقيدة المؤمن وواقع حركة الحياة المسلمة غير ذلك، فما نصر المؤمنون الله بحسن إيمانهم وحسن أداء مسئولياتهم إلا نصرهم ومكن لهم واستخلفهم، فذلك عهد الله وتلك سنته، وذلك إيمان المؤمن الفطن، ﴿**إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم**﴾ محمد:٧.

- العقل الإنساني والإدراك الإنساني مؤهل للحياة في هذه الأرض وأداء واجبات الخلافة في الإصلاح والإعمار، وهذا العقل وهذا الإدراك هو أداة الإنسان الأساسية وميزته الكبرى لحمل مسئولية المهمة الملقاة على عاتقه في هذه الحياة، واستخلاف الكون وإعماره والسعي فيه بالإصلاح. ﴿**وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة... قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم**﴾ البقرة: ٣٠ــ٣٣. فكان مؤهل الإنسان للخلافة هو العلم، والعقل أداة العلم ووسيلته في عالم الشهادة على هذه الأرض.
- الوحي هو المصدر الإلهي الذي يمد الإنسان والمعرفة الإنسانية بحاجتها من علم بشئون الغيب وعلاقاته وغاياته الكلية، وعلاقة الإنسان بهذه الكليات والغايات. والعقل هو أداة الإنسان للعلم والمعرفة والأداء في هذه الأرض، وهو عالم الشهادة، وذلك تحقيقًا لمهمة الخلافة وغايتها في إقامة علاقات الحق والعدل والإحسان.
- الوحي والعقل بهذا المفهوم يتكاملان لتحديد موقع الإنسان في عالم الشهادة وتمكين وجوده وسعيه من تحقيق الغاية منهما في عالم الشهادة. فالوحي يمد الإنسان بالمعرفة الكلية والغايات الربانية فيما لا يملكه من معرفة أو إدراك مما هو وراء علمه وإدراكه، فيستكمل الرؤية والمعرفة ليهتدي إلى الغايات

والمقاصد، ويحقق اليقين، ويستجيب لدواعي الفطرة وتوجهاتها في ثنايا بنائه وكيانه. وبهذا يكون الوحي الصادق الموثق هو وسيلة الإنسان إلى الغايات والكليات، والعقل هو وسيلة الإنسان في العلم بعالم الشهادة، وما ينطوي عليه هذا الكون من شؤون الفطرة من سنن وطبائع وإمكانات ليسخرها ويقوم على أمرها بالإصلاح والإعمار، على ما يقتضيه التوجيه الإلهي والغاية الإلهية الخيّرة.

— من منطلق الفطرة، ومن منطلق الإيمان البصير بوحدانية الله وهداية الوحي، لا مجال في الرؤية الإسلامية لتعارض الوحي والعقل والكون، فالوحي يختص بعالم الغيب وكليات الوجود وغاياته ومقاصده في الكون والحياة وذلك من أمر الله، والسعي فيه على غير ما أراد الوحي ضلال وظن واستكبار. السعي والإذعان لما جاء به الوحي من الحق هو الذي يميز بين العلم الخيّر، والعلم الفاسد. هذا المقياس هو الذي ميّز بين علم الملائكة ومنطقهم الراشد؛ وعلم إبليس ومنطقه الفاسد **﴿قالوا سبحانك لا علم لنا إلاّ ما علمتنا﴾** البقرة: ٣٢. وقال إبليس مستكبرًا بما يعلم من تفوق مادة خلقه **﴿خلقتني من نار وخلقته من طين﴾** الأعراف: ١٢. وقال **﴿أأسجد لمن خلقت طينًا﴾** الإسراء: ٦١. وقال الله بعلمه الكلي وقدرته الشاملة **﴿إني أعلم ما لا تعلمون﴾** البقرة: ٣٠. فالعقل والمنطق والإدراك الإنساني هو عقل صحيح وهو عقل راشد إذا وجه سعيه نحو عالم الشهادة وسعى إلى حمل مسئوليته في أداء دوره في خلافة عالم الشهادة على ما سدّد الله به رؤيته من علم عالم الغيب بتحديد الغايات والمعايير بالمصائر والعواقب تمكينًا للإنسان في الأرض ومسئوليته في تسخيرها وإعمارها على وجه العدل والإحسان. وبهذا الإطار الكامل المتكامل بين علم الغيب وعلم الشهادة، وبين الوحي والعقل والكون، لم ينصرف الصدر الأول من رجال الإسلام إلى سفسطات الخوض في قضايا الغيب، ووجدوا حاجتهم كاملة فيما جاء به الوحي بشأن الغايات وتحديد المعايير، تسديدًا وهداية وتوجيهًا للإنسان وعقل الإنسان في وجوه عالم الشهادة كافة علمًا وسعيًا وبناءًا وتسخيرًا وإعمارًا.

- في الإطار الإسلامي الأشمل، المبني على حقيقة التوحيد والوحدانية، يتكامل الغيب والشهادة، ويتكامل الوحي والعقل والكون، ويتكامل الإيمان والعمل، ويتكامل التوكل والسعي، وتتكامل عقيدة القضاء والقدر والثقة بالكليات الربانية والأوامر الإلهية، مع تمام جدية السعي في فهم وعلم السنن والفطرة والأسباب وطلبها والحرص الأكمل عليها، فذلك مسئولية الإنسان، ووسيلة إرادته في تحقيق غاية وجودها وصدق إيمانها وتسليمها لأمر الله ومشيئته، ولذلك قرن الله الإيمان ــ وهو مناط قصد النية ــ بالصالح من العمل في كل موضع من القرآن الكريم في حديثه عن ﴿**الذين آمنوا وعملوا الصالحات**﴾ العصر: ٣، بكل ما تعنيه كلمة الصلاح من معاني موضوعية الفهم، وجدية السعي والطلب على أساس الحق كما أمر الله به في الوحي، وأقامه في النواميس والسنن من أن الصلاح لا يكفي فيه حسن النية والقصد، فذلك المعنى تكفل به معنى الإيمان بالله والتوجه إليه في صدر التعبير والوصف القرآني في الآية، وإنما هو ينصرف فيما وراء ذلك إلى السعي الموضوعي في طلب الأسباب وحسن الأداء والعمل.

ومن هذا نخلص إلى أن العقل المسلم عقل ينصرف إلى عالم الشهادة وشئون الحياة والكائنات، يسعى إلى تسخيرها وتنظيمها ورعايتها وإصلاح شأنها على أساس من المعرفة الموضوعية بأحوالها ووقائعها وطبائعها، وما أودع الله فيها من سنن ونواميس تحقيقًا لمعنى الخلافة وفق توجيه الوحي وأوامر الحق ومقاصد الشريعة وأحكامها المنزلة. ولا مجال للعقل المسلم لإضاعة الوقت والجهد فيما لا طائل تحته، من شئون عالم الغيب وما يتعلق بذات الله، وكليات أمره، إلا بما جاء به الوحي ونزلت به الرسالة، وما ضعف العقل المسلم إلاّ حين ضعفت رؤيته وتبلبلت، وانصرفت عما يُسّرت له من عالم الشهادة، والسعي في علم الكائنات والطبائع وتدبيرها وتسخيرها، وذلك لكي تخوض في غير ما أهّلت ويُسّرت له من شؤون الكليات والإلهيات وأمور عالم الغيب.

إن العقل المسلم لكي يسترد عافيته عليه أن يستعيد رؤيته الإسلامية الكاملة المبنية على التوحيد والوحدانية، والتي يتوجب فيها الغائية، وتتوجب

فيها السببية، ويتوحد فيها الغيب والشهادة ويتكاملان، ويتوحد فيها الوحي والفطرة (العقل والكون) ويتكاملان، وبذلك ترشد مسيرة هذا الإنسان وهذا العقل، ويجد سعيه ويتحقق له وعد الله بالقدرة والنصر.

بعد هذا ننتقل إلى قضية هامة أخرى من قضايا المنهجية الإسلامية وهي قضية مصادر هذه المنهجية وهذا الفكر وما بينهما من علاقة تساند وتكامل.

٢ ـ مصادر الفكر والمنهجية الإسلامية: الوحي والعقل والكون

الوحي كمصدر للمعرفة والتوجيه في حياة الإنسان يقصد به عمومًا كلمة الحق التي أوحى الله بها إلى الأنبياء والرسل، لكي تبلغ ما أمر به إلى الأمم. والوحي كمصدر للمعرفة والتوجيه الإسلامي يقصد به كلمة الله وإرادة الحق التي أوحى بها إلى نبيه ورسوله محمد ﷺ ليبلغها إلى الناس كافة، رسالة خاتمة كاملة شاملة، هداية للناس وإرشادًا إلى معنى وجودهم وغاية هذا الوجود، وتبيانًا للمقاصد والمبادىء والقيم والأحكام التي ينبغي لهم أن يلتزموها لتحقيق غاية وجودهم وبلوغ مقاصد أعمالهم وعلاقاتهم. وجوهر ما يقدمه الوحي للناس هو توضيح طبيعة علاقة الإنسان بالله، وغاية وجود الإنسان في الكون، ودليل حركة الإنسان في الحياة، ومصير هذا الإنسان فيما وراء الحياة.

فالإنسان هو أكرم خلق الله إذ ميّزه وكرمه بالإرادة وقدرة التصرف والتسخير للكون والحياة، ووهبه العقل وما أودعه فيه من فطرة للإدراك والتدبر والتدبير وتصريف الحياة والمقدرات وفق ما علمه من نواميسها وأسبابها ومسبباتها، فيعلو ويحسن طواعية بالتزام الحق، وينحط ويطغى ويفسد باجتناب الحق واتباع الهوى.

فعلاقة الإنسان المخلوق بالله الخالق والمتصرف في الحياة والكون علاقة إرادة وإدراك وخيار هي في أصلها علاقة تعبيد وتذليل، وعلاقة خلافة وكرامة، فتوجه الإنسان إلى الله واتباع أوامره واجتناب نواهيه هي علاقة إعلاء وكرامة وإعزاز لأنها استحواذ وبلوغ وتحقيق لما هو حق، وما هو خير، وما هو حقيقة، وما هو طريق قويم، وما هو غاية كريمة عزيزة يسعى إليها الإنسان القويم ويطلبها ويسمو بطلبها وبلوغ آفاقها، ولا مجال في الفهم الإسلامي في هذه العلاقة لمعاني المذلة والصغار

والاستغلال. فهي علاقة أصلها المحبة والتطلع والشوق والاعتزاز والكرامة والقوة، تلمس هذه الآفاق والأبعاد والقيم في شخصية الرسول الكريم وأصحابه الكرام قبل أي أحد آخر من الخلق، وفي هذا يقول رسول الله ﷺ «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»[1] «لَلّهُ أشد فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه، من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها وقد أيس من راحلته فبينما هو كذلك إذ هو بها قائمة عنده»[2] ويقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة**﴾ البقرة: ٣٠، وقال ﴿**ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر**﴾ الإسراء: ٧٠.

ويجب أن لا يغيب عن بالنا سبب كرامة الإنسان بين الخلائق وموضع الإنسان من الخلق، والحكمة الربانية العليا في خلق الإنسان وتمكينه في الأرض، وهي تلك الصفة العلوية الأسمى التي ميّزه بها، وهي صفة الإرادة الحرة وقدرتها على التوجه والهداية بالخيار الحر الذاتي، وأن ذلك هو الذي جعلها موضع قسم الخالق جل وعلا حين يقول: ﴿**ونفس وما سواها، فألهمها فجورها وتقواها، قد أفلح من زكاها، وقد خاب من دساها**﴾ الشمس: ٧ــ١٠.

والإنسان بعصيانه وفساده وانحرافه عن الحق هو الذي ينال من نفسه ويظلمها ويغوص بها في وحل المعصية والفساد والطغيان، ويأخذ بها إلى مكانة الذل والشقاء في علاقتها بالحق، يوم يقوم الناس لرب العالمين. ولهذا يجب أن لا نخلط مكانة العزة والكرامة التي هي للإنسان الصالح: ﴿**لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم، ثم رددناه أسفل سافلين، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون**﴾ التين: ٤ــ٦. والذي هو أهل للمثوبة والتكريم، وبين الخطاب الإلهي إلى القساة المستكبرين والعتاة والجبابرة، والذي أراد الله به كسر عناد المتكبرين، وكشف ما هم فيه من وهم ومن زيغ وكفر وضلال، من أمثال جفاة العرب وطغاتهم والمتجبرين من رجالاتهم، كأبي جهل وأبي لهب، فلا يصح أن ننسى معاني خطاب التكريم وألا يبقى في أذهاننا وفهمنا إلا خطاب الزجر والتقريع، وأن نعتبره أصل خطاب الله إلى

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) رواه مسلم.

الإنسان ومناط علاقته به للحياة، فنعممه خطابًا للدعوة، ومفهومًا لعلاقة الله بالإنسان في الحياة.

كذلك يجب أن لا نخلط بين مشاعر عزة المؤمنين وكرامتهم (فذلك موقف عزة الحق والتلبس به والدعوة إليه) وبين مواقف تضرعهم ومحبتهم وإنابتهم في صلواتهم إلى الحق المنعم المكرم العليم الغفور، فهي علاقة حب وشوق إلى الرحيم الودود. فكلا الموقفين مواقف عزة ومواقف خير وكرامة تليق بالمؤمن في علاقته بالله، تمكن له في الأرض لأداء رسالته، وتحقيق غاية وجوده، خليفة كريمًا صالحًا يؤمن بالحق ويستند إليه ويسعى إلى بلوغ مرضاته.

فالوحي بهذا المفهوم مصدر أساسي لمعرفة الإنسان تبصره بغاية وجوده ومكانه من هذا الوجود ومصيره بعد هذا الوجود: **﴿الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾** الملك: ٢. وليس للإنسان من وسيلة لمعرفة يقينية بغاية وجوده ومكانته في هذا الوجود وعلاقته بما وراء الوجود وما وراء الحياة إلاّ بواسطة الوحي، ففعل الإنسان وعلم الإنسان ومنطق الإنسان لا سبيل له إلى هذا اللون اليقيني من معرفة الكليات.

وبما فطر الله عليه نفس الإنسان وما وهبه من عقل، وما ركب فيه من إدراك، وما يراه في الخلائق والكون من فطرة وسنن، يجعله لا يجد لنفسه مندوحة في طلب معرفة كليات هذا الوجود وموقعه منها، وإلا أصبحت حركته لا دليل لها ولا غاية تسعى إليها ولا معنى تحققه، مما ترفضه فطرة العقل وسنن الله في الكائنات وهو أمر يورث النفس البلبلة والاضطراب، ويتركها نهبًا للحيرة والخوف. والوحي الموثق الصحيح هو الوسيلة الوحيدة لهذا النوع من المعرفة، يستكمل به الإنسان وجوده وأدواته للسير في هذه الحياة، ولذلك فالوحي للعقل والإدراك وللفكر الإنساني في هذه الحياة ضروري ومكمل ولا غنى عنه، ولا يمكن للإنسان وللفكر الإنساني في هذه الحياة بلوغ مرحلة اليقين والطمأنينة واستكمال دليل حركة الحياة دون اعتماد الوحي الصحيح مصدرًا أساسيًا يستكمل به معرفة العقل وعلمه في شؤون عالم الشهادة: **﴿قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين * يهدي به الله من اتبع رضوانه**

سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم﴾ المائدة: ١٥ــ١٦.

والعقل الإنساني للإنسان هو أداة الإدراك والفهم والنظر والتلقي والتمييز والموازنة، وهو وسيلة الإنسان لأداء مسئولية الوجود والفعل في عالم الشهادة والحياة. والعقل بماأودع من فطرة إلى جانب أنه الوسيلة الأساسية للإدراك فإنه يحوي في ذاته بديهيات المعاني والعلاقات بين الإنسان والحياة والوجود والكائنات، ويبني عليها منطقه ومفاهيمه الأساسية في هذا الوجود، ودون العقل لا يوجد إنسان ولا يوجد إدراك ولا يوجد فهم ولا وعي ولا توجد مسئولية.

والعقل هو موجه الإنسان ودافعه ووسيلته إلى إدراك موقعه وغايته من الحياة، وهو موجهه ودافعه ووسيلته في طلب علم الغيب والتلقي عن رسالات الوحي.

والعقل وقدرته على الإدراك والتمييز والتمحيص هو وسيلة الإنسان إلى إدراك فحوى الوحي ووضعه موضع الإرشاد والتوجيه لعمل الإنسان وبناء الحياة ونظمها وإنجازاتها، بما يحقق غاية الوحي ومقاصده وتوجيهاته وأحكامه.

والعقل هو الذي يميز بين الوحي الخيّر الصحيح الموثق، والدجل والخرافة والكهانة الكاذبة الفاسدة الضالة، وهو الذي يمكن الإرادة الإنسانية من الخيار، ويضعها أمام مسئولية المسلك والمصير.

فلا مجال لوجود الإنسان كإنسان ولا مجال للتلقي عن رسالة الوحي كمصدر للمعرفة والتوجيه والعلم، ولا مجال لمسئولية الخلافة والإعمار دون وجود العقل، ودون دور العقل، ودون فطرة العقل في معطياته وقدراته وبديهياته، في الإدراك والفهم والتمييز، وما تدل عليه وتدعو إليه من مقاصد الخير والعطاء.

ولما كان وحي الأمم قبلنا قد أفسده التحريف وقضى على مصداقيته كمصدر يقيني للمعرفة، فإن العقل المسلم ــ وقد تميز بالرسالة الكاملة الصادقة ــ تميّز بتكامل مصادر معرفته في العالمين، عالم الغيب وعالم الشهادة، فالوحي مصدر علم الكليات وعالم الغيب، والعقل مصدر علم الشهادة وإدارة الحياة، يولدها مما أودعه الله فيه من معايير وبديهيات ومفاهيم وما يتحصل عليه من علم بالكون والكائنات والطبائع والعلاقات الكونية، التي يبني بها الحياة ويؤدي بها دور الخلافة في الكون والكائنات،

وبهذا يتكامل المصدران الوحي والعقل مع الكون لتمكين الإنسان من تحقيق مقاصد الخلق وأداء دور الاستخلاف.

فدور العقل هو علم الشهادة بتمحيص صدق الرسل وصحة سند الوحي المبلغ وتوثيقه، ودور العقل هو علم الشهادة بإدراك مقاصد الوحي من وجود الحياة والإنسان في عالم الشهادة، ودور العقل هو تفهم عالم الشهادة وما تحويه فطرة الكون من طبائع وعلاقات وإمكانات في ضوء معطيات الوحي بشأن غاية الحياة ومعايير حركتها، ودور العقل المسلم هو بناء عالم الشهادة والخلافة في هذا الكون على مقتضى توجيهات الإرادة الإلهية وغاياتها تكاملاً مع ما أودع الله في النفوس والكائنات من فطرة وسنن بلوغاً إلى سبل السلام وإلى الصراط القويم.

والعقل المسلم يستمد قوته وتوازنه وثبات خطواته واستقامته بما لديه من علم الوحي ، وهو يعلم علم اليقين من علم الغيب بقدر ما لديه من علم الوحي، وهو عقل مؤمن راشد مطمئن غير مكابر ولا جاحد ولا مستكبر، ولا يترك اليقين إلى الظن، ولا يترك الهداية إلى الضلالة، وهو عقل مؤمن قادر منجز تستغرقه مسئولية خلافة الكون والحياة والإعمار والإصلاح على علم ونور ويقين، لا يستنفذ ولا يحير في قضايا الشك والظن والغيب بلا علم ولا نصير و سراج منير.

فدور الوحي الرباني هو في إمداد العقل المسلم بحاجته من علم عالم الغيب، وتوضيح غايته الخيّرة من خلق الإنسان في عالم الشهادة، ودوره في خلافة الأرض، ودور العقل المسلم هو السعي في عالم الشهادة وإقامة الخلافة في الأرض على نور من توجيه الوحي والرسالة الربانية.

هذا ما كان عليه عهد السلف الأول، وهذا ما يكون عليه العقل المسلم إذا استقام أمره وصلح أداؤه، لا خلط ولا تشويش ولا عماية ولا جهد ضائع ولا طاقة مهدرة ولا تخبط وقلق وشك دائم لا يزول وعماية لا تريم.

إن غياب هذه الرؤية الواضحة الحاسمة النيرة الشفافة لمعنى الوحي الرباني الإلهي، ودور الوحي الإلهي في حياة البشر وعالم البشر، وكذلك غياب الرؤية الواضحة الحاسمة لمعنى العقل الإنساني ، ودوره في إدراك معاني الوحي ومقاصده، وفي معايير إدارة عالم الشهادة، وإدراك قضاياه وحوادثه وتحدياته ومجريات الحياة

والطبائع والكائنات، هذ الغياب ، وهذا التدهور خلال عهود التاريخ الإسلامي اللاحق للصدر الأول، هو الذي سمح فيما بعد بالخلط الخاطىء في الفكر الإسلامي بين مفهومي الوحي والعقل، والعلاقة بينهما، وطبيعة كل منهما، ومجال أدائهما، ومدى هذا الأداء، والغاية منه، وموضعه من طبيعة الانسان، وأدائه، وغاية وجوده، وهكذا أمكن أن يتهور العقل المسلم والفكر المسلم حتى يستنفذ ويصرف إلى غير غايته، ففقدت الرؤية الإسلامية ما اتسمت به من تمييز ووضوح مطلق، في موضع كل من الوحي والعقل، ودور كل منهما.

في الرؤية الإسلامية الصحيحة والمنهجية الإسلامية الصحيحة لا مجال للانحراف باسم العقل، ولا للإنحراف باسم الدين، ولا مجال للاستبداد باسم العقل تجاهلاً لغايات الوحي ومقاصده وتوجيهاته، ولا مجال للاستبداد باسم الدين والقداسات للاستبداد بتصريف شئون الأمة على غير قناعة منها ومشورة لها تمنح بها ولاءها وتحقق مصالحها، ولا مجال لتخطي الأمة وتجاوز مشورتها وتخطي قناعتها ودعمها من منطلق جهل الأمة، فالجهل لا يزيله إلاّ نور العلم، وضعف القدرة وتهلهل التنظيم لا يزيله إلاّ تنمية القدرة وحبك التنظيم، وليس أمام الفكر المسلم والعقل المسلم إلاّ أن يؤدي دوره ومسئوليته في تبصير الأمة بأسباب معاناتها وقصورها وتدهورها وتخبطها فيما مضى من العصور والقرون.

فإذا شاءت الأمة أن تستعيد وضوح هويتها وعطاء فكرها وقدرتها فلا مجال للحجز والوصاية الغاشمة على العقل المسلم في جهوده الأصلية للاستنباط والاستقراء والنظر والتدقيق والتجريب والفهم وإدراك وجه التوجيه والمصلحة في النفوس والمجتمعات، في ضوء توجيهات الوحي وفهم شريعته على شاكلة حية قويمة خيّرة تطلب تحقيق مقاصد الشريعة وإقامة مجتمع الخلافة.

وإذا شئنا أن نستعيد وضوح رؤيتنا وعطاء فكرنا وقدرة أمتنا فلابد لنا من حماية العقل المسلم من الخوض في قضايا الغيب على غير ما جاء به الوحي وأرشدت إليه الرسالة.

ولا مجال لأن يصبح الوحي في الرؤية الإسلامية السوية تعطيلاً للعقل وتشكيلاً له في أنماط وصور تاريخية، وتحويله إلى سياط من التخويف والإرهاب، وإلى قيود

من الأوامر والتحريمات والتجريمات التي لا تتعلق بأحوال الناس ومجريات حياتهم وما يواجههم من تحديات وما يرقّي حياتهم من إبداعات وإمكانات.

وإذا شئنا أن نستعيد وضوح رؤيتنا فلا مجال لأن تصبح الرسالة وأن يصبح الوحي قضية أكاديمية معقدة لها كيانها وأربابها يصرفونها إلى ما يشاؤون، ويمارسون باسمها السلطة على مقدرات الحياة والعقول، وفقًا لما تمليه عليهم رؤيتهم وموقعهم الخاص من الحياة والمجتمع. ليس لهم في ذلك شريك في رأي أو مشورة أو قناعة من الأمة ورجالها وعقولها، بشأن ما تتطلبه حاجة الأمة والتحديات التي تواجهها والإمكانات والطموحات التي تتطلع إليها، وما يتعلق بها من الحلول والنظم والتركيبات المبدعة التي يتوجب توليدها من أجل أن تلتزم لمواصلة المسيرة الحضارية للأمة تحقيقًا لمقاصد الشريعة والوحي.

لقد ضيع المسلمون وضيع العقل المسلم الكثير من طاقاته عبر التاريخ حين سمح لهذا العقل بأن يخوض في الغيبيات والإلهيات والسفسطات الفلسفية التي تتعلق بالكليات الربانية على غير ما تقضي به الرؤية الإسلامية وإطارها الفكري والمنهجي الذي جاء به الوحي وصدقته الفطرة وبرهنت على كفاءة أدائه مسيرة الصدر الأول للإسلام.

الرؤية الإسلامية القويمة التي يتكامل فيها الوحي والعقل والكون ويصرف فيها العقل المسلم الى النظر والتدبر والعمل في عالم الشهادة وشؤونه كما يوجهه الوحي؛ هي الرؤية التي مكنت للسلف الأول ناصية الإبداع، وفتحت أمام العقل المسلم أبواب التجريب والنظر والتنقيب في سنن الحياة والكائنات، وفتحت للإنسانية آفاقًا جديدة في مجال الحضارة، كانت هي الأساس الذي أقامت الحضارة الحديثة عليه منهجها العلمي التجريبي وإنجازاتها المادية التجريبية التي لم تعرف لها الإنسانية من قبل سبيلاً ولا مثيلاً.

وبقدر ما تيسر للعقل المسلم خلال ما مضى من عصور من صفاء الرؤية الإسلامية؛ بقدر ما تمكن من الانصراف إلى بناء الحياة وحمل مسؤولياته في خلافة عالم الشهادة وإعماره ــ يشهد بها تراث المسلمين الحضاري في مختلف العلوم والفنون الطبيعية والتقنية والشرعية ــ وبقدر ما انغمس العقل المسلم في سيرته

التاريخية في قضايا الغيب والإلهيات وعالم ما وراء المادة الأزلي ـــ الذي هو بُعدٌ آخر لا يطاله عقل الإنسان ولا منطقه ولا قدراته ولا يخضع لسببية عقل الإنسان وليس له ما يماثله في عالم الإنسان (لم يلد ولم يولد) (ليس كمثله شيء) ـــ ؛ بقدر ما ضيّع من جهده وطاقته دون أن يحل مشكلة أو يزيل معضلة، بل ما زالت الأوهام والسفسطات والقضايا التي خاضها قائمة، وما زال الخوض فيها قائمًا، وما زالت العماوة والخلاف والشقاق فيها يزيد ولا ينقص، وما زالت الفرقة والتناحر الذي لا طائل تحته ولا خير فيه يزداد، وما يزال سوء استغلال هذه القضايا من أصحاب الغايات يتعاظم، ويضر الأمة، ويمزقها ويؤجج نار الصراع في صفوفها، ويصرفها عن حقيقة التحديات التي تواجهها، مما يعين عليها أعداءها، ويمكن لمطامعهم وغاياتهم فيها.

إن للشريعة الإسلامية والوحي الإسلامي تصورات كبرى وغايات ومقاصد ومفاهيم ومبادىء وقيم وأحكام أساسية. يجب أن تتضح في نسق عقلي ومنهج علمي سليم، وأن تصبح مادة تربوية علمية فكرية يربى عليها أبناء الأمة وتقام على أساسها كياناتهم النفسية وغذاؤهم الفكري وأداتهم العقلية والعلمية.

يجب أن ينظم العقل المسلم والمنهج المسلم في هذا العصر، النصوص وكلمات الوحي والرسالة في نسق منظوم متكامل تتضح به المقاصد والغايات، وتتجلى به المفاهيم والقيم، وترتب على أساسه الأولويات، وذلك حتى يقضي على منابع التخبط والغبش في رؤيته التي سمحت وما تزال تسمح للنظر القاصر والفكر النظري العقيم أن يسود وأن تكون له كلمة ومكان في فكر الأمة وثقافتها. إن وضوح الرؤية والمقاصد وحسن النسق والعرض هو الذي سيقضي على الغبش والتخبط وهو الذي لن يجعل للنظر الجاهل في النصوص وعلاقتها وأولوياتها وغاياتها مجالاً ولا موضعًا يعتدّ به.

على العقول الإسلامية أن تنطلق إلى الوحي كلاً واحدًا لا يتجزأ، وأن تستخلص منه التوجيهات والضوابط وتنشىء على أساسه لحاجاتها الحلول والتنظيمات والتشريعات.

على الفكر الإسلامي وعلى العقول الإسلامية أن تنطلق إلى الحياة والأحياء

والسنن والطبائع وإلى الإمكانات والحاجات والوقائع والبيئات والتركيبات والظروف والمواقع الحياتية المختلفة، تدرسها وتتفهمها وتفيد وتتعلم منها، وتجد لمعضلاتها الحلول، وتقيم لأدائها التنظيمات وتضع لحاجاتها الضوابط والقواعد والتشريعات على أساس من المنظور الإسلامي، وفي ضوء ما جاء به الوحي من مقاصد وتوجيهات وضوابط وأحكام.

العقل المسلم. في مزاولته لدوره الحضاري مشتركًا مع الوحي ومع الكون كمصادر للمعرفة الإسلامية؛ لا يخلط بين دور الخبرة الأكاديمية الشرعية الإسلامية في المجالات الشرعية والاجتماعية والإنسانية القانونية، وبين المهمة السياسية والتشريعية. فالخبرات والدراسات العلمية والأكاديمية في مختلف المجالات إنما تمثل مصادر أساسية لإمداد الأمة وقيادتها ومؤسساتها بالمعرفة والفكر والخبرة والدراسات والأبحاث، التي تستفيد بها في فهمها للحياة ومجرياتها، وتستفيد بها في بناء خططها وتصريف شئونها وتوفير حاجاتها، وهذه الدراسات والأبحاث الأكاديمية ــ على عظيم أهميتها وموقعها الأساسي من فهم الناس وحاجاتهم وتوفير مادة فكرهم ــ تظل على الرغم من ذلك غير المهمة السياسية التشريعية ، وإن كانت تسهم في توفير مادة عطاء المهمة السياسية التشريعية وحسن أدائها.

فالمهمة السياسية التشريعية في كيان الأمة يجب أن تمثل خلاصة رؤية الأمة وخبراتها وقناعاتها بشأن إدارة شئونها ، وتصريف أمورها ، وتوجيه طاقاتها، وتوظيف مواردها ورؤيتها، في مواجهة تحدياتها وما تستجيب له من طموحات، ولهذا فالمهمة السياسية التشريعية الناجحة يجب أن توظف لها مشورة أبناء الأمة كافة على مستويات وبترتيبات مختلفة بحيث تتاح الفرصة لكل فرد لأن يعبر عن رأيه، ولكل ذي خبرة واختصاص لأن يدلي بدلوه، وبذلك تأتي الرؤية السياسية واقعية شاملة مستنيرة تستند إلى الأمة وحاجاتها وخبراتها وقناعاتها فلا تستغلق على الأمة بل تحظى بتأييدها والبذل لها والالتزام بموجباتها وما يتطلبه نفاذها ونجاحها.

فاعتماد الرؤية الإسلامية للوحي مصدرًا للفكر المسلم والمعرفة الإسلامية والتزام العقل المسلم في نظره وعطائه بضوابط الوحي وغاياته لا يعني الخلط بين القضية العلمية الدراسية الأكاديمية والقضية السياسية التشريعية، وتحويل الساحة السياسية

التشريعية إلى ساحة مدرسية أكاديمية نظرية، بل يعني إثراء التشريع الإسلامي والسياسة الإسلامية في مجال التوجيه الرباني وإرشادات الرسالة، بإسهامات الدراسات العلمية المختصة ، عند اتخاذ القرارات السياسية والتشريعية.

إن منهج جماعية القرارات السياسية وشموليتها لا يتنافى مع وجود القناعات الفردية وتعارضها من زوايا مختلفة في أي أمر أو أية قضية، ولا يمنع قبول رأي بعينه في أمر بعينه من العودة إلى رأي آخر سواه، إذا نشأ لدى الأمة من دواعي القناعة ما يوجب التغيير والعودة عن ذلك الرأي. وإذا كان الخطأ يقع في قرارات الجماعة مع كل ما يتوافر لها من الإمكانات؛ فإن قرارات الأفراد ومدركاتهم تكون أكثر عرضة للوقوع في الخطأ. وعلى كل الأحوال فإن قرارات الجماعة تكون لها اعتبارات واهتمامات ومصالح أشمل، وتتوفر لها إمكانات المشورة والتمحيص بشكل أكبر، وإن مشاركة الجماعة في اتخاذ قراراتها السياسية والتشريعية تجعلها أقرب إلى الفهم والقبول والالتزام والتنفيذ.

والرؤية الإسلامية التي تعتمد الوحي والفطرة في العقل والكون مصادر لبنائها، توجب أن تتم قرارات الأمة والجماعة في مشورة، وأن المشورة والقناعة العامة للأمة هي التي تحقق مسئولية الإرادة الإنسانية وتحقق غايات الخلافة وتقطع دابر الاستبداد والطغيان وحمل الناس والمجتمعات على غير مصالحهم وعلى غير رؤيتهم وقناعاتهم التي بها يحملون مسئولياتهم.

خوف الخطأ في قرارات الأمة، والحرص على السداد في هذه القرارات يحتم نشر العلم والمعرفة بين أبناء الأمة، وتبليغ النصح لهم، وبناء المحاضن التي تسهر على تربية ناشئتهم وتثقيفها وتهذيبها وتدريبها على طلب ما يقضي به الوحي الصحيح والعقل السليم في شئون حياتهم، وإقامة قنوات العلم والمعرفة التي تؤهل جمهور الأمة لاختيار المؤهلين من أصحاب الالتزام والرأي والخبرة لكي يوكل إليهم أمر اتخاذ القرارات السياسية والتشريعية بما يمثل حاجة الأمة ويستند إلى رؤيتها ويحظى بقبولها وتأييدها والتزامها. غير ذلك لا يؤدي إلاّ إلى الإرهاب والاستبداد والانحطاط، وإلى تلبس الجهل والمصالح الخاصة والفساد لبوس الحق ودعاوى المصلحة العامة.

وهكذا لا يختلط في الرؤية الإسلامية ولا في الفكر المسلم الوحي والرسالة

اللّذين تعهد الله بحفظهما، مع الدراسة والفهم والنظر والشرح والتوضيح والرأي.

ويبقى واضحًا في الرؤية الإسلامية القويمة موضع الوحي ودوره، ويبقى واضحًا دور الأداء العلمي الأكاديمي، ودور الرؤى والاجتهادات الفردية في القضايا العلمية، ويبقى واضحًا دور التشريع الاجتماعي الذي يستمد وجوده من الالتزام بالوحي وتوجيه الوحي، وبإدراك العقل الكلي للأمة وتمييزها واجتهادها وقناعاتها، مما يجعل هذه التشريعات في زمانها ومكانها تتعامل فعلاً مع قضايا الأمة وحاجاتها ومدركاتها في مختلف شئون الحياة؛ بما في ذلك ما تقر السلطات العامة تعليمه وتلقينه للنشيء من أبناء الأمة.

لذلك يجب أن يبقى الخلاف السياسي خلافًا سياسيًا تقارع بشأنه الفئات المختلفة والرؤى المختلفة، وتمحص الأمة ما يطرح أمامها من اجتهادات وتصورات لتأخذ نفسها وتلزمها وتلزم الأطراف السياسية في الأمة بما تراه مناسبًا منها حتى تقوم في قناعتها ما يدعوها إلى التحول عنها إلى سواها.

كذلك من المهم أن لا نخلط في دراستنا للمنهجية الإسلامية هذه بين مصادر المعرفة الإسلامية وهي الوحي والعقل والسنن والطبائع المودعة في الكون والكائنات (أي الفطرة) وبين وسائل البحث والدراسة العلمية الاجتماعية والإنسانية أو سواها، فكل مجال علمي له وسائله الخاصة به التى تناسب طبيعته وتستجيب لحاجاته. ولكن تظل هذه المجالات العلمية الإسلامية جميعها تستند إلى الوحي والفطرة التي تشمل العقل وسنن الله في الخلق وما أودعه من الطبائع والنواميس مصدرًا للمعرفة والتوجيه، باستخدام الوسائل المتاحة في كل مجال من هذه المجالات. وبتكامل عطاء الوحي والعقل والسنن، فإن حقول المعرفة الإسلامية سوف تتميز بالشمول والانفتاح على كل وسيلة سليمة تولد علمًا ومعرفة نافعة للإنسان.

إن ما أصاب الأمة من تخلف وما نالها من عناء يوجب على العقل المسلم أن يأخذ دوره الصحيح مصدرًا للفكر الإسلامي متكاملاً ومتعاونًا مع مصدر الوحي والكون للعمل سويًا على بناء الرؤية الحضارية من منظور إسلامي، وبناء المجتمع المسلم المعاصر ومؤسساته ومنشآته التي تتطلبها حاجة الأمة وطموحاتها وما تواجهه من تحديات.

ودور العقل المسلم كمصدر للمعرفة الإسلامية، لم يتصد له العقل المسلم في هذا العصر بشكل منظم بعد، لأن هذا الدور لا يكتمل إلا باعتماد المعرفة المستمدة من الفطرة التي أودعها الله في الكائنات، وإلاّ ببناء العلوم الاجتماعية الإسلامية التي تمليها الرؤية الإسلامية والتي ستؤهل بأبحاثها الأمة الإسلامية وتزودها بالمعرفة اللازمة.

ولكي يقوم العقل المسلم والفكر المسلم ببناء العلوم الاجتماعية لابد له من الوضوح الكامل للأسس والمنطلقات والمفاهيم والمبادىء التي يستند الفكر الإسلامي إليها، وتمثل قاعدة منهجيته العامة التي يهتدي بهديها ويسير على مقتضاها.

٣ ـــ المنطلقات الأساسية للمنهجية الإسلامية والفكر الإسلامي

تتميز المنهجية الإسلامية ومن ورائها الفكر الإسلامي بأن لها منطلقات أساسية لا يمكن دون فهمها التعامل معها أو العمل السليم البناء من خلالها، هذه المنطلقات تمثل الركائز والفرضيات الأساسية التي تضيء الطريق أمام العقل المسلم في حركته الفكرية الإبداعية نحو فهم ماهية الحياة والأحياء والكائنات والتعامل معها وإدارة شئونها وتوجيه مسيرتها.

هذه المنطلقات الأساسية هي منطلق الوحدانية، والاستخلاف، والمسئولية، وهذه المنطلقات الثلاثة تشكل الخطوط الأساسية للعقل المسلم، وأي خارطة لا تنطلق من هذه المنطلقات لا تجد في الضمير المسلم والإرادة المسلمة طاقة للحركة ولا مبررًا للإنجاز.

(أ) الوحدانيـــة:

الوحدانية هي المنطلق الأساسي الأول للعقل المسلم ، فالعقل المسلم لا يكون له وجود إلاّ إذا آمن بالوحدانية على أنها مسلمة عقيدية بديهية فطرية عقلية تختلط بكل ذرة من كيانه ووعيه وضميره وفهمه لذاته وحياته والكون من حوله، وأساس هذه العقيدة البديهية الفطرية العقلية هو إيمانه المطلق وإدراكه البيّن بالله جل شأنه الخالق الحق الواحد الأحد الفرد الصمد الذي ليس كمثله شيء.

وهذا المنطلق كما يدل عليه مصطلحه، وتنطق به كلمة الشهادة، ويوضحه القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، يقيم العقل المسلم والفكر المسلم والمنهجية الإسلامية على فرضية الحق أساسًا ومدارًا ومآلاً لكل الكون والكائنات، وعلى فرضية وجود الكون والكائنات، ومرد وجودهما إلى الله الخالق وحده دون شريك أو مثيل، وعلى فرضية وحدة المصدر ووحدة الحقيقة التي ينطلق منها ويمثلها كل الكون والكائنات، وعلى فرضية وحدة الإنسان الذي خلقه الله وكرمه بالإرادة والخلافة ورعاية الكائنات على أسس الحق والعدل والخير.

ولذلك فالعقل المسلم في حركته الحياتية يستلهم مبدأ الوحدانية في تصوراته وفي علاقاته كافة وليس في منهج هذا العقل مجال أو سبيل إلى الشك أو الظن أو الحيرة أو التخبط في طبيعة الوجود وغايته ومآله. فهو واثق الوجهة، واثق الخطو، لا سبيل إلى صرفه عن وجهته، ولا سبيل إلى إفساد سعيه، ولا سبيل إلى إشغاله عن مهمته الخيّرة في الحياة والكون، ما دام ملتزمًا بمبدأ الوحدانية، متمسكًا به، مهتديًا بهديه، أيًا كان المجال اجتماعيًا أو طبيعيًا أو تقنيًا. وما حقق العقل المسلم من نجاح إلا من خلال تمسكه بمبدئه الأساسي في التوحيد وما ضل في سعي إلا بتجاهله مبدأ الوحدانية، أو بغفلته وانشغاله عنه دليل فكر وعمل وحركة والتزام.

وهكذا تتميز العقلية الإسلامية والمنهجية الإسلامية الواعية باستقامة مبصرة وقاعدة مكينة للنظر في الكون والحياة لا مجال فيها للتناقض أو الصراع، ولا مجال فيها للتمايز أو الاستعلاء والإفساد. منطلق العقلية الإسلامية والمنهجية الإسلامية هو قاعدة العلاج الصحيح من أمراض الهوى والعصبيات والاستكبار والإفساد، وفيه الجواب الصحيح على ما يلقاه العقل الإنساني ــ رغم كل إنجازاته المادية ــ من عناء وعنت وحيرة وفشل في تحقيق السلام والأمن والطمأنينة للنفوس والتجمعات والأمم.

﴿**سبّح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى، والذي قدّر فهدى**﴾ الأعلى: ١ــ٣

﴿**ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله، إذًا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون**﴾ المؤمنون: ٩١

﴿**أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون**﴾ الطور: ٣٥

﴿قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾ طه: ٥٠
﴿هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه﴾ لقمان: ١١
﴿صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون﴾ النمل: ٨٨
﴿خلق السموات والأرض بالحق وصوركم فأحسن صوركم وإليه المصير﴾
التغابن: ٣
﴿ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور﴾ الملك: ٣
﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثًا وأنكم إلينا لا ترجعون. فتعالى الله الملك الحق﴾
المؤمنون: ١١٥ـــ١١٦
﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون﴾
الأنبياء:٢٢
﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ الشورى:١١
﴿ومن يؤمن بالله يهد قلبه والله بكل شيء عليم﴾ التغابن: ١١
﴿ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل وأن الله هو العلي الكبير﴾ الحج: ٦٢

(ب) الخلافـة

والمقصود بالخلافة خلافة الإنسان في الأرض والكون، وهي خلافة رعاية وإعمار وإدارة وتسخير أصبحت بها الخلائق والكائنات بإمرة الإنسان، وأصبح الإنسان قائمًا بها في موضع الوصاية والنيابة عن الله في التصرف في الكون وفي الأرض وفي الخلائق والكائنات. والمسلم بفطرته وعقيدته ومنهج فكره على أساس هذا المنطلق وبما كرمه الله به من الإرادة وقدرة العلم لا يرى الإنسان في هذا الكون إلاّ من موضع الخلافة والرعاية والإصلاح والإعمار.

وهكذا فالخلافة من مفهوم العقل المسلم هي نعمة وتكريم تضع الإنسان في موضع القدرة والسيطرة من الكون تسخيرًا لحاجته وإيكالاً لأمر السلطة فيه إليه لتسييره والسير فيه سيرة الإصلاح والإعمار. وهي مسئولية مناطها في الجوهر حرية الإرادة والقرار. وقدرة الإدراك وطاقة العلم.

فالإنسان لا يؤدي دوره في الحياة ولا يقر قرار نفسه وضميره إلاّ بالفعل والقرار الدائب في إدارة الكون وتسخيره ورعايته وأداء مطالب الوجود والخلافة في الأرض، ولذلك فالعمل مطلب للإنسان . والقرار مطلب للإنسان، والعلم مطلب للإنسان، ومنطلق الخلافة لدى العقل المسلم يحدد غاية هذه المطالب الفطرية ويرشدها، فتصبح بذلك مطالب سعي إلى الخير وإلى الرعاية وإلى الإعمار. ﴿**أفحسبتم أنما خلقناكم عبثًا وأنكم إلينا لا ترجعون**﴾ المؤمنون: ١١٥

﴿**الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً وهو العزيز الغفور**﴾ الملك:٢

﴿**وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة**﴾ البقرة: ٣٠

﴿**وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعًا منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون**﴾ الجاثية: ١٣

﴿**هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور**﴾ الملك: ١٥

﴿**قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق**﴾ العنكبوت: ٢٠

فالعقل المسلم مدعو من منطلق الخلافة إلى تسخير الكون والكائنات لما فيه النفع: نفعه ونفع الكون والكائنات من حوله، ومدعو إلى العمل والسير في دروب الكون ومناكبه، ومدعو إلى العلم بأسراره وتسخير هذا العلم لما فيه الخير. والعقل المسلم من منطلق الخلافة هو صاحب الشأن والكلمة في الكون، ومطالب بالسعي والإبداع والإعمار، وبالعلم والإعمار والتسخير يحقق الإنسان مهمته في هذه الأرض ويبلغ غايته، ولا سبيل بدافع الفطرة إلى طمأنينة النفس الإنسانية إلاّ بالعلم والعمل والسعي الخيّر في الأرض، ولا مجال في العقل المسلم السوي، ولا في الضمير المسلم الواعي للعجز والجهل والقعود عن علم الخير، وعن فعل الخير، وعن سعي الخير، فذلك غاية وجود الإنسان، وتلك خلافته في الأرض، وما عاقبته فيما وراء الحياة إلاّ محصلة هذا العمل وهذا العلم وهذا السعي.

إنّ بُعد الخلافة في العقلية الإسلامية هو الذي يفسر لنا طاقة الرعيل الأول من رجال الإسلام، تلك الطاقة التي لا تضاهى لرسول الإسلام وأصحاب رسول

الإسلام ﷺ ، والتي ما كانت تكلّ وما كانت تمَلّ في السعي والعمل والبذل والإيثار والجهاد. فأضاؤوا بالحق والهدى والإصلاح والإعمار أرجاء المعمورة في سنين قليلة، وجددوا للإنسانية عهود هداية السماء، وارتفع صوت حضارة وإصلاح لم تترك بقعة في الأرض إلاّ ونالها أثر ونفع وخير.

منطلق الخلافة ومدلول الخلافة وواجبات الخلافة في رؤية الصدر الأول هي مصدر طاقتهم وبذلهم وعطائهم وعفتهم وقناعتهم وإيثارهم. ولا مجال لأي إنسان يعي حقيقة هذا المنطلق ــ منطلق الخلافة ــ ومدلوله أن يركن إلى العجز والجهل والأثرة والتخلف.

(ج) المسؤولية الأخلاقية

والمنطلق الثالث الذي تقوم على أساسه العقلية الإسلامية والمنهجية الإسلامية هو منطلق المسؤولية الأخلاقية، فلا يمكن لنا فهم الإنسان المسلم والعقل المسلم إذا لم نفهم منطلق المسئولية وبُعدها في هذه العقلية، وحتى في عصور التخلف، وحتى في أقسى ساعات ضياع الإنسان المسلم، فإن ما يبقي عليه ويؤرقه ويمنعه أن يندثر وأن يتوارى في أغوار التاريخ هو أرق ضميره وإحساسه بمسئوليته وتقصيره في أدائه. لذلك ظل العقل المسلم ولا يزال يتململ ولا يقبل بواقعه المتخلف الآسن الراكد، لأن بعد الإحساس بالمسئولية الأخلاقية في العقل المسلم والضمير المسلم يأبى أن يترك المسلم في غفوته وفي تقصيره، ولهذا كان تاريخ الأمة الإسلامية في عصورها المتأخرة حين أعتمت رؤيتها وضلت سبيلها وتخلفت مسيرتها تاريخ أرق وقلق، ولم يبق لها ولم يبق عليها إلاّ إحساسها بمسئولياتها عن دورها وعن تصورها ورؤيتها وعن تقصيرها، مما أورثها البحث الدائم الدائب عن مخرج لها من حالها البائس، وتخلفها عن موقعها الهادي الراشد في خلافة الأرض وحضارة الإنسان في إعمار الكون وإصلاحه.

ومنطلق المسئولية وبُعدُها هو منطلق وبُعد يمثل الوجه الآخر لمنطلق الخلافة ومفهومها في تكوين العقلية الإسلامية. فالخلافة والغاية منها ومؤهلاتها من حرية الإرادة وقدرة الإدراك وطاقة العلم، تحمل معها مسئولية الإنسان الأخلاقية عن هذا

الدور، وعما يترتب عليه من قرارات في تسخير الكون وإدارته، بالسعي أم بالقعود، بالإصلاح أم بالإفساد، بالعدل والاعتدال أم بالإسراف والطغيان.

ومنطلق الوحدانية هو منطلق جدية الوجود وجدية الخلافة وجدية المسئولية، ولذلك فالحياة في دين الإسلام هي أداء وابتلاء لإرادة الإنسان وقدراته فيما خلقت من أجله من شئون خلافة الكون، من سعى بها إلى غاية فطرتها في الإصلاح والإعمار، حمل مسئوليته وقرر مصيره الخيّر في الأبدية، ومن سعى بإرادته وبقدراته إلى غير فطرتها التي خلقت لها وسعى بها إلى القصور والظلم والفساد فقد تخلى عن مسئوليته وانتهك حرمة واجباته وغاية وجوده وانتهى بمصيره الأبدي إلى أسفل سافلين.

ومن منطلق المسئولية في العقل والضمير المسلم فإن السعي المسلم والقرار المسلم والعلم المسلم لا يتم ولا يقبل إلاّ أن يسعى بالحق والعدل والخير والبذل والإصلاح والإعمار.

﴿قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحًا ولا يشرك بعبادة ربه أحدًا﴾ الكهف: ١١٠

﴿يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيبًا ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين﴾ البقرة: ١٦٨

﴿وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنسَ نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾ القصص:٧٧

﴿واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون﴾ البقرة: ٢٨١

﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون﴾ النحل: ٩٠

﴿من عمل صالحًا فلنفسه ومن أساء فعليها ثم إلى ربكم ترجعون﴾ الجاثية:١٥

﴿ألاّ تزر وازرة وزر أخرى * وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعى * وأن سعيه سوف يرى * ثم يجزاه الجزاء الأوفى﴾ النجم: ٣٨ــ٤١

﴿ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق ألا له الحكم وهو أسرع الحاسبين﴾ الأنعام:٦٢

﴿ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون﴾ يونس:١٤

﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره * ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾ الزلزلة: ٧ـــ٨

وسعي المسلم بالخلافة وتسخيره للكون وإدارته للكائنات والخلائق على أساس حقيقة الوحدانية، هو تحقيق وإعلاء للذات، وبلوغ للحق، وتلبس بالحقيقة، ولذلك فهو سعي حب إلى الحق وعزة واعتزاز بالحق. ومسئولية المسلم بهذا المفهوم هي في جوهرها عاطفة حرص على الحق وتمسك واعتزاز به، وكل ما يعتري هذه العاطفة الصحيحة السامية من مفاهيم الخشية إنما هي بالدرجة الأولى خشية الحب والحرص على الخير والحق الذي تمليه الفطرة وتمليه الرؤية الواضحة الخيرة في معنى الوجود وجديته وغائيته.

منطلق المسئولية باعتباره منطلقًا مكملاً لمنطلق الخلافة في العقل المسلم وفي الضمير المسلم هو الذي يفسر لنا طاقة الحب وطاقة البذل وطاقة الضمير وطاقة الجد عند الرعيل الأول للإسلام، بما يضرب به المثل في تاريخ الأمم والمجتمعات، كما يفسر لنا النموذج الرائع لرجال الصدر الأول للإسلام في غيبة الطمع والتظاهر والتشدق وفي تميزهم الباهر بالزهد في الجمع والاكتناز. فبرغم قدرتهم على الكسب، وتمكنهم من المقدرات في الجمع، وبرغم رغبتهم عن الاكتناز، فهم **﴿ويطعمون الطعام على حبه مسكينًا ويتيمًا وأسيرًا * إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءًا ولا شكورًا﴾** الإنسان: ٨ـــ٩

منطلق المسئولية هو ضمان استقامة الفكر الإسلامي الصحيح، وهو ضمان الخير في منهج العقل الإسلامي المهتدي، فالعقل المسلم والمنهج المسلم من منطلق المسئولية الكاملة المباشرة أمام الخالق عن أدائه لدوره في خلافة الأرض ورعايتها وإعمارها وتسخير قدراتها وطاقاتها لا يقر له قرار ولا يستقيم له أمر إلا أن يكون أداؤه أداءً خيّرًا وغايته غاية خيرة، قصد الخير والإصلاح في العلم والعمل والأداء هو المقياس الأول والأعلى في الأداء المسلم: **«إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى»** متفق عليه.

إذا اتضحت لنا معاني هذه المنطلقات الثلاثة؛ الوحدانية والخلافة والمسئولية، وإذا اتضحت لنا العلاقة بينها في تكوين العقل المسلم وفي تكوين الضمير المسلم

وفي بناء منهجية الفكر المسلم؛ أمكن للمسلم الفرد وللأمة المسلمة أن تتبين طريقها وأن تستعيد مصدر طاقتها وهداية سبيلها، وأن تنجح في تنشئة أبنائها على المنهج الإسلامي الصحيح، الذي يعد تأهيل الفكر المسلم والعقل المسلم للأداء الصحيح، ويجدد طاقته لمواصلة سير الأمة على مدارج التاريخ والحضارة، كقوة سباقة هادية رائدة خيّرة مبدعة على هدى من الفطرة المبصرة والدين القويم.

وبإدراك حقيقة الوحدانية يصيب العقل المسلم وجهته وينجح، وبأداء الخلافة الخيّر ينطلق ويسبق، وبحس المسئولية الراشدة ينضبط ويصلح، وبهذا المنهج المتكامل يكون المسلم جادًا، إيجابيًا، راشدًا، أخلاقيًا، دائب الأداء، دائم العطاء.

هذه منطلقات منهج الحق التي يجب أن يستعيدها العقل المسلم وأن يعض عليها بالنواجذ، ولا يدع شوائب الفلسفات والثقافات الدخيلة وغشاوة الجزئيات المتوارثة، تمنعه عن إدراك غاياته وفهم مقاصده والتمسك بأولوياته.

وبشمولية فهم الإسلام ومحكم آيات الكتاب ومقاصده، يمكن للعقل المسلم أن يستعيد قدرته، وأن يصحح مسيرته، ويصلح منهج فكره، ويعود في مجمع الأمم والحضارات هاديًا رائدًا، له قصب السبق في القدرة والعطاء والنماء إن شاء الله.

٤ ــ المفاهيم الأساسية للمنهجية الإسلامية

لا يكفي لإدراك كيفية أداء العقل المسلم أن ندرك إطار هذا العقل ومنهجيته فقط ولا المنطلقات التي يرتكز عليها، بل لابد لنا من معرفة المفاهيم التي يعمل هذا العقل وهذه المنهجية على أساسها ويتحرك بها، وتمثل جانبه العملي والتطبيقي.

ومن المؤسف أن المفاهيم الأساسية للمنهجية الإسلامية قد علق بها قدر كبير من الشوائب والغبش، بسبب ما خالط فكر الأمة من جاهليات الأمم التي دخلت الإسلام ومن ثقافاتها وفلسفاتها ومعارفها وممارساتها، وشجع على ذلك ضعف التزام كثير من القيادات السياسية للأمة في العصور اللاحقة وانتهازية فكرها وممارستها، فكان الخلط والغبش في مجال منهجية العقل المسلم هي وسيلة هامة من وسائلها لإضعاف رؤية الأمة والسيطرة الظالمة الغاشمة على مقدراتها، حتى تنشغل في ممارستها المنحرفة وتوجهاتها الخاطئة عن قيادة الأمة وتصريف شئونها.

ومن أهم هذه المفاهيم المنهجية التي تمثل طاقة الحركة في منهجية العقل المسلم هي:

أ ـــ غائية الخلق والوجود.
ب ـــ موضوعية الحقيقة ونسبية الموقع منها.
جـ ـــ حرية القرار والإرادة.
د ـــ كلية التوكل.
هـ ـــ السببية في أداء الفعل الإنساني.

أ ـــ غائية الخلق والوجود

عقيدة التوحيد ومبدأ الوحدانية هي العقيدة والمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه العقلية المسلمة، وهذه العقيدة إذا أخذت بوعي الفهم على مدلولاتها وانعكاساتها في الوجود وفي الحياة فإنها تحتم وحدة الخلق ووحدة الحياة ووحدة الإنسان ووحدة الحقيقة، وهذه الوحدانية تحتم غائية الخلق والوجود: ﴿**وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين لو أردنا أن نتخذ لهوًا لاتخذناه من لدنا إن كنا فاعلين**﴾ الأنبياء: ١٦ـــ١٧ ﴿**وما خلقت الجن والإنس إلاَّ ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون**﴾ الذاريات: ٥٦ـــ٥٧

ولمّا كان الحق سبحانه وتعالى هو الخالق فإن هذا يحتم أن الخلق متحد المصدر، متحد الغاية، وبفطرة العقل الإنساني وبعقيدة العقل المسلم في الوحدانية فإنه لا يصح للعقل المسلم ولا يقبل منه أن لا يعي وحدة الخلق وغائيته، وما يقوم عليه كيان الخلق من تكامل وتناسق. إن فطرة التوحيد وعقيدته في العقل المسلم تكون دليل حركة العقل المسلم في التعامل مع الكائنات والأحداث الكونية من منطلق الغائية ومن منطلق النظام. ولا يقبل بهذا المفهوم من العقلية الإسلامية في علاقتها بالكائنات والخلائق والأحداث موقف السلبية ومسلك التواكل وعقلية الاعتباط. فالعقل المسلم والوجود المسلم باعتبار فطرته الإنسانية ووعيه ورؤيته الإسلامية هو خليفة وراع وشاهد ووصي على الكون والكائنات، وكل كائن وكل حدث له عند الوعي المسلم معنى وغاية مسخر من أجلها لا يصح له تجاهلها أو

التغافل عنها أو التهوين من شأنها. غائية الخلق في دور خلافة الإنسان، ومسئوليته في إدارة الكون وإعماره وتسخيره تحتم على العقل المسلم إدراك منطق حركة هذه الكائنات ونواميس أدائها حتى يتم حمل مسئولية إدارتها ورعايتها وتيسيرها وتسخيرها على ما تقضي به غايات الخلق ومقتضيات الجهاد والخلافة.

إن غبش الفهم والرؤية لمفهوم الغائية ولمفهوم السببية أدى إلى تشويه مفهوم التوكل وعقيدة القضاء والقدر وانتهى بالعقل المسلم إلى حالة من الحيرة والفوضى والعجز والتراخي وصمته بداء التواكل والقدرية والعجز والتنسك الأعجمي، وقضت على طاقاته وقدراته وعلى أدواره الإصلاحية الحضارية.

إن مفهوم الغائية إذا تم إدراك معناه ومدلولاته على الوجه الصحيح فهو أساس متين حصين لا يقبل بأية صورة من صور التواكل والسلبية أو العجز والتقاعس ويدفع بالنفس المسلمة وبالإنسان المسلم إلى جد السعي وطلب العلم وبذل الجهد في علاقة الإنسان بالحياة وبالكون وبالحوادث سعيًا منه بالحياة إلى غاياتها وتحقيق معانيها على ما يقضي به نظام الخلق وتحكم به نواميس فطرة الحياة ومنطق حركتها.

﴿ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديرا﴾ الفرقان: ٢

﴿صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون﴾ النمل: ٨٨

ب ــ موضوعية الحقيقة ونسبية الموقع منها

مفهوم موضوعية الحقيقة تمليه على العقل المسلم فطرته المبصرة كخلق حادث زائل في كون حادث زائل ينتظمه نظام فسيح متقن بديع. ونظام الكون والحياة حقيقة يلمسها ويعايشها الإنسان بفطرته ويخضع لها ويتفاعل معها في كل لحظة من لحظات وجوده وأدائه؛ ومحدودية الإنسان وجزئيته تجعله يدرك وجود الكون ومفهوم نظامه وتمكنه من إدراك أطراف من طبيعة هذا النظام وحقائق وجوده وتكوينه ولكنه يظل غير قادر على الإحاطة الكاملة بالوجود ونظام الوجود وغاياته ومقاصد حركته.

والعقل المسلم والوعي المسلم والفطرة المسلمة باتصالاتها بأصل الوجود وخالقه ومبدعه ومكونه ، ووقوفها أمام حقيقة الحياة والكون؛ فإنها لا تستغلق عليها ولا تنصرف عنها بل إنها تتمثلها وتستوعبها وتتعامل معها. وذلك لما حصلت عليه

من رؤية وتصور كلّي، مصدره العلم الرباني والهداية الربانية. وبذلك يدرك العقل المسلم غايات الحياة ومقاصدها وغايات الوجود الإنساني ومقاصده.

فالعقل المسلم وفطرته عقل وفطرة مبصرة بنور الوحي وهدايته، ولذلك فالحقيقة لدى العقل المسلم هي حقيقة موضوعية قائمة يدرك وجودها ويدرك أبعادها ويسعى للتفاعل السليم السوي معها ومع نواميسها وسننها، والعقل المسلم بهذا موضوعي موضوعية كاملة لا يسيره الهوى ولا تحكمه الشهوات، ولا تأنف نفسه الحق والصواب. والفضيلة محرك حياته، وسعيه هو طلب الحق والحقيقة والسعي بهما في الحياة، في تناسق وتلاحم وانسجام مع نظام الكون ونواميس فطرته وحركته.

مفهوم الحياة والنجاح لدى العقل المسلم ليس في التفلت والفساد، ولكنه في الانضباط والإدراك الصحيح، والتوافق السوي مع الحق والحقيقة في نظام الحياة. والوجود الحق والحقيقة هما كمال الوجود ومناط سعيه وغاية طموحاته.

لاتناقض في العقل المسلم ولا في النظام المسلم بين ماهو حق وماهو مصلحة لكل أطراف الوجود الإنساني فردًا وجماعة. ولا انفصام في العقل المسلم بين ماهو معنى وما هو مادة وبين ما هو عاجل وما هو آجل وبين ما هو دنيا وما هو آخرة فكل هذا يمثل أجزاء الحقيقة في الوجود ويتسق بها ويتكامل معها.

وبهذا المفهوم وهذا التصور المتكامل يتبوأ المسلم مكان الرعاية والمسئولية فيما يقوم به من عمل وما يتصدى له من أدوار، ويسعى بالنصح لكل من حوله، ويدير شئونه بالمشورة وتلمس وجه الحق والحقيقة والعدل. ففي ذلك وجه الجد والإصلاح والوجود والحياة بكل ما فيها من كائنات وما يتعلق بها من حاجات. «فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»[1] «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم»[2] والمسلم عليه واجب «الدين النصيحة» ثلاثًا، قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»[3]، وأمر المسلمين (شورى بينهم) لا عصبية ولا قومية ولا حزبية ولا طائفية بما تنطوي عليه اليوم من معاني التمايز والظلم والطغيان والهوى والفساد.

---

(١) رواه الشيخان.

(٢) رواه أبو داود والنسائي.

(٣) رواه مسلم.

وإذا كانت الحقيقة لدى العقل المسلم هي قضية موضوعية فهذا لا يعني محدودية الأفق، فالحقيقة وإن كانت جوهرًا واحدًا لا تتغير ولا تتبدل إلاّ أن موقع الإنسان منها فردًا أو جماعة هو موقع جزئي يتغير في الزمان والمكان، وهذا يعني نسبية الرؤية ونسبية الموقع ونسبية التطبيق، والعقل المسلم يتعامل مع الحقيقة من مواقع البشر أفرادًا وجماعات، ويفرق بذلك في التعامل والمناهج بحسب الحاجات وبحسب المواقع، فالطفل غير البالغ، والقادر غير العاجز، والعالم غير الجاهل، ومواقع التربية غير مواقع القضاء، ومواقع السلم غير مواقع الحرب، ومواقع الوفرة غير مواقع الندرة، ومواقع الرخاء غير مواقع الشدة، ولهذا وإن تمتع العقل المسلم بالوحدة الكلية فإنه يتمتع بالتعدد والتباين والتفاوت بحسب الحاجة وبحسب الموقع في الزمان والمكان، دون أن يفقد القاعدة أو الدليل.

ومن منطلق الإرادة الإنسانية ونسبية الموقع من الحقيقة، يتمتع العقل المسلم بالرحابة والتسامح الذي يضمن حرية المعتقد والفكر وتعدد المواقف الفكرية والعقيدية والتطبيقية وتفاوتها.

والتعدد والتفاوت والاختلاف في كيان الوجود الإسلامي لا يمثل خطرًا ولا يقوض أساسًا وإنما يمثل متنفسًا ومجال توازن وفسحة نمو واستقرار، لأن العقل المسلم والفكر المسلم برؤيته الواضحة الجلية القائمة على هداية الوحي وقيمه ومفاهيمه ومنطلقاته يبقى قويًا ظاهرًا، تجتمع الأمة وجمهورها على أسسه وأساسياته، وتجعل مواقع التفاوت والتناقض أدوات تحريك ونماء ودواعي يقظة وإبداع وتجديد.

لا خوف من سيادة دولة الإسلام وتوجهاته ومقاصده ونظامه على حرية الفكر والمعتقد بل هي لحرية الفكر والمعتقد ضمان وسند، كما أنه لا خوف على رؤية الإسلام ونظامه من حرية الفكر والمعتقد، لأن الإسلام بنور علم الهداية الربانية واستجابة لفطرة الإنسانية السوية، يمثل الحقيقة الموضوعية في الحياة والوجود، ولابد للحقيقة الموضوعية أن تبقى وأن تسود وأن يؤوب إليها البشر يستظلوا بظلها وينهلوا من ينابيعها.

حال الفكر وحرية الفكر في المجتمع الإسلامي كالنهر العميق المتدفق. قوته في عمقه، وتدفق مجراه العميق نحو غاياته ومصبه لا يزيده فيضان شطئانه وعرضها إلا جمالاً.

إن الرؤية الإسلامية كانت وما تزال في أعماقها واثقة من طاقتها وسيطرتها لا لقوة الدولة وسيطرتها، بل لما تمثله من الحقيقة الصحيحة المستمدة من علم الوحي الرباني ومنابع الفطرة السليمة. الرؤية الإسلامية ما دامت على منهجها الصحيح وبنيتها السليمة لا تخشى التفاوت والتعارض، لأن قوة الفطرة الإسلامية ستبقى دائماً هي المجرى العميق وهي توجه الأمة. ولا يكون التفاوت والتعارض إلاّ حيوية وجمالاً يزيد الأرض خصبًا وخضرة ونماء.

وهكذا فإنه لا يدرأ عن الإسلام إلاّ حسن فهم الإسلام وحسن العلم به وحسن عرضه وحسن بناء نظمه على أسس سليمة.

القهر والبغي والإكراه لا يدفع عن الإسلام ولا يقرب رؤيته من الأفهام، ولكنه عدوان على جوهر رسالة الإسلام وجوهر حقيقة الإسلام وغايته.

﴿**لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي**﴾ البقرة: ٢٥٦

﴿**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾ الكهف: ٢٩

﴿**ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة**﴾ هود: ١١٨

﴿**أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين**﴾ يونس: ٩٩

﴿**من عمل صالحًا فلنفسه ومن أساء فعليها ثم إلى ربكم ترجعون**﴾ الجاثية:١٥

﴿**فألهمها فجورها وتقواها * قد أفلح من زكاها * وقد خاب من دساها**﴾ الشمس:٨ـــ١٠

﴿**وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وما أرسلناك إلاّ مبشرًا ونذيرًا**﴾ الإسراء: ١٠٥

﴿**ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون**﴾ الأعراف:٥٢

﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ الحجر: ٩

ج ـــ حرية القرار والإرادة

وهذا هو المفهوم الأساسي الثالث الذي تبنى عليه دعائم العقلية والمنهجية الإسلامية وهو مفهوم حرية الإرادة الإنسانية والقرار الإنساني، ومسئولية هذه الحرية. إنه لا يمكن فهم الرسالة الإسلامية في حياة الإنسان وإدراك معناها ومعنى حياة الرسول ﷺ وجهاده وغزواته وصراع الصدر الأول مع امبراطوريات فارس والروم

إلا أن نفهم وندرك مفهوم حرية الإرادة الإنسانية ومسئولية الإنسان الفردية عن هذه الحرية.

فمغزى الحياة الدنيا في رسالة الإسلام هي امتحان لإرادة الإنسان في خلافة الأرض. حيث يبرهن في مزاولات هذه الإرادة على نوعيتها. وهل هي إرادة خير تسعى وتتلبس طواعية بالحق والخير والعدل، أم أنها إرادة خبيثة مستكبرة تعرض عن الحق والخير والعدل وتسعى بالهوى والفساد والإسراف في الأرض. والحياة الآخرة في رسالة الإسلام إنما هي محصلة لآثار هذه الإرادة ونوعية مزاولاتها في الحياة الدنيا تتلبس بها في الأبدية إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر.

وكنه حرية الإرادة الإنسانية في كليات الخلق الربانية تدركها الفطرة الإنسانية كما أفصحت عنها وقررتها الرسالة الإلهية ﴿**ونفس وما سواها، فألهمها فجورها وتقواها، قد أفلح من زكاها، وقد خاب من دساها**﴾ الشمس: ٧ــ١٠ ﴿**ولله ما في السموات وما في الأرض ليجزى الذين أساءوا بما عملوا ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى**﴾ النجم: ٣١ ﴿**وخلق الله السموات والأرض بالحق ولتجزى كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون**﴾ الجاثية: ٢٢ ﴿**ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون**﴾ الأعراف: ١٢٩ ﴿**قل يا أيها الناس قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها**﴾ يونس: ١٠٨ ﴿**صنع الله الذي أتقن كل شيء**﴾ النمل: ٨٨ ﴿**ألا له الخلق والأمر**﴾ الأعراف: ٥٤

ومفهوم حرية الإرادة الإنسانية وحرية القرار الإنساني ينطوي على عدة جوانب وأبعاد لا يستقيم فهم معناها دون فهمها والتمييز بينها. وهذه الجوانب تتلخص في أبعاد ثلاثة هي: بُعد حرية العقيدة، وبُعد حرية الفكر، وبُعد حرية الأداء الاجتماعي.

أولاً ــ بُعْدُ حرية العقيدة

إن الإسلام صريح قوي حاسم في تقرير بعد حرية العقيدة للإنسان وللإرادة الإنسانية، ولذلك كانت حرية العقيدة هي أساس الدعوة وأساس تنظيمات الإسلام،

ودافع معاركه الكبرى ضد قوى البغي والطغيان. وانطلاقًا من مفهوم حرية العقيدة نجد الإسلام ودولة الإسلام هي ذاتها تضمن حرية العقيدة لرعاياها من غير المسلمين، وانطلاقًا من مفهوم حرية العقيدة في الإسلام نفهم معاني رسائل الرسول ﷺ إلى الملوك والأمراء يدعوهم إلى الإسلام ويطلب إليهم رفع يد الطغيان والقهر والاستبداد عن عامة رعاياهم حتى تكون لهم كرامة حرية العقيدة. ومن منطلق حق الإنسان في حرية العقيدة ومسئوليته عن مزاولة هذه الحرية نجد جيوش الصدر الأول تتصدى في إيمان وعزيمة لقوى القهر والطغيان دفاعًا عن حقوق الإنسان في حرية عقيدته وتمكينًا له من أداء مسئوليته وردًا للعدوان على الناس قهرًا لهم في عقائدهم وحرية خياراتهم.

إن البعد الإسلامي في حرية العقيدة هو البعد الذي يقرر حرية الإنسان في اختيار العقيدة التي يؤمن بها ويلتزمها، هل هي الإسلام أم هي غير الإسلام؟ وللإنسان وحده أن يتخذ ذلك القرار وهو وحده المسئول عنه، والإسلام ودولته ومجتمعه عليهم واجب حماية ذلك الحق واحترام ذلك القرار وضمان نفاذه في أرض الإسلام وفي كل الأرض لكل بني الإنسان.

ومن المهم في فهم بعد الحرية فهم شروط أهلية مزاولة حقوقها، لأن الحرية هي حق وموقف ومسئولية، مثلها مثل أي حق وموقف لا يمكن مزاولته في حالة من الفراغ أو الفوضى أو الاستهتار. بل هي أحرى من غيرها بالضبط والتنظيم لما لها من أخطر الأثر في حياة الإنسان ومعنى وجوده. ولذلك لابد لنا أن نعي شروط التأهيل لمزاولتها وأدائها في المجتمع. فحرية الإرادة والقرار عامة وحرية العقيدة خاصة هي حق للفرد المتمتع بقدرات الإدراك والنضج الإنساني الذي يمكنه من فهم معنى الحرية وآثارها وحمل مسئولية مزاولتها في حياته ووجوده وفي حياة المجتمع ووجوده من حوله. ولذلك فهي حق للبالغ العاقل، أما الطفل وأما المعتوه فلا يصح انتهاك حرمتهما واستغلال قصورهما للعبث بإرادتهما والتعدي على واجب وصاية أوليائهما والقيمين على أمورهما والمسئولين عن تربيتهما، حتى تتحقق لهما أهلية الحرية والقدرة على مزاولتها وحمل مسئوليتها وذلك ببلوغ النضج العقلي أو باسترداد الصحة العقلية. كذلك فإن النضج الحضاري قد يكون شرطًا ضروريًا لتأهيل الإنسان لمزاولة حق

الحرية وخاصة حرية العقيدة، لأن أحوال البدائية الحضارية والتخلف الحضاري في بعض صور البداوة والتوحش قد جعل الإنسان في حالة قصور حضاري واجتماعي وذهني يحرمه القدرة على اتخاذ القرار الإنساني المسئول، ويحرمه أهلية الحرية، ويحتم رعايته لبلوغ أهليتها قبل إعطائه حق مزاولتها وحمل مسئوليتها، وهذا ما سعى به الإسلام في عصر ظهوره في حق قبائل العرب الصحراوية الوثنية البدائية، حيث لجأ في علاقة الدولة الإسلامية الأولى والمجتمع الإسلامي الأول بهذه القبائل إلى كل الوسائل ليعين هذه القبائل على الخلاص من حمأة مزاولاتها البدائية الهمجية وتخليصها من القصور والتخلف الحضاري الاجتماعي الذي كانت تعيشه. وكبح عدوانها عن المسلمين وأحلاف المسلمين من القبائل، ولم يكن للمسئولية الإسلامية الإنسانية من بد إلاّ أن تخضع هذه القبائل المتوحشة الهمجية لنظام الإسلام الحضاري واستنقاذهم من كل مزاولات الهمجية الاجتماعية وخرافاتها الوثنية. ولذلك كان الإعلان الإسلامي الصريح بأن قضية هذه القبائل ليست قضية حرية إرادة إنسانية عقيدية وإنما هي قضية الخضوع لنظام الإسلام وتخليصًا لهم من الهمجية الاجتماعية التي كانوا يعيشونها.

﴿**الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون**﴾ الأنفال: ٥٦

﴿**لا يرقبون في مؤمن إلاّ ولا ذمة وأولئك هم المعتدون**﴾ التوبة: ١٠

﴿**يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا**﴾ التوبة: ٢٨

﴿**وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين**﴾ التوبة: ٣٦

﴿**وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير**﴾ الأنفال: ٣٩

﴿**قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئًا إن الله غفور رحيم**﴾ الحجرات: ١٤

فموقف الإسلام من أعراب الصحراء الوثنيين البدائيين هو موقف رعاية

وموقف تأهيل حضاري واجتماعي وليس موقف إنكار لحرية الإرادة الإنسانية المؤهلة، أو تراجع عن موقفه الأساسي من حرية عقيدة الإنسان. لذلك كان موقف الإسلام الصريح وممارساته الملتزمة التي احترمت ورعت حق أهل الكتاب في حرية عقيدتهم رغم ما لقيه المسلمون من كيدهم وعدوانهم، وكما قرر الإسلام ذلك الحق في نصوص صريحة أيضًا لسواهم من أهل الحضارات المؤهلين للخيار كالفرس والمجوس، رغم أنهم من الوثنيين المشركين عبدة النار. وبهذا يتضح لنا دون أدنى غبش أن حرية العقيدة مفهوم إسلامي أساسي في تكوين العقلية والمنهجية الإسلامية الحضارية، لايستقيم العقل المسلم ولا المنهج المسلم ولا أداؤهما إلا أن يستقيم فهم هذا البعد في تكوينهما.

ثانيًا ــ بُعْدُ حرية الفكر

وبُعد حرية الفكر الإنساني هو بعد مكمل لبعد حرية العقيدة ومتولد عنه، وهذا البعد يتعلق بحرية الإرادة الإنسانية وأخلاقية القرار الإنساني، ولكن ضمن إطار الالتزام العقيدي الأشمل. فالملتزم بتصور عقيدي عام معين يواجه ضمن هذا الإطار بمواقف وقرارات لا تنتهي في فهم قضايا هذا التصور الذي يلتزم به، وانعكاساته في الحياة والعلاقات الإنسانية. والإسلام يحرر الإرادة الإنسانية من استبداد الكهنوت وطغيانه ويعطى لها حرية القناعة والقرار. ولا مجال في مجتمع الإسلام لإملاء القناعة الضميرية والأخلاقية على النفس الإنسانية على غير ما يقضي به منهج الإقناع والقبول بإرادة حرة، فإن ذلك ليس من الفطرة الإنسانية السليمة، وليس من الغاية الإنسانية المشروعة، ولا يقبل به الإسلام منهجًا في الحياة الإنسانية أو في المجتمع الإسلامي والإنساني. لذلك يبقى في منهج الإسلام وعقليته أن موئل القرار النهائي للإنسان، يتعلق بإرادته الحرة، وما تقضي به من خيار، تُسأل وحدها عنه، وتجني وحدها آثاره في هذه الحياة وفي الحياة الآخرة. وحرية الفكر لا تعني عشوائية القرار ولا تعني جهالة القرار، فإن العقل المسلم والمنهج المسلم عقل ومنهج جاد مسئول، ولا مجال للغائية والجدية والمسئولية إلاّ باستكمال السعي الإنساني لشروط القرار المستنير من علم وفحص وتدبر، ولكنه على كل الأحوال يبقى قرار الإرادة الإنسانية معلقًا

بالقناعة الضميرية والأخلاقية للإنسان الفرد وحده دون قسر ولا قهر: «استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك»[1]

﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ النجم: ٣٩

﴿ومن ضل فإنما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ الإسراء: ١٥

وحرية الفكر والقناعة الفكرية حق وموقف أساسي يتطلبه تحقيق معنى الوجود الإنساني وحمل أعباء مسئولية الخلافة الإنسانية في الأرض، وما يترتب عليهما في المحصلة الكلية النهائية من سعي دائب مستمر في ترقية كافة وجوه الحياة وإصلاحها وإعمارها. فالاستبداد بفكر الإنسان والاستبداد بقناعته الضميرية، قضاء على معنى الحياة ومسئولية الحياة، لا يقبلها منهجه، ولا يقوم العقل المسلم إلاّ على أساس التزام حق الإنسان في حرية العقيدة والفكر وإنفاذ ذلك الحق وذلك الالتزام.

والفكر المسلم في المجتمع المسلم فكر حر مبدع تتنوع عطاءاته وتتكامل، ولكنه في النهاية لا يتعلق مساره وانطلاقه وإبداعه إلاّ بغاية وجود الإنسان في الإصلاح والإعمار وعدم الإفساد على ما تقرره مبادىء العقيدة وأمهات مقاصدها وأسس الرؤية الإسلامية، وتقتضيه ضوابط النظام الاجتماعي وضروراته.

وإذا كانت حرية العقيدة والرؤية الأساسية الكلية هي قضية لها جوانبها المطلقة والكلية، فإن حرية الفكر هي في أساسها انعكاسات للرؤية العقيدية الكلية على واقع الحياة وقضاياها، واتخاذ مواقف تجاه قضاياها وأسلوب التعامل معها. وعلى حرية العقيدة وحرية الفكر يترتب الأداء والتصرف الاجتماعي للإنسان، الذي لا يمثل جانبًا نظريًا تصوريًا، ولكنه فعلٌ وأداءٌ وممارسة. وتحكمه إلى جانب التطلعات والطموحات والرؤى العقيدية والفكرية الاعتبارات العلمية للواقع، والإمكانات والمتطلبات، وتضع حدودًا وقيودًا على مدى هذا النوع من الحرية.

إن من المهم معرفة الجانب العملي في قضايا الحريات. لأن الجانب النظري والفلسفي وحده لا يغني ولا يقدم التفسير الكامل لواقع الممارسة الاجتماعية. إن واقع الممارسة الاجتماعية للحريات وحماية حقوق الأفراد لا يعتمد الأسس النظرية

---

(١) رواه الامام أحمد في مسنده.

وحدها ولكنه يخضع للاعتبارات الواقعية. فكلما كانت المنطلقات النظرية والفلسفية سليمة، وكلما كان فكر الأمة معافى؛ كانت الأمة ومؤسساتها أقدر على التسامح وإفساح المجال أمام الأفراد والفئات لممارسة حقوقهم في حرية الفكر والعقيدة. وكلما كانت مسيرة الأمة متعثرة وفكر قاعدتها الأساسية وممارساتها الحضارية متعثرًا؛ كلما كانت أقل ميلاً إلى التسامح وإفساح المجال تجاه الفكر المعترض والفكر المغاير. فالضعف أميل للتشدد. والقوة ــ بالخلفية الفلسفية السليمة ــ أميل للتسامح وإفساح المجال للتعدد. فإذا أضفنا مخاوف الغزو الفكري والتدبير التسلطي الاستعماري، أصبحت إمكانات التفهم أضعف والحاجة أكبر إلى الحكمة وضبط النفس.

ثالثًا ــ بُعدُ حرية الأداء الاجتماعي

إن هذا البعد من أبعاد حركة الوجود الإنساني يتصل بالجانب العملي في هذا الوجود. هو بذلك يتصل بمجموع الأفعال والتصرفات وتبادل المصالح والعلاقات بين الفرد والمجتمع ، حيث أن وجود الفرد الإنساني لايمكن أن يقوم ولا أن يستمر في الحياة إلاّ أن يكون في مجتمع إنساني يتبادل الفرد فيه مع بقية أفراد المجتمع ومؤسساته العلاقات والمصالح.

إن وجود الفرد في المجتمع يضع بالضرورة قيودًا وشروطًا على حركته وعلى أدائه الإنساني بطبيعة بناء المجتمع ومختلف مكوناته، وما يتصل بواقعه وإمكاناته، والتحديات التي تواجهه، وموقع الفرد منه، ومن بقية أعضاء المجتمع، كما تتعلق في النهاية بالغاية الإعمارية التي تمليها الفطرة السوية، عن وجود الإنسان والحياة والمجتمع. وإذا كانت حرية العقيدة وحرية الفكر تتعلقان بالفرد وذاتيته فإن الفعل والأداء الإنساني لا يقف حده وأثره عند الفرد وإنما يتعداه إلى المجتمع ومؤسساته وأفراده وموارده وطاقاته. ولهذا فإن الفعل والأداء الإنساني له طبيعة جماعية، أي أنه يجب أن يتم وفق تصور يتفاعل ويتكامل مع الجماعة وبنائها وقرارها الجماعي، في كيفية الأفعال، كمًا ونوعًا وفي كيفية بلوغ المجتمع وأفراده، وتحقيق غايتهم الحياتية الإعمارية والإصلاحية. والبعد الجماعي للفعل الاجتماعي لا يعني الاستبداد بإرادة الأفراد في أدائهم وأفعالهم الاجتماعية، وإنما يعني أن حرية الأداء والأفعال للفرد في المجتمع يجب

أن تضبط بضوابط يقصد منها تنسيق تصرفات الأفراد وأدائهم وتكاملهم بما يحقق إرادة الفرد الإصلاحية وحاجته في ضوء إمكاناته وإمكانات الجماعة وأفرادها وحاجتهم وتوجه إرادتهم. وهذا يعني أن هذه الضوابط هي قرارات تتعلق بمجموع أفراد المجتمع في ضوء غايات الوجود الإنساني الإصلاحية الإعمارية، وأن حريات الفرد العقيدية والفكرية لا يمكن لها أن تأخذ سبيلها فيما وراء الاعتقاد والفكر إلى الأداء الاجتماعي، إلا في حدود غايات إصلاحية في وجود الجماعة الإنسانية، وفي حدود ما قررته من حدود وضوابط للفعل والعلاقات.

فضوابط الجماعة وقوانينها وتشريعاتها ومؤسساتها العامة ونظامها العام يقصد من مجموعها تحقيق ما قررته الجماعة من غايات إصلاحية إعمارية، وتوفير أكبر قدر من المجال لأداء الأفراد ضمن هذه الحدود، والتعبير بالفعل والأداء عن إرادتهم وتوجهات فكرهم وقناعاتهم. وضوابط المجتمع والنظام العام يصدران عن رؤية جماعة الأفراد، وإذا كان للفرد الحرية في الاعتقاد والتفكير بما تمليه عليه قناعته الضميرية وتصوره الذهني فإنه لا يصح له العمل والتصرف على غير مقتضى النظام العام، وضوابطه وحدوده ومقرراته. لأن التصرف الفرد من منطلق حق حرية الفكر والقناعة دون مراعاة لضوابط النظام العام يجعل الحرية الفكرية وسيلة إلى إشاعة الفوضى في الحياة الاجتماعية، وهي حالة تضيع معها الحقوق والحريات كافة، وتنعدم فيها معاني الوجود والحياة الإنسانية.

وحرية العقيدة والفكر في إطلاقهما وانطلاقهما مع انضباط حرية الأداء والفعل الإنساني في حدود غايات إصلاحية وإعمارية للمجتمع تنضبط بضوابط النظام العام، فإن ذلك هو الذي يجعل حرية العقيدة والفكر قوة دافعة مستمرة للتجديد والإصلاح المستمر في الحياة، وليست طاقة تدمير وتخريب وفوضى في كيان المجتمع وعلاقاته وسير حركته وأدائه.

إن مشروعية الفعل والأداء والتصرف الفردي يرتبط بالتزامه غاية الإصلاح وضوابط النظام العام الصادر عن إرادة الجماعة وقرار جمهور أفرادها. كما أن قرار الجماعة يستمد في أعلى مستوياته مشروعيته من الغرض منه في تحقيق فطرة غاية الوجود الإنساني الإصلاحية الإعمارية على الأرض، وهو في المفهوم الإسلامي

والتطور الإسلامي مزاولة الإنسان لمسئوليات الخلافة في إعمار الكون وإصلاحه. وحين يجاوز فعل الفرد أيًا كان نوعه ضوابط النظام العام الذي شرعته الجماعة فإنه يفقد مشروعيته، كما أن ضوابط النظام العام تفقد مشروعيتها إذا لم تهدف إلى رعاية حقوق الأفراد في حرية العقيدة والفكر، وفي حرية التعبير عن إرادتهم في حدود الضوابط الضرورية لسير أداء النظام الاجتماعي، وتوفير أكبر قدر من المجال للتعبير عن هذه الإرادات في تلك الحدود ما دام يتحقق فيها مفهوم الالتزام بالقصد الإعماري والإصلاحي وما دامت تلتزم ضوابط النظام العام للمجتمع.

والفعل والأداء الفردي المسلم، والتشريع والنظام العام المسلم في المجتمع المسلم، يستمد كلاهما مشروعيتهما ومجالاتهما من أصل الالتزام الإرادي بالإسلام وغاياته ومقاصده ومبادئه وقيمه وأحكامه. ولا يصح للمشرع المسلم في المجتمع المسلم أن يتجاوز الإسلام وغاياته وقيمه فيما يشرع من نظم وضوابط وأحكام كل غاياتها ومقاصدها هي إطلاق طاقات البشر في حمل مسئولية الإنسان في خلافة الأرض وإصلاحها وإعمارها. كما لا يصح للفعل والتصرف المسلم أن يتجاوز الالتزام بالإسلام، وتظل حرية التفكير والتعبير الملتزم بالأسس والغايات الإصلاحية والإعمارية هي الوسيلة لتفاعل الرأي والرؤية في الجماعة بما يحقق حيوية الرؤية والرأي والتشريع وتطوير الأنظمة والسياسات العامة في المجتمع.

ومن هنا فحرية العقيدة والفكر مع ضبط الفعل في نظام الدولة الإسلامية تؤدي إلى جعل الفكر الحر وسيلة دائمة دائبة للتدبر والإبداع والتطور، ودفع عجلة الحياة وتوجيهها إلى غاياتها الخيرة، كما يفسح أكبر قدر من المجال للفعل والتصرف الإنساني في ضوء مجموع حقوق بقية أفراد المجتمع ومقتضيات حرياتهم العقيدية والفكرية، وإمكانات المجتمع، وطبيعة التحديات التي تواجهه.

ولتحقيق تلك المفاهيم في الحرية وتهيئة مجالاتها كانت الإباحة أصلاً عامًا من أصول منهج الإسلام ونظامه لا يحده إلاّ ما قضت فيه نصوص الوحي الصريح المحكم، وأرشد إليه العلم اليقيني الإلهي أو ما اقتضته سنن الفطرة وأوجبته المصالح الأساسية أو ألجأت إليه الضرورات الملحة.

إن حسن إدراك مفهوم حرية القرار والإرادة الإنسانية في الإسلام وفهم معنى

منطلق الوحدانية في معنى عضوية الإنسان في المجتمع الإنساني، ومعنى منطلق الخلافة وغايتها الإصلاحية في حياة الإنسان ووجوده، ومعنى منطلق المسئولية في علاقات المجتمع الإسلامي وأداء أفراده ومؤسساته، أمر على غاية كبيرة من الأهمية ودون إدراك ذلك لن يستطيع العقل المسلم أن يحرر نفسه من التقليد الأعمى والتطرف والعقم الفكري والحضاري الذي يسد المنافذ على كل فكر جديد وعلاج نافع لأدواء الأمّة وقصورها الإبداعي والحضاري.

وفي ضوء هذه المنطلقات ندرك معنى مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الإسلام. فهو من جانب حرية الاعتقاد وحرية الفكر نصح وموعظة وإرشاد وتوجيه، وهو من جانب الأداء الاجتماعي جهاد وفعل وبذل وقدرة حماية للمجتمع وحقوقه وكيان نظامه العام حتى لا تغرق سفينته، ولا يتصدع بنيانه، ولا تعمه الفوضى والفساد، فتتحطم غاية الحياة والمجتمع الإصلاحية الإعمارية.

د ــ كلية التوكل

وهو المفهوم الرابع من المفاهيم الأساسية للمنهجية الإسلامية.

فالتوكل هو اعتماد القلب المؤمن على الله والثقة به، والقبول بقضاء الله وقدره في كل ما يتعلق بالحياة وما يلقاه الإنسان فيها وما ينتهي إليه نصيبه منها.

والتوكل هو إيمان القلب بقدرة الله وحكمته وعدله ومآل كل الأمر إليه.

وتوكل القلب المؤمن إنما يتأتى من إيمانه بالغيب وكليات عالم الغيب التي يدبرها رب السماوات والأرض، ويحكم أمرها ويحيط بعلمها وحده لا شريك له.

وتوكل المسلم هو فهم وإدراك وحس فطري إيماني مرهف يمثل مصدرًا من أهم مصادر قوة المسلم وطاقته النفسية الهائلة التي تتفجر منها ينابيع الصبر والمصابرة والمجاهدة وينابيع الرضى والسعادة.

والسبب في أن توكل المسلم مصدر من مصادر قوته هو أنه وسيلة إدراكه وتعامله مع الكليات الربانية في الكون والحياة، من منطلق الثقة واليقين، فالمسلم بإيمانه وبفطرته يدرك أن جهده وسعيه يتعلق في قيامه بواجباته في خلافة عالم الشهادة، وهو يعلم أن جهده وسعيه إنما في أن يؤدي دوره ويحمل مسئوليته من منطلق

الأسباب والسنن التي أودعها الله في الكائنات، ومكن لعقله وجهده من معرفتها وتسخيرها والتعامل معها، أما مجموع الأسباب وسير الكائنات، وكليات تفاعلاتها، فهو يعلم أن منطقه وعقله لا يحيطان بها وأنه لا يحيط بها إلاّ الخالق سبحانه وتعالى، ولابد له من التسليم في أن مرد الأمر بشأن كلياتها إنما هو إلى الله سبحانه وتعالى.

﴿قل إن الأمر كله لله﴾ آل عمران: ١٥٤

﴿ألا له الخلق والأمر﴾ الأعراف: ٥٤

﴿وما أوتيتم من العلم إلاّ قليلا﴾ الإسراء: ٨٥

﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلاّ بما شاء﴾ البقرة: ٢٥٥

﴿ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما﴾ غافر: ٧

ولذلك فإن المسلم يتعامل مع الكليات الربانية في الحياة والوجود من منطلق الثقة بالله والرضى والتسليم في عواقب الأمور على ما قضى الله وقدر. وخلاصة عقيدة المسلم ومنهج عقليته بشأن الكليات الربانية في الحياة والوجود هي أنها كلها في عواقبها خير، فهي خير بالشكر على النعمة، وهي خير بالصبر على الابتلاء، وهي خير بالتوفيق في الدنيا، وهي خير بالأجر وحسن الثواب على كل حال في الآخرة. عقيدة المسلم بشأن الكليات الربانية في الحياة والوجود هي إيمان بحسن مآب سعى المرء المسلم مهما كان نصيب سعيه وأدائه من متاع الدنيا وبلائه فيها، وهو إيمان بكلية نصر الحق وأمة الحق وجهاد أهل الحق ومآلهم، وخسران الباطل وأهله في كلية لقاء الأمم على ساحة التاريخ، ويوم يقوم الناس لرب العالمين.

﴿ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم﴾ محمد: ٣١

﴿ونبلوكم بالشر والخير فتنة وإلينا ترجعون﴾ الأنبياء: ٣٥

﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾ العنكبوت: ٦٩

﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾ الحج: ٧٨

﴿يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾ محمد: ٧

﴿إن أريد إلاّ الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾ هود: ٨٨

﴿نعم أجر العاملين، الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون﴾ العنكبوت: ٥٩

﴿وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون﴾ الشورى: ٣٦
﴿وإليه يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه﴾ هود: ١٢٣

والتوكل غير التواكل، فالتوكل هو ثقة المسلم وتسليمه في أمر الكليات الربانية التي لا يعلم أمرها وحكمتها ولا يسير دفتها إلاّ الله سبحانه وتعالى، وهو معنى قوة وطمأنينة ورضى يتخلل حياة المسلم، ويؤول به في كليات الوجود إلى النجاح والفلاح وحسن المآب.

أما التواكل فهو من معاني العجز والتقصير والقصور فيما يتعلق بأمر الحياة ودار الشهادة ومقتضيات السعي بالسنن والنواميس التي سخرها الله للإنسان في هذه الحياة، وعلّق بسعيه فيها مسئوليته في خلافة الأرض وتحقيق معنى الحياة والوجود، إن التواكل بهذا المفهوم هو التقصير في أداء السعي وبذل الجهد وتدبر الأمور، وهو بذلك عصيان لأمر الله سبحانه وتعالى ومخالفة لمقتضى الفطرة السوية للإنسان في وجوب السعي في الحياة بالأسباب لتحقيق النفع والصلاح والإعمار، وليس من التوكل التقصير في السعي بالأسباب وطلب الوسائل واتباع النواميس، فذلك هو جوهر مسئولية الإنسان في هذه الحياة وموضع امتحان إرادته وغاية وجوده. إن التواكل هو فساد في العقيدة وضلال وضياع في السعي، ولذلك أجاب المصطفى ﷺ عن سؤال الأعرابي الذي لم يميز بين التوكل والتواكل فأرشده إلى الرؤية البيّنة الواضحة حين قال له ﷺ «اعقلها وتوكل»[1] ومن ذات المنطلق، ومن ذات الفهم، وبذات المنهج، أجاب الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من ظن في أن اتقاء أرض الطاعون واتقاء وبائه والسعي إلى عدم الوقوع في براثنه، والنجاة من عدواه أنه هرب من قدر الله، وأن التفريط في طلب الأسباب ، والسعي بما تحكم به النواميس، وتقرره السنن الربانية التي أودعها الله في الكون والكائنات، وسخرها للإنسان ومكنه من القدرة عليها، إنما هو من باب التوكل على الله، فكان جواب الخليفة الراشد أوضح من فلق الصبح حين قال: «أفر من قدر الله إلى قدر الله». فسنّة العدوى من قدر الله، وسنّة الوقاية من العدوى من قدر الله، فكل الأمر

---

(١) رواه الترمذي في سننه وابن حبان في صحيحه.

قدر الله والسعي بالأسباب والسنن هو من قضاء الله وطاعته، لا من باب كفرانه وعدم التوكل عليه.

هذا هو التفريق والوضوح في معنى التوكل والتواكل في ما تقضي به الفطرة السوية للإنسان وما كلّف الله سبحانه وتعالى الإنسان به من أمر خلافة الأرض وإدارتها ورعايتها وتسخيرها، ومسئولية السعي فيها بالإصلاح والإعمار، فالتواكل هو مما تنكره الفطرة الإنسانية السوية، وهو ليس من الإسلام في شيء ولا يتعلق بمعنى التوكل الإسلامي بأي صورة من الصور، ولا يمت بأي حال من الأحوال إلى عقيدة السلف الأول في القضاء والقدر، وهو يتنافى مع نموذج حياة رسول الإسلام ﷺ وحياة أصحابه وجهادهم وسعيهم بالسنن والأسباب والتفكر والتدبر في كل ما كان يعرض لهم من أمر وما كان يواجههم من أحداث.

هـ ــ السببية في أداء الفعل الإنساني

السببية هي مفهوم أساسي في حياة الإنسان المسلم وتكوين عقليته وبناء منهج فكره. ففطرة الإنسان وعقيدة المسلم توضح له أن الله سبحانه وتعالى خلق الخلائق والكائنات، وأودعها السنن والنواميس، وأوكل أمر إدارتها ورعايتها وتسخيرها إلى الإنسان للسعي في أمرها بالإصلاح والإعمار، وقد مكن الله سبحانه وتعالى للإنسان القيام بمسؤولياته والتعبير عن إرادته بواسطة الفعل بالأسباب، وما تقتضيه من علاقات السنن والنواميس. ولذلك فدون السببية لا مجال للعقل المسلم ولا سبيل للفطرة الإنسانية من وسيلة إلى أداء مسئولياتها في الخلافة وإدارة الكائنات وتسخيرها، إلاّ بالأسباب واتخاذها والسعي بها بكل جدية وفي كل أمر من أمور الحياة. والإنسان إذا ما سعى بالأسباب وسخر بها السنن والنواميس للتعبير عن إرادته وأداء واجباته في خلافة الأرض فإنه قد أدى واجبه واستجاب لفطرته، وحمل مسئوليته في التعامل مع نظام الحياة والكون، وليس من شأنه ــ في المحصلة النهائية ــ تحديد موقع جهده وسعيه من خارطة الكليات الربانية، فليس هذا من مسئوليته ولا في حدود علمه أو إدراكه.

وحول المعاني والمفاهيم السابقة يمكن أن نورد الآيات البينات التالية:

﴿الذي له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولدًا ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديرا﴾ الفرقان: ٢

﴿سبح اسم ربك الأعلى * الذي خلق فسوى * والذي قدّر فهدى﴾ الأعلى: ١ـ٣

﴿صنع الله الذي أتقن كل شيء انه خبير بما تفعلون﴾ النمل: ٨٨

﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله﴾ الروم: ٣٠

﴿وخلق الله السموات والأرض بالحق ولتجزي كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون﴾ الجاثية: ٢٢

﴿قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين﴾ آل عمران: ١٣٧

﴿إنّا مكّنا له في الأرض وآتيناه من كل شيء سببًا﴾ الكهف: ٨٤

﴿ألا تزر وازرة وزر أخرى * وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعى * وأن سعيه سوف يرى * ثم يجزاه الجزاء الأوفى﴾ النجم: ٣٨ـ٤١

﴿وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعًا منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ الجاثية: ١٣

﴿ولله ما في السموات وما في الأرض ليجزي الذين أساؤوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى﴾ النجم: ٣١

﴿الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ الملك: ٢

﴿ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون﴾ الأعراف: ١٢٩

﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين﴾ الأنبياء: ١٦

هذا الإدراك لمعنى وجود الإنسان في الحياة وما تهدي إليه فطرته في علاقته بالخلائق والكائنات تجعل من الواضح للإنسان أن وسيلته ومآل مسئوليته في هذه الحياة، إنما تتعلق بالأسباب وبإدارة السنن والنواميس التي أودعها الله النفوس والخلائق والكائنات. وأن دوره إنما يكون بالفعل من خلال هذه الأسباب والسنن، والسعي بمقتضاها. وعلى أساس منها يتم بناء العقل وإدراكه ومنطقه في التعامل مع الحياة والكائنات، وأنه دونها تنتفي مسئولية الإنسان، وينقطع أداؤه، ويعجز عقله ، وينعدم

إدراكه، هذا الفهم والإدراك هو الذي يفسر لنا منهج رسول الله ﷺ ومنهج الصدر الأول وجهادهم واجتهادهم وتدبيرهم وتدبرهم وسعيهم وأخذهم بالأسباب وطلب السنن والنواميس في قوة وجدية وثقة ورضى واطمئنان. والسببية مفهوم أساسي في أداء العقلية الإسلامية وفي بناء المنهجية الإسلامية. ولا مجال للفعل الإسلامي ولا للأداء الإسلامي دون فهم موضع السببية منه، ودون بناء الإرادة الإسلامية والفعل الإسلامي على مفهوم السببية وجدية التزامها في العمل والنظر والتدبر.

وبثقة التوكل في إيمان المسلم وإقدامه على مواجهة العقبات والتحديات، وبجدّية في العمل والسعي في الأخذ بالأسباب وتسخير السنن، تكون قوة المسلم، وتكون قدرته ، ويكون إبداعه ويكون عطاؤه ، وعندئذ ـــ وقد أدى المسلم واجبه وحمل مسئوليته بإلحاق العمل الصالح بالإيمان ـــ يكون مستحقًا لوعد الله سبحانه وتعالى بتمكين المؤمنين وتأييدهم ونصره لهم على ما يدبر من عظيم قدرته وهيمنته وواسع علمه ورحمته.

وما شاهدناه في حياة الرسول ﷺ وسلفه من جدية التدبير والتفكير، وجدية الأخذ بالأسباب مع عظيم الجرأة والإقدام، هو ثمرة هذا الفهم وهذا المنهج. فكانت القدرة وكانت القوة وكان النصر.

وإذا شاء المسلم اليوم أن يتطلع إلى ما حققه ذلك السلف من عطاء ومن قدرة وما مكنهم الله به من نصر فليس له ذلك إلاّ بحمل مسئوليته وأخذ نفسه ومنهجه بجدية التفكير والتدبّر والنظر والبحث والسعي بالأسباب، وما تقضي به سنن الخلق في مختلف مجالات الحياة على وجوهها الاجتماعية والطبيعية والتطبيقية والتقنية، وعليه في الوقت نفسه أن يترك أمر الكليات الربانية لصاحبها ومدبرها جل وعلا، فذلك شأنه يجريه على ما يقضي به واسع علمه ورحمته فيما يهب ويمنح من أجر وتمكين ونصر.

إن تخلي العقل المسلم والمنهج المسلم عن دوره في حمل مسئولياته في عالم الأسباب، والركون إلى القصور والتقصير فيما هو مطلوب منه ومطالب به من حمل المسئوليات وجلب الأسباب، واشتغاله بدلاً عن ذلك بالحديث عن أمر الله، وكليات أقداره الربانية، والتمني عليه، بوعود النصر والتمكين، كل ذلك مما لا يستقيم وفطرة

الخلق، وعقيدة الإسلام، وليس له من نتيجة إلاّ الانحطاط والتخلف والوبال.

إذا أخذ علماؤنا بهذا المنهج في معاملهم، وأساتذتنا في مدارسهم، وعمّالنا في مصانعهم، وجنودنا في ثغورهم، وإذا نشأ عليه أبناؤنا، وتدربوا عليه ، نكون بذلك قد وفينا دورنا وحملنا مسئولياتنا وأصبحنا أهلاً للخلافة والهداية والتمكين بإذن الله.

﴿وعد الله حقًا ومن أصدق من الله قيلا﴾ النساء: ١٢٢

نتقل من هذا إلى قضية مجال عمل الفكر المسلم، فبتأثير التخلف وعزلة القيادة الفكرية، وبتأثير مفهوم الدين في التجربة الغربية؛ فإن مجال عمل الفكر المسلم ومنهجيته يكاد ينحصر في قضايا روحية وقضايا شخصية. ولكن من الواضح أن أداء منهجية الفكر المسلم هي مجال يمتد بامتداد الحياة وامتداد وسائلها وهو ما سنتعرض له فيما سيأتي من قول.

٥ ــ خصائص منهجية الفكر الإسلامي: شمولية المجال وشمولية الوسيلة

إن منهجية الفكر الإسلامي هي منهجية شمولية تبحث وتوجه نشاط الإنسان المسلم والعقل المسلم في وجوه إصلاح الحياة كافة وتنظيم أدائها ورعايتها وتطوير طاقتها وإمكاناتها على ما تقتضيه غاية الحياة ووجود الإنسان والكائنات نوعًا وكمًا.

ومنهجية الفكر الإسلامي ــ لتميزها بشمولية المجال ــ تتميز بشمولية الوسيلة، فالحياة بكل كائناتها ومكوناتها مجال لأداء السعي المسلم، ولذلك فهو مكلف بالسعي بكل وسيلة في طاقته لطلب العلم والمعرفة بشئون الحياة والكائنات، ومكلف بكل الجدّية والإبداع بالسعي بكل الطرق للتمكن من الوسائل اللازمة لتسخير الحياة والكائنات ورعايتها وإدارتها وتنظيم شئونها.

ما من وسيلة صالحة من وسائل البحث العلمي وطلب المعرفة إلاّ والعقل المسلم مكلف باستخدامها والإفادة منها في توليد المعرفة والقدرة على الأداء، تستوي في ذلك الوسائل المادية، والمعنوية، والكمية، والكيفية، كما تستوي في ذلك الوسائل الاستقرائية، والاستنباطية، والعلمية، والتجريبية، والتنظيرية والتحليلية. لا قيد على الوسيلة أيًّا كانت إلا أن تكون وسيلة صحيحة هادفة إلى الإصلاح، تنصرف في موقعها وأدائها إلى عون الإنسان على أداء دوره الخيّر في خلافة الأرض، وليس من

العلم ولا من المعرفة ولا من السعي الصحيح أيّ أمر أو وسيلة تنافي غايات فطرة الإنسان السليمة في الإصلاح والإعمار وخلافة الأرض، أو تؤدي بالإنسان إلى الخوض الضال في شأن عالم الغيب مما لا يقدر العقل الإنساني على إدراكه، ولم يؤهل للنظر فيه، ولم يكلف بمسئوليات العلم به وإدراكه بأكثر مما تنزل به الوحي إليه مما يقتضيه أداؤه لدوره وغاية وجوده في الحياة والأرض.

فانصراف العقل المسلم إلى شئون الحياة وإصلاحها وإعمارها هو مجال أدائه للأداء، أما ما وراء ذلك من وثنيات الضلال وسفسطات الإلهيات فهو من شئون عالم الغيب وهو صرْفٌ للعقل المسلم عن واجباته وتدمير لمصدر قوته في الانصراف الكامل الجاد لإعمار عالم الشهادة. وهو ما كان سببًا في أول الأمر في نجاح الإنسان المسلم وتفوقه وتفوق رجاله، وقد أدى غبش الرؤية فيما بعد إلى تعاظم ضلال العقل المسلم وضلال جهوده واضمحلال طاقة اندفاعه وعزمه في بحر من الكلام والظنون والفرقة لا سبيل إلى النجاة منها إلا بطرحها خلف الظهر، والالتزام الواعي بعقيدة الإسلام وإطار فكره الصحيح، وانصراف طاقته إلى أداء مسئولياته الإصلاحية في عالم الشهادة وخلافة الأرض، واتخاذ كل ما يقدر عليه من حيلة ووسيلة للعمل والإبداع في أدائها كما خلقه الله وأراد له على هذه الأرض.

فإذا أدركنا مفهوم شمولية الفكر الإسلامي ومنهجيته، أدركنا أن بناء العلم والمعرفة والفكر والثقافة المسلمة يجب أن يحقق معرفة الواقع الحياتي للأفراد والجماعات، ولشعوب الإسلام، ولأمة الإسلام، ولأمم الإنسانية قاطبة، وأن تكون تلك المعرفة معرفة صحيحة في حاجاتها وتطلعاتها وإمكاناتها وعلاقاتها وتحدياتها، وأن البناء العلمي والمعرفي الذي لا يحقق تلك الأغراض لا يعتبر بناءً ولا منهجًا إسلاميًا صحيحًا، ولا يعتد به في ميزان رسالة الإسلام وخلافة الإنسان.

كذلك فإن أيّ بناء للعلم والمعرفة والفكر والثقافة المسلمة لا يوفر للعقل المسلم الإمكانات التي يتم بها تحقيق دقة الفهم وسلامة الإدراك وضبط الأداء على أفضل ما يكون الفهم والأداء، فهو ليس بناءً ولا منهجًا إسلاميًا للمعرفة والفكر والحياة الإسلامية.

دون شمولية المنهج مجالاً ووسيلة، فإنه لا مجال لأداء الأمانة وتبليغ الرسالة وبناء

الخلافة كمًّا وكيفًا، قوة وقدرة، كما بدأت وكما أراد الله لها بهداية الدين القويم: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**﴾ آل عمران: ١١٠

وإذا كان حسن فهم الخلافة الراشدة وشمولية منهجها ـــ على قرب العهد بعهد الرسالة، وعلى عظيم الانشغال بتحديات العصر، وعلى قلة الزاد بمؤسسات البناء والحضارة ـــ قد فتح لها أبواب الاجتهاد في السياسة والنظم والبناء بما يشهد به التاريخ وتحفل بسيرته الكتب، لذلك لابد لنا من فهم منهج الصدر الأول ومنطلقاته في العمل ومعرفة مصادر طاقاته في الأداء والإبداع والاجتهاد، وإدراك أساليبه في تطوير السياسات والمؤسسات، وأسباب نجاحه في تحقيق المقاصد والغايات.

لقد أمكن لأجيال الآباء الأوائل من التابعين، ومن لحق بهم من رجال الفكر والدعوة والعلم ـــ رغم عزلتهم ـــ حماية نصوص الوحي والرسالة، والذود عنهما من أيدي العبث والتحريف والضياع، مما تشهد بكماله الدراسات الشرعية في علوم القرآن الكريم والسنة. ولكن بالمقابل فإن علوم الاجتهاد والسياسات الشرعية في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية والعلوم والفنون والأنظمة وسواها؛ لم يكن لها في دراسات الفكر الإسلامي اللاحق نصيب يذكر، بسبب انهيار دولة التزام السياسة الإسلامية الراشدة، وعزلة أصحاب الفكر وتغلب أطماع بقايا العصبيات والجاهليات والحضارات والملل غير الإسلامية على الحكم. لذلك لم تقم بالمعنى العلمي الصحيح للعلوم والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قائمة في رحاب الفكر الإسلامي وعلى أساس من منظور إسلامي حتى اليوم، كما لم يطور الفكر والمعرفة الإسلامية أدواتها المنهجية المتكاملة، المطلوبة لتحقيق فهم الواقع والنظر في الحياة، بما يناسب على وجه الخبرة والحقيقة الغايات والمقاصد الإسلامية.

ولم يذهب الفكر الإسلامي حتى اليوم بعيدًا في ميدان المنهجية العلمية اللازمة لهذه الأغراض، عن مجرد تسجيل الأمهات والمبادىء المنهجية الكبرى، التي اهتدى بهديها الصدر الأول في نظراته وتأملاته واجتهاداته وتكوين سياساته ومؤسساته، وهي ما تعرف باسم الأصول الثانوية، كالمصلحة المرسلة ودفع الضرر والعرف والاستحسان والاستصحاب. واقتصر جهد الفكر الإسلامي على يد الآباء من علماء

السلف على العمل في ساحة النص، والعناية به، ووصفه وضبطه، وتأصيله وبناء العلوم اللازمة له. فكانت علوم القرآن والتفسير والحديث والرواية والفقه والأحكام واللغة والآداب. وكان علم الفقه والأحكام هو مجال مشاركات العلماء بتأملاتهم الاجتهادية الفردية الذاتية، بقدر ما هيأته لهم ظروف النشأة وخبرات الفقيه الذاتية دون تأهيل منهجي يذكر في هذه المجالات.

إنه لابد لنا لتحقيق شمولية الفكر الإسلامي والمنهج الإسلامي حتى يعطي ثماره وتوجيهه لمجالات الحياة الإنسانية كافة، أن نعيد النظر في فهم منهجيته وعلومها ووسائلها والتفريق بين مصادر المعرفة ووسائل المعرفة ومجالات نظر المعرفة.

لابد للمفكرين المسلمين من أن يقوموا ببناء المناهج الخاصة بكل مجال وكل علم من تلك العلوم الحياتية الاجتماعية، وذلك حتى يمكن للفكر الإسلامي أن يؤدي دوره في بناء تلك العلوم، وأن يقوم بالدراسة والنظر والتأمل على أسس علمية منظمة يمكن تسخيرها، ولتوليد الحلول والأنظمة والبدائل، وضبط النتائج والإنجازات. لا مجال للمؤسسة العلمية الإسلامية والجامعات الإسلامية في أن تستمر محصورة في علوم النصوص وأن تنعزل عن مجالات علوم الاجتماع والتقنيات الإنسانية، فكل هذه المجالات المختلفة إنما هي جوانب مختلفة لحياة الإنسان ونشاطه، وكلها مجال لتوجيه الإسلام وغاياته ومقاصده ولا غنى لها عنه.

إن المنطلق الأساسي للمنهجية الإسلامية للمعرفة يقوم من جانب علماء الإنسانيات المسلمين بالثوبة إلى رشدهم ومعرفة موضع الوحي وهدايته الكليّة مصدرًا للمعرفة والتوجيه في مجال دراساتهم، كما أن على علماء دراسات الوحي الإسلامي معرفة موقع العقل والفطرة منها وما أودع الله في العقل والفطرة من السنن والنواميس التي هي أساسية لفهم معاني الوحي ودلالاته ووضعه في موضعه الصحيح في حياة الإنسان، وبالتالي فعلى هؤلاء العلماء استخدام وسائل البحث العلمي المنهجي التحليلي والتجريبي الذي طوّره علماء الإنسانيات والتقنيات الذي يتسم بالانضباط والتحليل والدقة والواقعية في مجال دراسات الوحي وفهم مقاصدها ومعانيها وعلاقتها بالفطرة والواقع بالشكل والقدر الملائمين لذلك المجال من مجالات المعرفة، وبذلك تتكامل

مصادر المعرفة الإسلامية في الوحي والعقل والفطرة والكون وذلك هو السبيل العملي لبناء منهجية علمية إسلامية وقيام معرفة وعلوم إسلامية متميزة.

ولوضع المقدمات الإسلامية الأساسية في مختلف مجالات الدراسات والعلوم الإنسانية والتقنية التي تمثل المقاصد والغايات والتوجهات والقيم والأحكام الإسلامية، لابد للمفكر الإسلامي، من تصنيف نصوص الإسلام بدءًا بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وكذلك نفائس التراث الجيدة التي تثري بصحة مؤداها، وعمق نظرتها، وأن تستبعد وتصفى الأعمال التي بنيت على أساس من مطامع السياسة ، ومن تأثير الخرافات والخزعبلات والأوهام والإسرائيليات التي تسللت إلى كثير من أعمال التراث في عصوره المتأخرة. وأن يكون هذا التصنيف على أساس ما تمليه الرؤية الإسلامية المعاصرة في مجالات الحياة والمجالات العلمية. فهذا التصنيف ضروري حتى يمكن أن يطلع على النصوص التراثية الدارسون والباحثون وأصحاب الاختصاص من المفكرين والمثقفين المسلمين، ويتعرفوا منها — في شمولية — على كليات الإسلام وغاياته وأهدافه وقيمه ومبادئه، ويقوموا على ضوئها بالعمل المبدع في مجالاتهم المختلفة بحسب ما يمليه واقع الحاجة والتحديات المعاصرة في هذه المجالات.

إن الأسس والمقدمات الإسلامية في مختلف المجالات والعلوم وفنون المعرفة إنما تمثل الرؤية الإسلامية، وقاعدة العطاء والتميز الإسلامي، ولابد للمفكرين المسلمين من بناء هذه المقدمات والأسس، وليُقابلوا بذلك تحديًّا لابد للفكر الإسلامي المعاصر من مواجهته بشجاعة وجدية.

والفكر المسلم إنما يعني الالتزام بالغايات والمقاصد والقيم الإسلامية المستمدة من مصدر الوحي والرسالة الربانية. والمسلم يؤمن ويعتزّ ويشعر بقيمة هذه الرؤية والمفاهيم والمقاصد والقيم الإسلامية.

ولكنَّ واقع العالم الإسلامي الحضاري وتاريخه المتأخر يجعله في عناء وحرج، ولا يجد في لفكر الإسلامي ولا في واقع الدراسات والعلوم الإسلامية غناء لحاجته وتحدياته، بل لعله يجد في حالة الفكر الإسلامي المحدودة المتدهورة مصدرًا لمزيد من الحيرة والحرج والتمزق، بين رؤية عامة غائمة يؤمن بها ولا يجد لها بديلاً ، وبين

مادة وفكر مختلط مشوش جامد عاجز لا وسيلة له إلا التقليد والتلفيق وعيش العالة على فكر الآخرين وإنتاجهم.

ينبغي على العلماء والمفكرين المسلمين أن ينظروا في النصوص الإسلامية، ونصوص السنة النبوية المطهرة منها بخاصة، وأن يقدموا الصحيح منها شكلاً وموضوعًا على أساس ميسر التصنيف والضبط، يعرف معه الدارس قيمة ما يقرأ ومصداقيته، بعيدًا عن الإسرائيليات والمنحولات وكل ما دخل عليها من ضعف، على غير شاكلة القرآن وروح الإسلام وأداء الرسول ﷺ، وبعيدًا عن ألغاز الدراسات الأكاديمية وأحاجيها وحلقاتها المفرغة، التي تجعل النصوص أمام الدارسين — من غير أصحاب الاختصاص الدقيق — أقرب إلى المواد الزئبقية، تتفلت من اليد كما يتفلت الماء من الشباك، ولا تترك خلفها غير إحساس بالفشل والعجز وقلة الزاد.

وإلى جانب شمولية عرض النصوص وتصنيفها وضبطها وتنقيتها على أساس منهجي واضح الرواية والشكل والموضوع، فمن المطلوب أيضًا أن ييسر عرض هذه النصوص بدراسات تاريخية موضوعية، عن عهد الرسالة التي نزلت فيها والظروف الموضوعية والأوضاع الاجتماعية والحضارية التي نزلت فيها الرسالة واستجابت لها الممارسات الأولى، والنتائج التي حققتها جهود الصدر الأول.

الوضوح والشمولية والضبط وفهم الخلفية التاريخية فيما يخص النصوص الإسلامية، وخاصة نصوص السنة وسيرة الصدر الأول للإسلام، كلها وسائل لابد منها لفهم النصوص وإدراك مقاصدها ومنجزاتها وقطع السبل على أخطاء الفهم الجزئي ومهاترات الجهل العلمي. هذا التصنيف والتيسير والضبط خطوات ضرورية للوصول إلى إدراك الأسس وبناء المقدمات الإسلامية في كل مجال. وإلى انطلاق العقل المسلم — في ضوء مواقعه وإمكاناته وتحدياته — إلى الأداء والإبداع والبناء الإسلامي الحضاري الخيّر بما يحقق غايات رسالة الإسلام.

ليس لنا اليوم — وهذه حال المعرفة الإسلامية والفكر الإسلامي المعاصر — أن نلوم المراقبين الذين تختلط عليهم بجهل وغبش تجربة الإسلام، فيسوون بينها وبين تجارب الغرب الدينية المليئة بالخرافات والخزعبلات والشطحات، وما نتج عنها من

كهانات وإساءات ومفاسد، بطشت بأصحاب العقول والحقوق، فيسيئون الفهم ويخطئون الأسباب ويضلون الطريق إلى النتائج.

إن من يطلع من المثقفين المسلمين ومن سواهم — من غير أصحاب الصنعة والاحتراف في شئون النصوص — على كثير مما تحويه الكتب التي تتداولها الأيدي وتتعامل مع النصوص؛ لا يعجب إذا لم يجد في تلك الكتب الزاد المطلوب، ولا التوجيه المرغوب؛ ولذلك فلا غرابة في عجز جمهور المتحمسين من المثقفين المسلمين عن العطاء العلمي والفكري الجاد المبدع، وعدم قدرتهم على تقديم الرؤى والبدائل الأصيلة الرائدة اللازمة لاستنقاذ الأمة وإنجاح دورها الحضاري المطلوب.

إذا شئنا أن نحقق الشمولية الإسلامية فيجب أن يبدأ العلماء والمفكرون والمثقفون المسلمون بالإعداد السليم لوضع المقدمات الإسلامية العلمية المنهجية في كل علم ومجال، وأن ننظر إلى ما في أيدينا من علوم ومعارف نظرة فاحصة نستصفي منها ماهو صحيح وما فيه خير للإنسان قبل أن نتوقع لجهودنا الكمال والتفوق والعطاء الأصيل الرائد إن شاء الله.

إن الدائرة العلمية الغربية المعاصرة وأتباعها من العلمانيين المسلمين يضعون الإسلام والأديان الأخرى في ميزان واحد ومقولة واحدة؛ وهي أن الأديان جميعها بما فيها الإسلام يجب أن لا يكون لها علاقة بأنظمة الحياة والمجتمع وسياسات تسييرها، لأن هذه الأديان إنما هي فكر تاريخي، ومقولات أسطورية، تتعلق بحياة العصر، ويجب أن تحد هذه الأديان بموضع المعابد والمشاعر الشخصية والطقوس الكهنوتية.

وإذا صدق هذا القول في الأديان الأخرى لما قد يكون في مادتها وكتبها المقدسة وعقائدها من أسطورة وخرافة وتخريف وتحريف يعكس صدق مآخذ الناقدين العلمانيين لأحوالها وفكرها؛ فإن ذلك لا ينطبق على دين الإسلام، ولكن من المهم أن الأسلوب الذي يقدم به الإسلاميون قضيتهم لا يكفي لقسر الدائرة العلمية المعاصرة على رؤية حقيقة الإسلام، ومواضع الخلاف والتمييز بينه وبين الأديان الأخرى، فمجرد تأكيد الإيمان برسالة الإسلام وتميزه وسموه لا يكفي لتوضيح الرؤية وإشاعة القناعة بعطاء الإسلام. هذه الغاية السامية يمكن تحقيقها فقط بالجهد العلمي المنهجي في بناء المعرفة الإسلامية، وفي تنقية كتب النصوص وإعادة مادتها في شمولية

ووضوح وضبطها تاريخيًا ولغويًا لتيسير فهمها وفهم دلالاتها، حتى يتمكن الدارس من استخلاص المقدمات العقيدية والفكرية، في مختلف مجالات العلم والمعرفة والحياة. ثم إن طرح تلك النصوص والمقدمات للفحص والتجريب والمقارنة يزوّد الدارس بالوسيلة لتحويل الفكر إلى واقع علمي وحياتي حي فعال يفرض وجوده واحترامه على العقول والنظم الاجتماعية والحضارية، فيصبح الأداء الإسلامي المبدع — وليس مجرد الحماس العاطفي — هو القول الفصل والحجة البينة:

﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم﴾ الأنفال: ٢٤

﴿ونزلنا عليك الكتاب تبيانًا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين﴾ النحل:٨٩

﴿أفمن يمشي مكبًا على وجهه أهدى أمّن يمشي سويًا على صراط مستقيم﴾ الملك:٢٢

﴿هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله﴾ الصف: ٩

﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحًا وقال إنني من المسلمين﴾ فصّلت: ٣٣

الفصـــل الرابـع

المنـهج الإسلامـي

ومتطلبات بنـاء علوم الـحضارة الإسلامية

المنهج الإسلامي
ومتطلبات بناء علوم الحضارة الإسلامية

في هذا الفصل سنعرض لبعض الوجوه الهامة اللازمة لتوفير المتطلبات الأساسية لجهود بناء علوم الحضارة والعمران الإسلامي، والمراحل والخطوات التي يجب أخذها في الاعتبار.

إن المقصود بالعلوم هنا كافة وجوه العلم والمعرفة، وهي تتضمن مختلف العلوم المتعلقة بالاجتماع الإنساني، والتي تعرف اليوم باسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما يقصد بها أيضًا العلوم التقنية كافة، وهي التي تتعلق بوسائل الحياة والحضارة الإنسانية، وتشمل جميع العلوم الطبيعية والتطبيقية والتقنية.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن المنهج الإسلامي الأصولي قد حوى أسس النظر في الجوانب الحياتية المختلفة، وانطوى بذلك على إرهاصات النظر وأسس البناء العلمي المنهجي في ميادين الدراسات الحياتية. ولكن المؤسف أن المبادىء العامة في المنهجية الأصولية الإسلامية المتعلقة بقضية الاجتهاد والرأي، ومنطلقات النظر العقلي في قضايا وأحوال الانسان على ضوء الشريعة؛ بقيت على حالها مجرد مبادىء وأسس عامة، ولم تتطور لتصبح علومًا محددة. إن تلك الإرهاصات والومضات والمبادىء العامة لم تتوسع وتتبلور في خطط منهجية، وأساليب وأنظمة ووسائل علمية محددة، تلتزم النظر العلمي في المجالات الحياتية، وبخاصة المجالات الاجتماعية والإنسانية، وما يتعلق بها من نزعات النفوس وفطراتها وطباعها، وما ينبني عليها من علاقات وأنظمة اجتماعية، ومن حلول وبدائل وإجراءات، تمكن من تنظيم العلم والمعرفة بما يتطلبه دور الخلافة الإسلامية من خبرة ودراية. إن من الواضح أنه لم يعد من المناسب الاكتفاء بمجموعة المبادىء العامة والأحكام الفقهية القانونية التي لا توفر الثروة

الفكرية العملية أو المادة العلمية اللازمة لبناء الأنظمة والحلول والبدائل والسياسات. ولا تمكن العقل المسلم من التجديد والإبداع، ومن القياس العلمي ومن تحديد الوسائل والإمكانات والمسئوليات لكل مجال حياتي بما يناسبه.

إن هذا القول إنما هو تأكيد لما سبق أن أشرنا إليه في وجوب تأصيل الدراسات والعلوم الاجتماعية والإنسانية وتأصيل المنهجية الإسلامية في مجال العلوم الطبيعية والتقنية، بحيث تتكامل مع العلوم النقلية، وتوفر للإنسان المسلم معرفة مرشدة بدلالة الوحي من جانب، ومؤهلة بقدرة عطاء النظر والعقل وسنن الفطرة من جانب آخر.

وسنحاول هنا في هذا البحث أن نخطو بقضية تأصيل العلوم الحياتية في الفكر الإسلامي بعض الخطوات، وأن نبحث في أمر الخطة المبدئية اللازمة لإسلامية هذه العلوم ومتطلباتها.

١ ــ تصنيف النصوص الإسلامية

إسلامية المعرفة وإسلامية العلوم الاجتماعية لا يمكن أن يتحققا إلاّ إذا وفرت النصوص الإسلامية بشكل جيد مبسط يعيه الدارسون المسلمون ويحسنون التعامل العلمي معه.

وسبق أن أشرنا إلى أن قضية تصنيف النصوص الإسلامية تقتضي، ليس فقط إعادة تبويب المادة، ولكن أيضًا تنقيتها من الشوائب التي لحقتها بسبب الدس والغايات والقصور الإنساني.

وتصنيف النصوص، وخاصة نصوص السنة النبوية المطهرة يقتضي إعادة تقديم مناهجها وأساليبها على شكل يسهل تعامل عامة العلماء والمثقفين معه؛ بعيدًا عن الرموز والتقنيات والاهتمامات الأكاديمية الخاصة بالعاملين تاريخيًا في حقل السنة، وذلك حتى يمكن لعامة الدارسين والمثقفين التعامل معها والانتفاع بها ومعرفة كيفية استخدامها، وإدراك مدى حجيتها.

كما يقتضي فهم النصوص الإسلامية وحسن استخدامها، توفير الدراسات والشروح التاريخية واللغوية، التي تضع النص في صورته الصحيحة، وتوضح خلفيته

التي تمكن الدارس من معرفة مقاصد النصوص وغاياتها ، وإدراك المبادئ والمفاهيم والقيم التي تنطوي عليها علاقاتها بالنفس والاجتماع الإنساني، في صور وملابسات حضارية مغايرة للظرف الزماني والمكاني الذي عالجته النصوص وقت صدورها. بهذا النوع من التهيئة العلمية للنصوص الإسلامية يمكن أن تتحول النصوص إلى صور حية واضحة المعنى والدلالة والأثر، ولا تبقى مجرد ومضات تاريخية متناثرة لا تعين بالقدر الكافي على التمثل والإدراك. كما يجب أن تأتي هذه الدراسات بشكل علمي منهجي موثق، بحيث لا تختلط الشروح بالنصوص، ولا توهم الجزم في أمر لا تتوافر له إمكانات الجزم العلمية أو التاريخية أو اللغوية الموثوق بها. وبهذا الأسلوب العلمي تتضح خلفية النصوص ودلالاتها. وما لا يتوفر له إمكانية التوضيح الكامل يُترك لعمومية الفهم من الصورة الكبرى للسيرة النبوية ولتاريخ الصدر الأول، ولمجمل غايات الرسالة الإسلامية ومقاصدها.

ولابد أن تصدر هذه النصوص المبوبة الموثقة عن هيئات علمية جادة قادرة، وعن علماء قادرين على أداء المهمة الملقاة على عواتقهم، بحيث تأتي موثوقة على الوجه العلمي المطلوب.

كما أن على العلماء والباحثين والدارسين أن يقفوا من مثل هذه الدراسات موقفًا إيجابيًا، يتناولها في جدّية بالدراسة والنقد والملاحظة والاستكمال، لتتوافر للأمة بها مراجع أساسية ميسرة، للنصوص الإسلامية.

كما يجب إعطاء هذه المهمة، من قبل الدوائر الإسلامية العلمية، الأولوية اللازمة لإنجازها ، وإمداد الفكر الإسلامي بها، ويجب المسارعة إلى استخدام التقنيات الحديثة وتطوير وسائلها لخدمة أغراض إحصاء النصوص الإسلامية وتصنيفها، بالإضافة إلى إعادة فهرسة جُلّ كتب التراث الجيدة بغاية الاستفادة من جهد الآباء وتجاربهم، وتعميقًا لجذور الفكر وهوية الأمة بالاطلاع على فكر الآباء والإفادة من ثمرة عقولهم.

والمعهد العالمي للفكر الإسلامي يعتبر هذه القضية في الوقت الحاضر من أولوياته، ويعمل على الإسهام في إنجازها، ويأمل في عون المسلمين كافة، أفرادًا وهيئات، من أصحاب العناية والاختصاص بهذا الأمر.

٢ ـــ شمولية الرؤية الحضارية

حين يُدْلي المسلمون بدلوهم في دائرة المعرفة الاجتماعية، والإسهام الحضاري في هذا العصر، فإنهم لا ينطلقون من فراغ لأن لهم في العطاء الحضاري تاريخًا مجيدًا، كما أنهم ـــ وقد سبقتهم الأمم من حولهم أشواطًا بعيدة في هذا المجال ـــ أصبحوا يرون هذا السباق الحضاري تحديًا للوجود الإسلامي في هذا العصر.

والمسلمون منذ تبينوا هذا التحدي أخذوا في التعرف على الجهود الحضارية للأمم الأخرى، وأقاموا العلاقات التي أملوا من خلفها استدراك ما فاتهم، وللأسف فإنهم لم يحققوا كثيرًا مما كانوا يأملونه، فما زالت الهوة الحضارية بينهم وبين سواهم من الأمم تزداد وتتسع على الرغم من ضخامة الجهود والنفقات التي أنفقوها للمباراة في سباق الحضارة والقدرة في هذا العصر.

ومن الواضح أن المزيد من جهود الترجمة العلمية والأدبية من أعمال الحضارات الأخرى، أو المزيد من البعثات و المعاهد والجامعات لن يغير كثيرًا من الصورة المؤسفة التي يعيشها المسلمون في هذا العصر. ولا يبقى من سبب لهذه العلة إلا ما آلت إليه العقلية الإسلامية ومنهجيتها من المتابعة والجزئية وضعف روح المبادرة واضمحلال الحماس النفسي والعقيدي.

وبالإضافة إلى ما سبق اقتراحه من إصلاحات منهجية للعقلية الإسلامية فإن المطلوب في علاقة الفكر الإسلامي بالفكر الغربي أن يوفر للعقل وللدارس المسلم دراسات شمولية للفكر والحضارة المعاصرة وتاريخها، ومجمل قيمها وغاياتها، والعلاقة التكاملية والعضوية بين هذا التاريخ وتلك القيم والغايات وذلك العطاء الحضاري. وبذلك يمكن لمثقفينا أن يحرروا أنفسهم من الضياع والانبهار والذوبان في خضم عباب الفكر الغربي، ويمكنهم التعامل المستقل مع ذلك الفكر وإدراك خصوصياته، فذلك هو الطريق الذي يمكّن الفكر الإسلامي من الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى دون انتهاك للأسس والمعطيات المتميزة التي يقوم عليها الفكر الإسلامي وتمكنه من القدرة والعطاء.

من المهم هنا أن نميز بين الانبهار الحضاري والفكري وما يحمله من سمات التسيب والخمول والتقليد الأعمى، وبين الانتقاء والاقتباس الفكري والحضاري

الواعي النافع. ففي حالة الانتقاء الواعي فإن المسألة العقيدية وقضية الهوية والمنطلقات والغايات والكليات ليست موضع مساومة ولا تهاون ولا تجاوز، وإنما هي قضية اختيار وانتقاء من المكونات والوسائل الحضارية والعلمية المتوافرة، بما هو مفيد، لكي يوضع في موضعه الصحيح من مقتضيات حاجات الأمة الحضارية. فهو بذلك يمثل انفتاحًا مدروسًا منضبطًا، وهذا هو حال كل تلاقح واتصال حضاري ناجح بين الأمم على مرّ التاريخ. هذا المنهج هو ما نلمسه في أسلوب توجيه الرسول ﷺ لأصحابه ومجتمعه في لقائهم الفكري والحضاري مع أهل الكتاب. وهو الأسلوب الذي أخذت به الأمم النامية كافة ـــ ومنها أمم الغرب ـــ في اتصالها بالأمة الإسلامية وحضارتها السالفة، وبذلك لم تغير أمم الغرب هويتها ولا عقائدها ولا توجهاتها الأساسية، بل قاومت أي تأثير عقيدي إسلامي وقاومته بكل أساليب الدعاية والمناعة والرقابة، حتى لم تتورع ـــ خاصة مؤسساتها الكنسية ـــ عن اختلاق الأكاذيب على الإسلام ورسوله ورجاله. وهذا المنوال في التلقي الحضاري بين الأمم هو ما نلحظه على تلاحقات الأمم والمجتمعات المتطورة الحديثة، مثل اليابان والصين وروسيا، بل وحتى أمم الغرب وكيف يضعون الخطط والسياسات والسدود والحواجز بشكل مباشر وغير مباشر لحماية أممهم وآرائهم العقيدية والفكرية، والحفاظ على نقائها، على رغم إقبالهم الشديد على الانتقاء من إمكانات الأمم الأجنبية، وإنجازاتها الحضارية، مما يلائم حاجاتهم وأحوال أممهم ومؤسساتهم وأنظمتهم.

ولذلك فالفهم الشمولي الصحيح للحضارة المعاصرة والانفتاح المنضبط تجاهها أمر ضروري للتبادل الحضاري الصحيح، لأن هذا الفهم هو الذي يمكن من الانتقاء والاستفادة العلمية والفنية الصحيحة، دون مساس بالقيم والعقائد والمبادىء والهوية. بل يعمل ـــ بما يمد به الأمة من قوة وقدرة ـــ على دعمها وإمدادها بالوسائل الصحيحة لتحقيق غاياتها ومقاصدها.

ولهذا يجب الحذر من فهم الانفتاح والاقتباس الحضاري على أنه دعوة إلى الانفتاح والتسيب المطلق، أو أنه ذوبان ومتابعة لا حدود لها، ولا تأثير لها على كيان الأمة ومقومات وجودها، فليست تلك دروس التاريخ ولا واقع علاقات الأمم.

إن المقصود بالتلاقح الحضاري الصحيح، والاستفادة الحضارية القويمة مما

حققته الأمم من إنجازات، هو انفتاحٌ وتعاملٌ واع خبير مستقل، يمثل تعامل الأنداد والأسياد لا تعامل التابعين والعالة والقاصرين.

وقد بدأ المعهد العالمي للفكر الإسلامي هذا الشوط، لا بمزيد من الترجمة للأعمال الحضارية الأجنبية، ولكن بمحاولة تزويد العقل المسلم بدراساتٍ كليّةٍ للعلوم الاجتماعية الغربية، وللحضارة الغربية وجذورها، حتى يمكنه فهم هذه الحضارة والتعامل الواعي المستقل معها، ونرجو أن يتم إنجاز هذه الدراسات في كتاب شمولي عن الحضارة الغربية وأصولها ومقاصدها ومسيرتها وخصوصياتها ومنجزاتها ووجوه القوة والقصور فيها، فيسد المعهد بذلك بابًا من أبواب قصور الفكر الإسلامي المعاصر، ويتلافى عجزًا منهجيًا في هذا الفكر، إن شاء الله.

ويأمل المعهد أيضًا في هذا المجال في تعاون المفكرين المسلمين معه في إنجاز هذا المشروع الهام، وتوفير الطاقات والإمكانات اللازمة لإنجازه ولإخراجه إلى حيز الوجود.

٣ ــ مقدمات العلوم الاجتماعية

ولما كان المقصود بالعلوم الاجتماعية والإنسانية هو النظر المنهجي في الطبائع والعلاقات للنفوس والكائنات، لمعرفة الواقع والإمكانات والتحديات التي تواجه الأمة، ولبلوغ الاجتهادات الفكرية التي تفرز الأنظمة والتصورات والإجراءات والسياسات والبدائل الإسلامية اللازمة لحياة الأمة؛ فكيف يكون الربط بين الرسالة والوحي وما تتضمنه من غايات ومقاصد وبين هذه المجالات الاجتماعية وعلومها ومناهجها بهدف النظر والتدقيق والاستقراء ومعرفة الفطرة والحقيقة والواقع والممكن والمرغوب في ضوء غايات الوحي ومقاصده وأحكامه؟.

أسلوب الربط يبدو لنا أنه يبدأ أولاً بتصنيف المقدمات والأسس الإسلامية في هذه المجالات ، كي يحدد إطارها، وتوضح غاياتها ومقاصدها، وإلا أصبحت هذه الدراسات والعلوم مجرد أرقام وجداول وتأملات وتحليلات تأخذ توجهها وغايتها عن غير الإسلام، وعن غير غاية الأمة، وعن غير قناعاتها الأساسية.

والمقدمات الإسلامية المطلوبة للعلوم هي من نوعين، النوع الأول منها هو

مقدمات عامة تتعلق بالمبادىء العامة للإسلام ومقاصده الرئيسية في الحياة والأنظمة الإنسانية، كما تتعلق بإطار الفكر الإسلامي المنهجي وعلاقاته الأساسية، ومصادر ذلك الفكر ووسائله وطبيعة تلك المصادر والوسائل وما بينها من تكامل وتعاون، لتحقيق المقاصد والغايات. وهو نوع من المقدمات يحدد القيم الأساسية والأولويات الكبرى للحياة الإسلامية والأنظمة والشخصية الإسلامية والعطاء الإسلامي، كما يحدد الأسس والمنطلقات والوسائل المنهجية الأساسية التي يجب الوعي عليها ومراعاتها في توجيه الجهد العلمي الإسلامي ومتابعته وتقدير آثاره.

والنوع الثاني من المقدمات الإسلامية في مجال العمل العلمي الحياتي يتناول:

(١) المقدمات والأسس لكل علم وكل مجال من مجالات المعرفة والعلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية.

(٢) ما تنطوي عليه من أحوال الفطرة والواقع والإمكانات والعلاقات مما يخص كل مجال بعينه.

(٣) ما ينطوي عليه من مقاصد وقيم وتوجيهات وضوابط منهجية إسلامية خاصة يتميز بها ذلك المجال.

(٤) مناقشة المجال العلمي المقصود في ضوء هذه المبادىء والمقاصد والقيم والأسس والضوابط والوسائل المنهجية الإسلامية.

(٥) معالم العلم وقضاياه الرئيسة التي توضح الرؤية الإسلامية في مجاله، مقارنة بالرؤى والغايات والعطاءات غير الإسلامية والآثار الاجتماعية والإنسانية المترتبة عليهما في كل الأحوال.

وهذه المقدمات والأسس وإن كانت تستند في جذورها ومنطلقاتها إلى نصوص الرسالة والتاريخ الإسلامي والرؤية الإسلامية وغاياتها ومقاصدها العامة؛ لكنها على كل الأحوال هي رؤى واجتهادات تمثل النظر العقلي والاستجابة الإسلامية لأوجه التحدي الحضاري وظروفه الزمانية والمكانية. ولذلك فهي في جزء كبير منها فكر إسلامي حي متطور، يخضع للمناقشة والنقد والزيادة والنقص والتصحيح، في ضوء النظر المتجدد في الوحي ودلالاته، وفي الواقع ومتغيراته، وفي الفطرة وأسرارها وطاقات استجاباتها، بقصد التصدي للتحديات، وتحقيق الإمكانات والاستجابة للحاجات.

وبمضي الزمن ورسوخ النظر الإسلامي وتوفر المعلومات؛ فإن هذه المقدمات سوف تنضج، وسوف تختلط لحمتها بكيان العلوم والمعارف واهتماماتها، وتترك أثرها ونوعية عطائها في كل جانب من جوانبها، وكل أولوية من أولوياتها، شكلاً وموضوعًا وكمًّا وكيفًا، فتنضج ثمرة العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية من منظورها الإسلامي، ويتميز التناول الإسلامي، في رؤيته وعطائه في هذه المجالات، وتترك المشاركة الإسلامية آثارها الحضارية والإعمارية الخيّرة بارزة على وجه المسيرة الحضارية الإنسانية بإذن الله.

من المهم أن ندرك أنه لابد من أن يحدث المسلمون التغيير المنهجي الحضاري المطلوب في الفكر الإسلامي، ويخرجوه من جزئيته ووصفيته، ومن آثار معاركه السياسية السالفة العتيقة، التي شوّهت إطاره، وغبشت رؤيته، وأقعدت منطلقاته، وَحَدَّتْ طاقاته على ربط الواقع الحياتي وما ينطوي عليه من طاقات الفطرات والإمكانات وتفاعلاتها بالقيم والمقاصد الإسلامية، وتحريك الإسلام والقيم الإسلامية حيّة في الواقع الإنساني، والقضاء بذلك على الانفصام الفكري والسياسي في كيان الأمة، حتى خمد الحس الحضاري والبعد الجماعي في مكونات الشخصية الإسلامية وبنيان كيان الأمة. ولابد أن يتمكن المسلمون من الخروج بالفكر الإسلامي إلى منطلقات منهجية سليمة متكاملة، ورؤية عقيدية واضحة التوجهات والأولويات، وفتح باب الاجتهاد الحياتي والعلمي والاجتماعي واسعًا أمام العقل. ولابد أن يتمكن المسلمون من القضاء على روح التقليد وأسباب الرهبة والتهيّب والعجز والقصور وانعدام حس المبادأة في نفوس أبناء الأمة وفكرهم، وأسلوب تربية أبنائهم، وبناء مؤسساتهم وأنظمتهم، وما لم يتمكن المسلمون من ذلك فإن حال الأمة سيستمر في التدهور، ومعاناة المسلمين وشعوبهم سوف تزداد وتتعاظم، ولن يكون حظ الجهود الإسلامية والحركات الإسلامية — وهذه هي خامة العقلية والشخصية الإسلامية والعطاء الإسلامي — أقل تعثرًا وفشلاً من الجهود الإسلامية، ومن الحركات الإسلامية التي سبقتها على مرّ التاريخ الإسلامي المتأخر.

إن دراستنا لبعض الحركات الإسلامية المتأخرة التي نشأت في صحارى العالم الإسلامي ، توضح لنا أن سبب نشأتها ونجاحها المبدئي في تلك الصحارى أنها تشبه

البيئة التي ظهر فيها الإسلام من منحاها المادي والوصفي، بالرغم عجزها وعجز الأمة الفكري عن إحداث النقلة الفكرية والمنهجية الحضارية المطلوبة. ولذلك لم يكن للحركات الإسلامية ذات الجوهرية التقليدية والمنهجية الجزئية والفهم الوصفي التاريخي للإسلام ومؤسساته ومنطلقاته الحضارية إلا أن تقوم في صحارى العالم الإسلامي، وكان لابد أن ينتهي الأمر بها ــ حتى بعد أن نجحت في بيئاتها البسيطة الصحراوية المحلية في الوصول إلى الحكم ــ إلى الفشل والذوبان حين بلغ مد فكرها وسلطانها إلى حواضر العالم الإسلامي وعلاقاته الحضارية المتغيرة، حيث أرغمت على المواجهة، فواجهت تحديات العصر وهي غير مؤهلة منهجيًا لمواجهتها، فانهزمت فكريًّا وحضاريًّا قبل أن تنطوي صفحة وجودها سياسيًا وعسكريًا.

وبذلك تعاقبت الحركات والدول الإسلامية وهي غير مؤهلة منهجيًا وحضاريًّا لتغيير وجهة العالم الإسلامي وتجديد طاقاته، ولتفشل في استنقاذ الأمة وإحداث النقلة المطلوبة للوجود الإسلامي في عالم اليوم. ولعل دراسة تجارب حركات رجال مثل الأئمة السنوسي والمهدي وشاه ولي الله ومحمد بن عبد الوهاب يمكن أن تكون مفيدة في ضوء هذا التحليل.

ولكي تنجح الحركات الإسلامية المعاصرة في الحواضر الإسلامية عليها إجراء تجديد جذري في منهج الفكر الإسلامي ورؤيته الحضارية، حتى لا تنتهي جهود الأمة وجهادها إلى أن تصبح جهودًا عقيدية عاطفية بحتة غير قادرة على إحداث المنهج الفكري والتغيير الحضاري المطلوب لمنازلة التحديات وجلاء الهوية وتصحيح البناء النفسي للأمة وناشئتها، وإعادة بناء المنطلقات والمعارف والمؤسسات الحضارية والاجتماعية الإسلامية.

ودون التغيير في المنهج ستظل جهود البناء جهودًا عاطفية ضائعة، لا تجدي ولا تثمر، وإنما تمثل استنزافًا مستمرًّا للطاقة وإهدارًا لا ينقطع للموارد والقدرات، وتظل الهوة الحضارية القائمة بين الأمة وسواها من الأمم المتقدمة في الاتساع، وتستمر خسارة الأمة رقعة بعد أخرى، وموردًا إثر مورد ، وشعبًا إثر شعب، وكارثة إثر أخرى، إلى أن تأخذ الأمة بالأسباب الصحيحة للعمل والأداء والعطاء والتصدي للتحديات.

لعلنا بعد كل هذا التوضيح ندرك أهمية قضية المنهج والإصلاح الفكري وإحداث النقلة الحضارية المطلوبة في فكر الأمة وعقلية أبنائها.

ومن المهم أن ندرك بأمانة ووعي أن المعاناة تزداد، وأن الزمن ليس في جانبنا إن بقينا ـــ رغم ثروة ديننا وتاريخنا وبلادنا ـــ على ما نحن عليه من بناء فكري ونفسي وحضازي معوج قاصر.

إن الأمانة في نقد الذات ومواجهة القصور في تكوينها وأدائها أمر ليس باليسير، بل هو أمر مؤلم مرّ، ولكن ليس لنا منه مفرّ، ولابد لنا من النصح لأنفسنا، إلى القدر الذي يجعلنا قادرين على معرفة الحقيقة والتغلب على انفعالات عواطفنا وأوهام دعاوى قدراتنا وإنجازاتنا وكِبْر نفوسنا ومغريات عجزنا، حتى نستطيع أن نفيد من تراث ماضينا ودروسه لخير مستقبلنا، خلافة ووجودًا خيّرًا مصلحًا في الأرض، كما قضت إرادة الحق عز وجل في خلق الإنسان في الأرض.

واسترسالاً في هذه المعالجة لقضايا المنهجية الإسلامية، وما يتعلق بها من المقدمات والأسس العامة للعلوم المختلفة من منظور إسلامي، فإنه من المناسب في هذا البحث أن نبدأ بمناقشة بعض أسس هذه المقدمات التي تميز الرؤية الإسلامية عن سواها من الرؤى الحضارية المعاصرة، والتي تبعث بوادر الأمل في أن يكون العطاء العلمي للأمة الإسلامية عطاءً أصيلاً ومميزًا يسد نقصًا ملموسًا ، ويقوم مسيرة منحرفة، ويدفع أخطارًا متفاقمة تكاد تودي بالإنسان والوجود الإنساني في هذا الكون، وتنذر بشرور مستطيرة وصراعات مدمرة لا قبل للإنسان بها، ولا قدرة له على التحكم في تفجراتها.

وشمولية المفهوم الإسلامي للطبيعة والفطرة البشرية، وإحاطته بالجوانب المختلفة لهذه الطبيعة، هو الذي يجعل المنظور الإسلامي منظورًا علميًا متميزًا متكاملاً، يقدّم قاعدة أصيلة سليمة للنظر والدراسة والتحليل، في مجال العلوم الحياتية والاجتماعية، ويبعث الأمل في عطاء إبداعي أصيل.

وسوف يتركز حديثنا في هذه المقدمات على مناقشة المقدمة الإسلامية المنهجية الهامة قاعدةً ومرتكزًا للانطلاق في آفاق منهج الإسلام، وهي تدور حول القضايا التالية:

أ ــ أبعاد الوجود الإنساني الإسلامي: وحدة كليّة وتعدد متكامل.
ب ــ الغاية والقصد في نظام الكون والحياة.
جـ ــ موضوعية الحق والحقيقة في طبائع النفوس والعلاقات الاجتماعية الإنسانية.

أ) أبعاد الوجود الإنساني الإسلامي: وحدة كلية وتعدد متكامل

الوجود الإنساني في المنظور الإسلامي يتميز بالتعدد المتكامل في وحدة وكيان إنساني موحّد. وهذه المقولة وهذا المنطلق يمثل فرضية منهجية هامة تترك آثارًا بعيدة المدى على الدراسات السلوكية للإنسان وعلى فهم الإنسان عامة وفهم الإنسان المسلم ونفسيته وطريقة أدائه بشكل خاص.

فالأديان (والأيديولوجيات) يقتصر كل واحد منها أو يرتكز إلى حد كبير على جانب أو آخر من جوانب الوجود الإنساني، ويهمل على آماد متفاوتة ماعدا ذلك. ورغم النجاحات التي تحققها هذه الأديان والأيديولوجيات، يظل الإنسان في ظلها قلقًا متوترًا يعيش حلقات من الصراع الداخلي والخارجي، الفردي والجماعي، لا تنقطع، ولا تعرف هذه الأيديولوجيات إلى حلها سبيلاً.

فالمادية الفردية الغربية تعتمد وتركز على الحواس واللذات والرغبات وتؤله الهوى والشهوات، ورغم كل ماتحققه حضارة الغرب من نجاحات ووفرة الملذات المادية، فإن الفرد في ظلها ما يزال في عناء وصراعات نفسية واجتماعية وفراغ روحي تتفاقم الشكوى منه ومن آثاره وتعجز الدراسات والعيادات عن مواجهته.

وكذلك المادية الجماعية الاستبدادية الماركسية، فإنها تعتمد وترتكز على الحاجات المادية والاقتصادية وتجعل من السعي إلى توفيرها وتحرير الإنسان من الحاجة إليها غايةَ وجوده، وسعيه في الحياة، ومع ذلك لم يصبح الإنسان في ظل هذه (الأيديولوجيات) أفضل حالاً ولا أقل قلقًا أو توترًا من ندّه الغربي. وفشلت كما فشلت (الأيديولوجية) الغربية في تحقيق السلام النفسي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات التي تسودها وتسيطر على مقدراتها.

أمّا ديانات الشرق الأقصى التي تزدري الحياة والكيان الإنساني بحواسه ورغباته وحاجاته، على ما هو أشد من المسيحية المحرّفة، وتطلب امتهان الجسد ومتطلباته المادية

طريقًا للخلاص الروحي وسعيًا مبكرًا إلى الأشواق الروحانية، فإنها تنتهي بأتباعها إلى ما بلغوه من تخلّف وبؤس في حال نفوسهم ومجتمعاتهم، مما دفع بعض شعوبهم كالصين، طلبًا للخلاص من المعاناة التي يعيشونها، إلى تبنّي الأيديولوجيات المادية والأنظمة الاستبدادية. إن هذا يكشف لكل متأمل متدبر قصور هذه الأديان، ويفسر انصراف النفوس عنها وعن الحياة البائسة الشوهاء التي يتردى فيها المتابعون لغاياتها ومناهجها.

والإسلام كما تقرره نصوص الوحي المحكم، يتميز بأنه يتعامل مع الإنسان كما أراد له فطرةً وكيانًا وحاجات، فهو يعترف للإنسان بغرائزه ورغباته وملذاته، فهي نعمة أنعمها الله عليه، لها غاياتها البناءة إذا أحسن استخدامها وأحسن توجيهها لتؤدي مهامها لذة وجمالاً وتجديدًا للطاقة والحياة.

والإسلام يعترف للإنسان بحاجاته المادية والاقتصادية ويعتبرها وسيلته للوجود، وللأداء والإبداع، ولإقامة الحق والعدل والبر في الحياة والمجتمعات.

والإسلام لا يهبط بالإنسان إلى درك المتاع والمادية، ولا يمتهنه ويسحقه أشواقًا وتطلعات روحية، فالإنسان كما يقرر الإسلام، وتهدي الفطرة السليمة، مادة وروح، وهو وجود أرضي وغاية سامية، وهو كيان مادي له غاية ربانية وبُعْد أبدي، فكل فعل وغاية أداء وإنجاز مادي في حياة الإنسان من منظور الإسلام إنما هو الشكل، والتعبير المادي لتحقيق الغايات الروحية السامية، التي بها يحقق معنى وجوده ، وبها يجتاز امتحان إرادته في هذه الحياة.

فالإنسان في نظر الإسلام كيان ووجود ومادة تنزع وترغب، وكيان ووجود يحتاج ويسعى ويطلب العيش والبقاء، ولكنه أيضًا روح وغاية وإرادة تسعى إلى السمو الروحي وقصد الخير والإصلاح.

ولذلك فحتى الذكر والشعائر وكل مايعرف بالعبادات في الإسلام إنما هو هيّن يسير يحقق إلى جانب فوائده الروحية فوائد ملموسة في حياته وفي نظامها كالنظافة في الوضوء، والنظام في الصلاة، والصبر والجلد في الصيام، والبذل في الزكاة، والمساواة في الحج، والغايةُ منها تهيئة النفس لفعل الخير، وأداء الأمانة، والقيام بمقتضيات الخلافة والسعي في الأرض بالإصلاح والإعمار:

﴿وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون﴾ النحل: ٩٠
﴿أرأيت الذي يكذب بالدين * فذلك الذي يدع اليتيم * ولا يحض على طعام المسكين﴾ الماعون: ١ــ٣
﴿من عمل صالحًا فلنفسه ومن أساء فعليها ثم إلى ربكم ترجعون﴾ الجاثية: ١٥
﴿الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ الملك: ٢
﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره * ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره﴾ الزلزلة: ٧ــ٨
«والكلمة الطيبة صدقة»[١]
«وفي بضع أحدكم صدقة»[٢]
«وامرأة دخلت النار في هرة ربطتها»[٣]
«ورجل سقى كلبًا اشتد به العطش فشكر الله له فغفر له»[٤]
«في كل كبد رطبة أجر»[٥]

فالإنسان في التصور الإسلامي حين تتعدد جوانب وجوده وحاجته وشخصيته، فإنه في نفس الوقت كيان واحد متكامل له أبعاده المادية والروحية، التي لا تنفصم ولا تتعارض. ولا مجال لتحقيق سعادته وتوازنه في هذه الدنيا إذا أُهمِلَ أيٌّ جانب من هذه الجوانب أو أُسيىء استخدامه.

وبهذا التصور فإن لحياة الإنسان الدنيوية المحدودة الموقوتة بُعدًا أبديًا واسعًا، فالحياة لها ما بعدها، والموت ليس نهاية الوجود، وحياة الإنسان إنما وجدت في هذا الكون لغاية وقصد، وإرادته في هذه الحياة هي موضع اختبار وابتلاء، وما بعد الموت ليس إلا محصلة لنوعية الوجود الدنيوي، وموقع الإنسان في الأبدية والحياة الأخرى إنما تقرره نوعية حياته وغايته ومعدن إرادته في هذه الحياة الدنيا، وهذا التصور للحياة هو الذي يناسب الحياة الإنسانية ويعكس حقيقة تركيبتها ومسيرتها وكيان الفطرة

---

(١) رواه الطبراني بنحوه.
(٢) رواه البخاري.
(٣) رواه مسلم وأحمد.
(٤) رواه البخاري.
(٥) رواه البخاري.

فيها، فلا توازنًا ولا استقرارًا ولا سلامًا نفسيًا إذا لم تحقق حياة الإنسان إلاّ الأطماع والشهوات الدنيوية لتصبح بذلك حيوانًا سائمًا يشقى للحفاظ على حياة لا تبقى، لا يعلم على وجه الحقيقة كيف جاءت، ولا يعلم لماذا جاءت، ولا يعلم أين تذهب ولا كيف تنتهي، وهو يدرك أنها تأتي وأنها تذهب، ولكن عقله المحدود المكدود لا يستطيع على وجه اليقين أن يعلم الغاية التي تسعى إليها، والمقصد الذي تقصده من وجودها على هذه الأرض.

والحياة الإنسانية الدنيوية الفردية بكل ما يعتورها من أحداث وآفات وتقلبات وابتلاء بالخير والشر واليسر والعسر، لا يمكن أن ترضى وأن تقتنع وأن تستقر إذا لم يكن لها بُعدٌ فيما وراءها، يصحح ويعدل ويثيب ويعاقب. وإلاّ فأيّ حياة إنسانية هي، ستكون حياة الحيوان لاشك أفضل وأسعد، إذ ليس للحيوان إدراك ولا ضمير يفتقد بهما معاني العدل والإنصاف في هذه الحياة.

إنَّ التصور الإسلامي للبعد الأخروي للحياة الإنسانية تصور هام في توازنها وفي إرساء دعائم الخير والحق والسعادة النفسية، وفي مقاومة الظلم والجور والفساد.

الحياة المسلمة الصحيحة كلها رضا ورضوان واستقرار بسبب وحدتها وتكاملها وبُعْدها الأخروي، فحياة الإنسان الدنيوية بكل جوانبها لها غاية خيّرة ومعاناته لها بعد خيّر بحسب قصدها وتوجهها، وجهده قط لن يضيع، صبرًا وشكرًا في الدنيا، وأجرًا ومثوبة في الآخرة، ثقةً بالله وبعدله وحكمته، وذلك زاد المسلم الحق في مسيرة الحياة ومواجهة عنائها وبلائها وامتحانها، فهو نفس راضية شاكرة قانعة عاملة على كل الأحوال، وما ذلك إلا لأن حياته الدنيوية لها جوانبها المتكاملة ذات الغاية الخيرة كما أن لها بُعدًا أبديًا أخرويًا مأمولاً.

إنه لا يصعب فهم الاختلال والالتواء والتدهور والمعاناة التي تنال الشخصية والسلوك والصحة النفسية والاجتماعية للفرد والمجتمع المسلم، إذا أصاب فكره أو سلوكه وكيانه ما يؤثر على تصوره لهذا البعد الروحي الأخروي وعلاقته به ومآله عند بلوغه.

هذا البُعد الأخروي ليس قضية ثانوية، ولكنه عميق له آثاره النفسية والمادية والحضارية على الفرد والمجتمع المسلم.

والإسلام في مفهوم الوحدة في كيان الإنسان، لا يرى تعارضًا بين البُعد الفردي في حياته والبُعد الجماعي، فكلاهما حقيقة في كيانه وحاجته، وكل له دوره وأبعاده وآثاره، وهي في حياته حقيقة مادية ومعنوية، فالجماعة الإنسانية معنًى ومادة لا وجود لها إلا بأفرادها، كما أن الفرد لا وجود ولا بقاء له إلا بالجماعة الإنسانية، والوجود الإنساني مادي ومعنوي هو نتيجة لهذين البُعدين، والإنسان وجود يتميز بهذه المميزات التي هي ثمرة لما أودعه الله من فطرة ومن عقل وإدراك وضمير وإرادة. وما جَبَله عليه من محدودية وضعف وحاجات، فمن خلال رعاية الجماعة الإنسانية لحاجات الفرد المادية والمعنوية، وبما تقدمه من تعليم وتدريب ورعاية، ينمو الفرد ويحصل على حاجته ومقومات وجوده واستمراره، ويجني ثمار جهده، ولكنه بعد كل ذلك يبقى بإرادته وضميره ومسؤوليته فردًا يتحمل وحده وتتحمل إرادته ويتحمل ضميره مسئولية وجوده ونوعية هذا الوجود وأثر هذا الوجود في الحياة والمجتمع، ولذلك فإن المفهوم الإسلامي ليس مفهوم صراع، ولكنه مفهوم فطرة لها كيانها ومقوماتها. وحاجات لها ترتيباتها وأحكامها لتستقيم الحياة بها على الخير والإصلاح ضد الانحراف والفساد، الذي تجب مقاومته ودرء آثاره والقضاء عليه، كلما أصاب أي جانب من جوانب الحياة الإنسانية. فرفْض مفهوم الصراع كأساس لنظام الكون في مقابل النظر إلى الحياة الإنسانية من منطلق الوحدة والتكامل؛ لا يعني قبول الظلم أو الجور أو الفساد في نظام الحياة الاجتماعية، ولكن يعني بناء الحياة على أسس الخلافة والخير والعدل، كما يعني بالضرورة وجوب درء الفساد ومقاومة الانحراف والتصدي لهما.

إن مايجب ملاحظته في أمور التقويم ومقاومة الفساد هو التفرقة بين ماهو أمرٌ إلهي كلّيٌّ صريح محكم، وماهو رأي وتفسير واجتهاد، فما كان تفسيرًا ورأيًا واجتهادًا فمردّ القرار فيه وضوابط النظام العام ترجع بشأنه إلى جمهور الأمة وأهل القرار فيها، وأهل الحلّ والعقْد فيها وفق ما يقتضيه نظامها السياسي والتشريعي، وتدل عليه مقاصد الشريعة، وذلك كأيّ أمر آخر من أمور سياسة الأمة ونظامها العام وأفعالها الجماعية، حيث لا يصح البتّ فيها إلاّ وفق قرارات شورى الأمة؛ وبالوسائل والإجراءات السياسية المناسبة التي تلمّ بأبعاد القضايا المطروحة وآثارها وتدبر الأمر وتبدي الرأي

وتشاور بشكل شامل ناضج حكيم معبر عن قناعة الأمة ومحلّ لمتابعتها ودعْمها ومساندتها.

ب ـ الغاية والقصد في نظام الكون والحياة

سبق أن تحدثنا في منطلقات المنهجية الإسلامية عن غائية الوجود كمنطلق من منطلقات تلك المنهجية، يهدي جهود البحث العلمي الإسلامي في وجوه العلم والمعرفة كافة، ويكون فرضية أساسية من فرضيات تلك المنهجية ومكونات العقلية الإسلامية، بحيث يمكن حماية النظر العلمي الإسلامي من خداع النظر وقصور المعلومة وانحراف التوجه. فيكون النظر العلمي الإسلامي دائمًا بصيرًا بالفطرة يسير باتجاه غاية الحياة وبناء نظام الكون في الخير والإصلاح والإعمار، لا مجال فيه للفساد والانحراف والشذوذ والخرافة والكفر والإلحاد والضلال:

﴿ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك﴾ آل عمران: ١٩١

ج ـ موضوعية الحق والحقيقة في طبائع النفوس والعلاقات الاجتماعية الإنسانية

والفكر الإسلامي بمنطلقاته ومفاهيمه المنهجية في التوحيد والإيمان بالله وبغائية الوجود الخيّرة، يلتزم مقدمة أساسية في نظرة العلمي في أي حقل من حقول المعرفة والعلم، وهذه المقدمة الأساسية العامة هي التيقن بأن الحق والحقيقة والصواب والخطأ والخير والشر حقائق موضوعية يجب معرفتها والسعي إلى إدراكها في ضوء ما أودع الله الخلائق والكائنات من طبائع وسنن وفطرات، وحسبما أوحى الله به إلى الإنسان وأرشده إليه من حقائق ومن معايير نزلت بها الرسالات وأرسل بها الرسل.

إن الرؤية لهذا المنطلق كالعقل المسلم عقل علمي يسعى للمعرفة على شروطها وحسب معطياتها الموضوعية لا على أساس من الأهواء والنزوات والضلالات، فلا يطمئن له فيجتهد ولا يعمل بشبهة طريق... [illegible]

﴿ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن﴾ المؤمنون: ٧١

﴿ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله﴾ القصص: ٥٠

﴿أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم﴾ الجاثية: ٢٣

وإذا كانت جزئيات البحث في العلوم الطبيعية والتقنية تجبر العقل المادي والمعاصر على التزام بعض جوانب العلمية والموضوعية في ميدان هذه العلوم، إلاّ أن هذا العقل قد يضل في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتحول في كثير من الأحيان إلى شيطان مريد، لا يبحث عن الحقيقة الموضوعية ولا عن الحق الموضوعي في كيان الإنسان وفطرته وعلاقاته وغاياته ونظامه الاجتماعي، وما يقتضيه الحق وتقتضيه الحقيقة الموضوعية في هذا الوجود؛ ولكنه ينطلق من منطلق الهوى والنزوة، وجهْل الغاية والمقصد، لينظر وينتقي ويبرر ويضل، ويسعى لتبرير الانحرافات باسم العلم وباسم البحث العلمي؛ فنرى كل يوم مدارس تقوم ومدارس تسقط، ونظريات تعلن ونظريات تفشل، والمجتمع في حيرة وغمٍّ وتخبط وقلق، لا يجد لآفات حياته وتمزق عُرَى أواصره، وانتشار الجرائم والفواحش والآفات في جنباته من مخرج، ولا إلى إجابة شافية مقنعة من سبيل.

والبحث العلمي الاجتماعي المادي الذي ليس له من الهداية الإلهية نصيب، نراه بدلاً من أن يعترف بأن من أهم أسباب عجزه وقصوره أنه يفتقد دليل العمل الكلي الصحيح والوجهة السليمة، وأنه إنما ينطلق بعجز منطقه وقصور إدراكه من الأهواء والنزوات والرغبات العمياء؛ فإننا نجده يحتج بصعوبة الدراسة الاجتماعية وتعقيد مجالاتها وتعدد العوامل التي تتناولها، كمبرر وحيد يبرر به تخبط بحثه، وضلال سعيه، وفشل منهج دراساته، وانحلال عرى مجتمعاته. إن صعوبة الدراسة الاجتماعية تتفاقم، وجهودها تقصر، وثمارها تفسد إذا ضل توجهها وأخطأت غايتها وفقدت ضوابط حركتها ومسيرتها، فلابد أن تفشو في مجتمعاتها المادية وتلحق أممها بمن سبقها من الأمم التي ضلت واتبعت الأهواء وعمّ فيها الانحراف والفساد.

والعلم الاجتماعي الذي يعتمد العقل الإنساني وحده مصدرًا للمعرفة وموجِّها للبحث، لابد أن يضل وأن ينحرف، لأنه وحده غير مؤهل لإدراك الحقيقة الموضوعية الكاملة والغاية الموضوعية المقصودة في النفوس والطبائع الإنسانية، وذلك كما يهدي إليه حسُّ الفطرة السليمة من أمور الكليات الربانية وخصائص عالم الغيب. وإرشاد الوحي والرسالات الإلهية لاستكمال أدوات العقل الإنساني ومنطقه المحدود وإدراكه

الجزئي، أمر ضروري حتى يستطيع أن يستكمل عدته، فلا يحرّم طيبًا ولا يحل خبيثًا ولا يقصد إلى شر ولا يسعى إلى فساد.

إن الخلفية المعرفية الغربية التي لا سند لها من علم إلهي، نتيجة ما أصاب أديانها ورسالتها من تحريف شوّهها، وأفقد الثقة بها، تفسر لنا هذا الوضع العلمي الضال القاصر في مجالات الدراسات الاجتماعية، وتفسر لنا تراجع إرهاصات الفطرة السليمة التي عرفت في الغرب في عصر النهضة باسم مدرسة القانون الطبيعي. وقد أخذت تستلهم مفاهيم الفطرة في موضوعية الحقيقة وموضوعية الغاية والقصد في الحياة والمجتمع، ولكنها توقفت عن النمو وتراجعت حينما لم تجد السند الضروري لنموها من مصدر العلم الكلي وهو الرسالات الإلهية الصحيحة الموثقة. وذلك أن الرسالات الإلهية التي يقوم عليها المجتمع الغربي قد حرفت وقضي على نقائها ومصداقيتها، وانقلبت في كثير من الجوانب الى عقبة ومصدر خرافة وضلال بدل أن تكون مصدر هداية وإرشاد. إلى جانب ما أصاب الغرب والحضارة المعاصرة من غرور نتيجة النجاحات التي حققتها بما تقبلته من معارف ومناهج وضوابط أخلاقية وأسرية جاءتها من مناهل الحضارة الإسلامية ثم أخذت بعد النجاح تبتعد عنها.

إن البحث العلمي الاجتماعي الإسلامي ينطلق في ثقة إلى النظر في الحياة والخلائق والكائنات والفطرات والطبائع في كل شيء باحثًا عن الحقيقة الموضوعية، ويسعى إلى اقتفاء أثرها بإرشاد الوحي ومقاصده وغاياته وقيمه وكلياته، وبذلك لا يضل سعي الإنسان ولا ينحرف توجهه ولا ينزلق إلى الأهواء والنزوات والضلالات باسم الاتباع والتحرر والتقدم وغيرها من الكلمات الجوفاء البراقة التي لاينال الناس منها إلا التمويه والتخدير والضلال.

ومما سبق فإنه لا عجب ألاّ تُحقق الحضارة المادية المعاصرة في الحقول الإنسانية والاجتماعية ما حققته في الحقول التقنية، ولا عجب أن يقابل تقدمها وإنجازها التقني فشل وعجز في بناء الحياة والعلاقات الاجتماعية والأسرية والإنسانية، وأن تغرق مجتمعات تلك الحضارة في خضم الخوف والقلق والصراع والتخبط الذي يهدد كيانها لعجز العلوم والفلسفات الغربية عن السير باتجاه الغاية والحقيقة الكلية

الموضوعية في كيان البشر وطبائع النفوس كما أراد الله أن تكون، عامل هدى وإصلاح ورشاد لا عامل استكبار وفساد وضلال.

إن موضوعية الحق والحقيقة مفهوم حَرَكيٌّ حي، يجعل العناصر والعلاقات تحكمها فطرة وسنن وطبائع وقيم، تميز بين ماهو صواب وحق صحيح، وبين ماهو فساد وشر بوار، دون التفات إلى السفسطات العقيمة الضالة، لبعض العقول المريضة التي يرتفع صوتها باسم العلم والبحث العلمي في انتقائهم وفي تصديهم وتبنيهم وتطلعهم وتخيلهم للنماذج البشرية المريضة المتخلّفة الشوهاء، واستخدامها منطلقاً للجدال المضلل بقصد التهوين من شأن المعايير الأساسية للحياة والمجتمعات والحضارات، وتحطيم تلك المعايير والقيم والمبادىء السوية حتى لم تعد تلك العقول تجد غضاضة في الدفاع بوقاحة وقوة عن الممارسات الشاذة والنماذج المنحرفة بأي دعوى كانت ولو كانت ممارسات شراذم بدائية قليلة منعزلة في ظلمات الغابات أو على قمم الجبال أو في أوحال المستنقعات، إنها لن تجد دليلاً على عدم إطلاق اضطراد الحق والصواب والخير وعلى وجود الشذوذ والشر والانحراف لحنًا في القول، وتغييرًا في الأسماء، وتحريفًا في النعوت والصفات، وكأن على البشرية بذلك أن تعتبر تلك النوادر الشاذة معيارها في الإدراك والسلوك والتعبير عن الفطرة الإنسانية والرؤية الحضارية، وليس لمثل هذا الفكر والمنهج القاصر الأعمى المنحرف، إلا مزيدًا من التخبط والضلال والفساد والجريمة والانحراف، تغوص في أوحالها المجتمعات الغربية، وتنهدم بها عرى الروابط الاجتماعية والأسرية، وتنعدم القيم الخلقية والحضارية التي ارتكز إليها بناء هذه المجتمعات واستمدت أسسها من آثار الفطرة والرسالات السماوية والحضارة الإسلامية.

إن من أهم ما يميز البحث العلمي الاجتماعي الإسلامي عن مقابله غير المسلم، أنه بحث رشيد الوجهة والغاية والمقصد، لا يضل ولا يتخبط ولا تنحرف به الجزئيات والأهواء عن جادة الحق والصواب، فهو على كل الأحوال إنما يتجه إلى مقاصد الخير والنفع، وإنما يحقق التناسق والتكامل والبناء، ويحمل في طوايا تكوينه ضوابط مسيرته وقواعد إنذاره المبكر، فيتابع مسيرته في ثقة وهداية دون أخطاء جسيمة ومحاولات عقيمة، وخزعبلات سقيمة، باسم العلم والحرية والتجربة. فما هو فساد وعدوان

وظلم وإسراف وطغيان واستكبار يبقى في مقياس القيم والمبادىء على كل الأحوال فسادًا وعدوانًا وظلمًا وإسرافًا وطغيانًا واستكبارًا مهما أُلبس من ألقاب العلم وزيف من حيل الجدل.

الفصـل الخامـس

في مقدمات العلوم الاجتماعية

في مقدمات العلوم الاجتماعية

إذا كانت هناك منهجية عامة ومقدمات عامة للنظرة الإسلامية في مجالات المعرفة وكلياتها، اجتماعية كانت أم تقنية، فإن هناك مقدمات وكليات وقضايا منهجية خاصة في كل مجال، تختص به . وعلى الباحث المسلم في كل مجال أن يتبين هذه الخصوصيات وأن يرصدها حتى يميز ذلك المجال عن غيره من مجالات المعرفة فيتمكن من الأداء وفق حاجاته، ولا تختلط عليه القضايا ولا تتداخل الأدوار ولا تضيع الجهود.

ومنذ البداية نرى أن تبدأ الدراسات العلمية الإسلامية الناشئة بهذا التمييز، وأن توضح دوافع هذا التميز ومدى ما يمثله من رؤية إسلامية، وما يستجيب له من حاجات وضرورات، وما يقدمه من منافع وثمار. ولاشك أن هذا التمييز والتقسيم سوف ينمو ويتطور بنمو البحث والدراسة، وبتطور المجتمعات والحاجات والإمكانات والتحديات.

وهناك عدد من المجالات يجب التنبه ــ منذ البداية ــ إلى طبيعتها وطبيعة المناهج والوسائل اللازمة لها، ضمن إطار المنهجية الكلية للمعرفة من منظور إسلامي، وهذه المجالات هي مجالات النصوص في الكتاب والسنة، والحفاظ عليها، ومجالات المقاصد والغايات وحسن التلقي عن الوحي والرسالة، ومجالات فهم الطبائع والفطرات الإنسانية والاجتماعية وسلامة التعامل معها وتوجيهها إلى غاياتها الخيّرة، ومجالات الأنظمة والسياسات الاجتماعية ومهمة بنائها وتطويرها وتحقيق الغايات والمقاصد الإسلامية فيها، ومجالات السنن والطبائع في الكائنات والمواد وحسن استخدامها والإفادة منها.

وكل مجال من هذه المجالات يتفرع بطبيعة الحال إلى حقول وعلوم مختلفة تتكامل في النهاية لكي تقوم عليها علوم الكتاب والسنة، وعلوم المقاصد والغايات،

وعلوم دراسات الفطرة الاجتماعية، وعلوم الفطرة الفيزيائية والمادية والتقنية، وعلوم التنظيم الاجتماعي، وعلوم الفنون المعنوية والمادية الأدبية والجمالية.

ويهمنا في بداية مسيرة المعرفة الإسلامية وجهودها للبناء العلمي الشمولي؛ أن نتبين أولوية وأهمية مجال ما يسمى في المعرفة الغربية المعاصرة باسم العلوم السلوكية ويقصد بها علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإنسان. فمن المهم البدء بإسلامية مجالها وتقديم قضاياها الأساسية من منظور إسلامي، لأن هذه العلوم هي التي تمثل في منهج المثقفين والدارسين اليوم مجال دراسات الطبائع والفطرات الإنسانية والاجتماعية. ومفهوم الإنسان والفرضيات الأساسية عن طبيعته ومكوناته وتوجهاته واحتياجاته، وتأتي هذه المجالات العلمية والاجتماعية والإنسانية والفلسفية متأثرة بهذه الفرضيات والتوجهات.

إن إسلاميّةَ العلوم الاجتماعية والإنسانية كالتربية والسياسة والاقتصاد وعلم الإدارة والإعلام، وفَلسفة هذه العلوم كلها، هي مجالات تقوم في أساسها على فرضيات العلوم السلوكية ونتائج أبحاثها ومفاهيمها الخاصة بطبيعة الإنسان ومعنى وجوده وحاجاته وأنماط سلوكه وتصرفاته. فإذا لم تقرر في هذه المجالات أولاً المفاهيم والفرضيات الإسلامية ومقومات المنظور الإسلامي فلا سبيل إلى إسلامية كاملة صحيحة مستقيمة لأي علم منها. ولابد للباحث من الوقوع في التناقضات ومن زلل الفهم والرأي وتعثر المشورة والحل.

إن جهود إسلاميةِ مختلفِ العلوم الاجتماعية تتوقف كشرط مسبق على سلامة مفهوم الباحثين للفطرة والطبيعة الإنسانية، وحركية العلاقات الإنسانية، وهذه العملية إنما تتم في مجال العلوم السلوكية. فإسلاميتها خطوة أولى أساسية لإسلامية العلوم الاجتماعية الأخرى كالتربية والسياسة والاقتصاد. وإذا كانت جهود العمل على إسلامية مجالات التربية والتنظيم السياسي والاقتصادي من أولويات عمل الأمة؛ فإن إسلامية العلوم السلوكية خطوة نحو إنجاح تلك الجهود. وأُولوياتها إنما تستمد من تلك الأولوية والأهمية. .

ولبلوغ الغاية في إسلامية هذه المجالات والعلوم فلابد من إقامة البرامج والمراكز

والأقسام للدراسة والبحث في هذه المجالات حتى يبلور العلماء والمفكرون المسلمون الرؤية الإسلامية الصحيحة فيها.

١ ـــ الإسلامية وعلم التربية

في غمرة البحث عن مخرج والوصول إلى حل، بعد أن أعْيت المسلمين الحيل، واستعصى عليهم الحل لمشكلةً ضعفهم وتخلفهم، وبعد أن خاب أملهم خلف طلب العلوم الفيزيائية، والعسكرية، والقانونية والسياسية، أقبلوا على علوم التربية، والإدارة، والاقتصاد، ثم كان آخر ما أقبلوا عليه، هو علوم الإعلام.

وفي صحوة الفشل الذريع على جهود التغريب والتحديث من منظور غير إسلامي، وما أحدثه ذلك من رد فعل إسلامي في كيان الأمة، اتجهت أنظار المسلمين إلى مفهوم الأصالة والتزام الإسلام في حياة الأمة ونظامها الاجتماعي طلبًا للخلاص وتمكنًا من القوة والقدرة، وكان من أهم مظاهر هذا التوجه، العمل على إسلامية بعض العلوم الاجتماعية التطبيقية الهامة كالاقتصاد والإعلام، وإنشاء الأقسام ومراكز البحث العلمي لخدمة ذلك الغرض.

ولاشك أن الغاية من هذه الجهود هي غاية سليمة، ولكن من المهم أن هذين المجالين هما من مجالات الوسائل. ورغم أن صلاحهما مطلوب ولا يمكن للحياة الإسلامية أن تستقيم دون بنائهما من منظور إسلامي، إلا أن أي جهد يبذل في مجالهما لن يستطيع المجتمع المسلم أن يجني ثماره إذا لم تستقم تربية الفرد المسلم وتستقم نشأته وتكوينه النفسي، وحتى يستقيم تنظيم المجتمع المسلم وتصلح مؤسساته السياسية ليضع إمكاناته بقوة وفاعلية في خدمة غاياته وتوجهاته.

ولذلك يجب أن يحظى مجال التربية والدراسات التربوية ومجال التنظيم السياسي، والدراسات السياسية ـــ فضلاً عن العلوم السلوكية ـــ باهتمام جهود العاملين المسلمين. وهذا الاهتمام يمكن أن يتمثل في إقامة المؤتمرات والندوات العلمية والبرامج ومراكز الدراسات والأقسام العلمية للبحث والدراسة المتخصصة.

ولعل من المفيد وقد بلغنا هذه المرحلة أن نوجه النظر إلى أن من أهم المعالم البارزة للشخصية الإسلامية في عصورها المتأخرة، المغايرة والتناقض بين ما تدعيه

كوادر الأمة والعاملون فيها، وبين ما يتحقق من سلوكها وطاقاتها وإمكاناتها.

وعلى الرغم من أن المسلمين على قناعة راسخة بسمو الإسلام، وعلى الرغم من أن الأمة الإسلامية هي حاملة رسالة الإسلام للناس، وعلى الرغم من أن مبادىء الإسلام وقيمه وتصوراته الكلية لا تدانيها قيم ولا تصورات كلية أخرى، ومع ذلك فإن الأمة الإسلامية لا تتمثل الإسلام أو تعكسه في حياتها وأنظمتها وممارستها بشكل جيد أو مقبول، بل إنه لا يكاد يتجسد لها كيان، ولا يكاد يكون الإسلام في حياة أهله إلا أسطورة مثالية يتغنون بها، ويحلمون باليوم الذي ستسطع عليهم وعلى الإنسانية شمسه الدافئة الوضاءة المشرقة.

وحتى الممارسات الفردية والتجسد المحدود للقيم والغايات والصفات والسلوك الإسلامي الصحيح في حياة المسلمين، فإنه كثيرًا ما يكون على غير نمط متكامل سليم، فيؤدي إلى اختلال التركيب وجهل التناول، حتى تفقد تلك النماذج قدرتها على التأثير والعطاء. وكثيرًا ما ينجم عن ذلك نماذج مختلة قاصرة عن صفات التكوين والأداء اللازم للشخصية الإسلامية الناجحة القادرة النافعة.

ولعل من المفيد أيضًا في هذه المرحلة من الحديث في المنهجية والمقدرات أن نركز على بعض الجوانب الأساسية التي تساهم في ظاهرة الأزمة الإسلامية، ومفارقات معدنها ودعواها وواقعها.

إن من يدرك حال الفكر الإسلامي التربوي في العصور المتأخرة وسطحيته، يدرك أن معضلات التربية في المجتمع المسلم لا يمكن حلّها ولا التصدي لقضاياها بالعمق والجرأة والمصابرة والمعاناة اللازمة إلاّ بنشأة علم منهجي ودراسة علمية منظمة مستمرة، وليس بالتأملات الفكرية العشوائية المحدودة.

فرغم أن تأملات الفكر الإسلامي عن قضايا التربية الإسلامية تصور لنا الغايات الخيّرة التي يسعى إليها الإسلام والتي يجب أن تغرس في النفس ؛ إلا أننا نلاحظ أن غيبة الدراسة المنهجية العلمية في ميدان العلوم السلوكية، وبالتالي البشرية وطبائعها وكيفية تكوينها ونموها، ومراحل تطورها التي لا تقل عن مراحل تطور الجسد ونموه، إن لم تكن أكثر دقة وتعقيدًا وأشد حاجة للدراسة والفهم والرعاية والبناء والتقويم.

لهذا النقص والقصور في المعالجة العلمية المنظمة لمجال التربية الإسلامية، نلاحظ أن غرس القيم والمبادىء والتصورات الإسلامية الأساسية في نفوس الناشئة، لا يتم بأسلوب يناسب حاجة تكوين نفوسهم والمرحلة التي يمرون بها، وإنما يتم على نمط واحد، وذلك النمط ــ إن يصلح في شيء منه ــ فإنما يصلح للبالغين مبلغ الرجال من أمثال أبناء قبائل العرب الذين اكتمل بناؤهم النفسي وأراد الرسول ﷺ أن يوجه إليهم من الخطاب ما ينضج نفوسهم، وأن يبصرهم في خطابه عواقب إعراضهم ومكابرتهم وانصرافهم عن الحق، ومنهم زعماء قريش وما جبلوا عليه من قسوة وكبر وجموح اتسم به على ذلك العصر خلق البداوة من أبناء الصحراء، بكل جدبها، وخشونة نمط الحياة فيها، ومخاطر العيش في ربوعها، ولذلك ارتفع صوت الوحي وصوت الرسول ﷺ في وجوههم، يقرعهم ويزجرهم ويتهددهم ويتوعدهم وينذرهم عواقب الكبر والفحش والعدوان والإفساد. فأنضجت قوة هذا الخطاب نفوسهم القوية الشماء ورشّدتها، فتحولوا من قبائل بدائية متوحشة شرسة كالسباع تتمتع بالقوة والتيقظ في قسوة وعنف، إلى قبائل وجيوش ومجتمعات قوية منضبطة ذات رسالة ومفاهيم حضارية كونية سامية، ميزتها عن سواها من القبائل الغازية وموجات الفتوحات البدوية البربرية على مر التاريخ، مثل موجات قبائل المغول والجرمان وسواهم من القبائل البدوية الغازية. فتميزت قبائل العرب من أبناء الصدر الأول التي أنضج الإسلام رجالها بأنها قوة محررة حاملة رسالة ربانية وحضارة أسست على العدل والإصلاح والإعمار.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن أسلوب الخطاب الذي وجهه القرآن الكريم من خلال الرسول ﷺ إلى قبائل العرب ورجالات قريش، أمثال أبي لهب وأبي جهل هو الغالب على أسلوب الخطاب الذي ما زال كثير من المربين المسلمين يوجهونه إلى الناس كافة لأغراض الوعظ والتربية، دون تفرقة تذكر بين أحوال المخاطبين، حتى في خطاب الناشئة من أبناء المسلمين بغرض التربية والتعليم الإسلامي، دون وعي منهم، رغم اختلاف حاجة الصغير وتكوينه والمراحل التي يمر بها بناؤه وتكوينه النفسي والذهني، عن حاجة اليافع والبالغ مبلغ الرجال والنساء.

فخطاب البالغ من البشر في شئون العقيدة والتوجيه والتهذيب خطاب عقلي

بالدرجة الأولى، يهذب وينضج الغايات والمقاصد ، ويؤهل القدرات والإمكانات العقلية والذهنية لأداء أدوارها الحياتية نحو الغاية الصحيحة، أما خطاب الصغار في تلك الأمور فإنه بالدرجة الأولى يكوّن وينشىء الطبائع والطاقات النفسية التي سوف يتصف بها الفرد في مستقبل حياته، ولهذا يقول الرسول ﷺ: «فخياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا»[1]. فمتى نشأ نشأة قوية فاعلة سليمة فسوف يكون عليها في كل أحواله، وسيكون فقهه ورشده هو الذي يوجه تلك الطاقة والقدرة النفسية نحو غايات الخير والإصلاح دون سواها من الغايات.

إن الخطاب التربوي التوجيهي إلى الصغير هو بالدرجة الأولى عملية تكوين وبناء نفسي أساسي، أما الخطاب إلى اليافع فعملية خطاب وعظي وتوجيه ذهني وعقلي، ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «اللهم أعزَّ الإسلام بأحبّ الرجلين إليك، بعمر بن الخطاب أو بأبي جهل بن هشام»[2]. لما رأى في الرجلين من صفات القوة والشجاعة والعزم. وذلك أن التكوين والتربية النفسية والمعدن والجوهر النفسي القوى الجيد هو أمر يختلف عن المطالب والغايات. فالشجاعة والإقدام هي أمر غير الغاية التي يوظّف الفرد من أجلها تلك الشجاعة وذلك الإقدام، وكذلك الإخلاص والصدق والصبر وسوى ذلك من الصفات والمكونات النفسية، هي غير الغايات والأهداف التي يوظف لها الأشخاص تلك الصفات والطاقات النفسية، ولذلك فالرجال أصحاب المعادن والتكوين النفسي القوي الجيد هم نفس الرجال ونفس المعادن والتكوين النفسي القوي الجيد سواء في الجاهلية أو في الإسلام، لا يختلفون إلاّ في الغاية والمقصد. فمقاصدهم الخيّرة الإصلاحية في الإسلام غير مقاصدهم في عدوانية البداوة الجاهلية ومحدودية أفقها الإنساني والحضاري. والمعدن والطاقة النفسية القوية المتفوقة هي التي توخاها الرسول ﷺ وهو يطلب للإسلام العزة بأحد العمرين. وكذلك كان الأمر، فكان العمران هما بطلي الإسلام والجاهلية، بطل الإسلام كان الفاروق عمر بن الخطاب، وبطل الجاهلية كان أبا جهل عمرو بن هشام

---

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه أحمد في مسنده، والترمذي في سننه.

إن رجل الدفاع والحرب لا يختلف بالضرورة عن رجل العصابة والسلب في معايير الأداء والقدرة ولكنه يختلف حتمًا في معايير القصد والغاية. ومرجع هذه الطاقة النفسية والصفات الشخصية التي تتسم بالقوة والإخلاص والتفاني إنما ترجع إلى جهود التربية التي تبذل لتنشئة الصغار من أبناء الأمم.

إن أسلوب الخطاب وتأثيره في البناء النفسي في مراحل الطفولة مرحلةً إثْر مرحلة، وعامًا إثر عام، وطورًا إثر طور، على نحو ما نرى من تطور الجسد ونموه؛ هو من أهم أمور التربية التي يجب أن ندرك طبيعته ومدى تأثيره في بناء نفسية الطفل، وأن نُعْنى بمعرفة صفات هذا الخطاب ووجوه اختلافه عن أسلوب خطاب البالغين ووعظهم وتوجيههم وتدريبهم.

إن الطفل الناشىء يحتاج منا ولا شك إلى خطاب يبني ويكوّن ويغرس في نفسه الصفات والطاقات النفسية الإيجابية التي تدفعه إلى الثقة بنفسه والرغبة في أداء مهمته في الحياة والاعتزاز بها، والشوق إلى النجاح فيها، ومعرفة أسرارها، بما يجعل شخصيته تتجلى بالقوة والثقة والاعتزاز والمبادرة وما يتصل بها من صفات لازمة لنجاح الأمة في أداء مهمتها في الخلافة.

إن من المهم أن نجنب الطفل في مراحل تكوينه النفسي خطاب الإرهاب والتخويف السلبي المدمر للطاقات النفسية اللازمة لصفات الشجاعة والثقة والاعتزاز والمبادرة، وأن ننهج في تربيته وفي الإجابة على تساؤلاته منهج الحب والتشجيع فيما يتعلق بمفهومه ونظرته وعلاقته بالله سبحانه وتعالى الحق العدل الودود الرحمن الرحيم، بحيث يقبل الطفل في قوة وفي صبر وفي تشوق وفي حب على الله سبحانه وتعالى وعلى الحياة ودوره فيها وعلى الدار الآخرة ولقاء الله فيها، أي أن تلقين الصغير لمبادىء الدين وقيمه وغاياته وعقائده يجب أن تكون في مراحل التكوين الأولى إيجابية تنمي مشاعر الحب والشوق والتطلع والإنجاز، لأن من يحب ويتطلع ويعتز يقبل ويؤدي ويتفانى ويضحي ويصبر، أما من يخاف ويرهب فهو يحذر وينفر ولا يعمل إلا بالحد الأدنى وتحت ألوان من الصراع والتمزق النفسي المستمر والذي يلازمه طوال حياته نتيجة مشاعر الإرهاب التي تنفره عن الاقبال من ناحية وتدفعه الى الخضوع والإذعان من ناحية أخرى، فيكون التكاسل وعدم الانتظام والتقصير والتفاوت والتناقض

والأداء بالحد الأدنى وعلى غير حماس أو اتقان. وهو ما نلحظه من صفات أكثر المسلمين في العصور المتأخرة.

وإذا تدبرنا ديننا الحنيف أدركنا المكانة الخاصة للمسلم عند رب العالمين، وأنه على كل الأحوال مصيره إلى الجنة «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق»[1] فالطفل المسلم غير مكلف ولا محاسب إلا حين يبلغ سن النضج، فلا يجب أن نتعجل نمو الطفل وأن نحمله ثقل المسئولية قبل أن يصبح معدًا لها مكلفًا بها، فخطابه يجب أن يكون خطاب حب وتبشير، ينمّي صفات القوة والثقة والاعتزاز والمبادرة والإقبال على ما كانت عليه سيرة حياة الرسول ﷺ في رعاية الأطفال وحبهم وتقريبهم وإزالة أسباب الرهبة من نفوسهم، والتي من نماذجها خطابه لابن عباس، وحمله لابنة ابنته على المنبر، وهو يخطب، وصبره على ابن ابنته وقد علاه في سجوده وهو إمام بالمسجد. ومعاملته لأنس بن مالك وخطابه للأعرابي بشأن خشونة تعامله مع أبنائه الصغار.

إن خطاب المسئولية والتكليف إلى الناشيء من أبناء المسلمين له مرحلة مناسبة، وعندها سيكون لهذا النوع من الخطاب أثره الإيجابي في الإنضاج والترشيد، كما كان أثره مع أصحاب رسول ﷺ الذين أسلموا وقد بلغوا في الجاهلية مبلغ الرجال كأبي بكر وعمر وخالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص وأبي عبيدة عامر بن الجراح وكثير سواهم.

فالتربية الإسلامية على أساس المنهج العلمي وضوابطه يجب أن تتصدى لفهم النفوس والطبائع ودراستها ورصدها ودراسة ورصد مراحل النمو التي تمر بها النفوس وآثار التفاعلات والعلاقات التي تتعرض لها وتمر بها، إنّ الأخذ بالأسلوب العلمي المنضبط في ميدان منهج التربية الإسلامية وأسلوبها ووسائلها الصحيحة سوف يغير من أحوالها المهلهلة ويجعلها بحقٍّ مدرسة علمية لها غاياتها وأهدافها ومقاصدها الإسلامية البيّنة الخيّرة، ووسائلها ومناهجها المؤثرة الفعالة، التي تحقق في الواقع الحياتي والاجتماعي الأهداف والنماذج والأجيال التي تسعى إلى تنشأتها وإعدادها للحياة وإدارة الكون ورعايته وإعماره.

إن المدخل الصحيح إلى التربية الإسلامية ليس هو أساوب التخويف والإرهاب

وإشاعة الهلع ولكنه أسلوب المحبة والرغبة بدءًا بمحبة الله الخالق الحق الرحيم والرغبة فيما يحب من الخير والحق والعدل، وبمحبة الحياة ومهمة المسلم فيها كما أرادها الله خلافة خير وحق وعدل وإصلاح والرغبة في العمل على ما يؤدي إليها، وبمحبة الجهاد المخلص أداء للرسالة واعتزازًا بها، وبمحبة لقاء الله الحق الودود والنظر إلى وجهه الكريم في الدار الآخرة التي هي دار نعيم مقيم للمؤمنين العاملين.

فإذا ما بلغ الصغير مبلغ التمييز وخطا نحو الشباب والتكليف والمسئولية أخذه المربي بالنصح والتبصير بالعواقب والمسئوليات والآثار المترتبة على الأفعال، فيمكّن من نفسه حسّ المسؤولية ، وحسّ التصرف، وضبط النفس، وحسْن الأداء، واحترام الحقوق ، وتقديس الحرمات، والسعي في الأرض بالعدل والإصلاح. وبذلك تتكامل في بناء النفس المسلمة معاني التبشير والتحذير وتتكون القوة الخيّرة الفاعلة المنضبطة وتتكاملان.

في حقل التربية أكثر من سواه نرى أهمية تكامل الغايات الإسلامية وتوجيهات الوحي ومقاصده مع جهود النظر العملي والتدبر العقلي في ميدان الدراسات الاجتماعية وسعيها لتفهم الفطرات والطبائع التي أودعها الله في النفوس.

فتكون الدراسة العلمية للفطرات والطبائع والعلاقات الإنسانية وسيلة فعالة لتحقيق مقاصد الإسلام وغاياته.

وتجربة الفكر الإسلامي في عصوره المتأخرة في حقل التربية الإسلامية تبرهن لنا أنه لا يكفي أن نقصد الخير بل لابد لنا من معرفة الدروب التي نسير فيها ليتحقق الخير.

ولعله من المهم أن نذكر أنه حتى بعد انقضاء عهد الخلافة الراشدة فإننا نجد أبناء رجال قريش كانوا يبعثون إلى البادية لينشئوا فيها على صفات بداوة العرب في تلك العهود، ولم يكن أثر تربية البادية والبداوة وتنشئتها على الصغار تتعلق بالأمور البدنية فقط، ولكنها أيضًا تتعلق بالآثار النفسية. فينشأ الصغير حرًا طليقًا قوي النفس، لا قيود ولا قوالب ولا إرهاب ولا ضغوط تمنع نمو طاقة القوة والقدرة والشجاعة عنده في تلك المرحلة المبكرة من تكوين النفس الغضة، فتنشأ نفسه قوية شجاعة منطلقة غير هيابة، وكذلك كان يفعل عامة الملوك والأمراء في عصور بناء دولة

الإسلام وحضارته في إعداد أبنائهم وتكوين نفوسهم وتأهيلهم للقيادة بكل حاجاتها من القوة والإقدام والشجاعة. وحين يكتمل أساس بنائهم النفسي ويصلب عودهم على الصفات النفسية المرغوبة يستقدمونهم إلى الحواضر وإلى المدارس ويوضعون بين أيدي المعلمين والمهذبين والمؤدبين لكي ينالوا ألوان المعرفة ويتلقّوا آيات النصح والإرشاد والتهذيب والإنضاج فتكتمل تربيتهم ويتحلوا بنصيب عالٍ من القدرة والشجاعة والعزة والعلم.

ومن المهم في مقدمات علم التربية الإسلامية أن يدرس الباحثون منهج الرسول ﷺ ، لا في كليات أقواله وتوجيهاته لأمته فحسب، بل وبفهم صحيح لكل قول من أقواله ﷺ، والدلالة الصحيحة لذلك القول، وعدم أخذ القول على عواهنه وصرفه إلى غير معناه ودلالته الصحيحة، بل على الباحثين أن يدرسوا منهجه العلمي ﷺ الذي مارسه في تصرفاته مع الصغار من أبنائه وأبناء المسلمين وما أثر عنه ﷺ من اتباع أسلوب الحب والرحمة والصبر والأناة في تربيتهم والتعامل معهم. وأنه لم يعرف عنه ﷺ في حياته كلها ضرب الصغار بل إنه نهى على كل الأحوال أن يضرب الوجه لما في ذلك من أثر على التكوين النفسي والطاقة النفسية.

إنَّ إعادة حسابات أسلوب المنهج التربوي الإسلامي والالتزام فيه بالبحث والدراسة والدراية العلمية يجب أن نلحظه في المجالات التربوية والتعليمية كافة بما في ذلك ما نختاره للأطفال والناشئة كل بحسب قدرته ومرحلته من القراءات والمطالعات، وما نقدمه له من آيات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. علينا أن نلاحظ الأثر النفسي لهذه القراءات والمطالعات والإرشادات، وعدم التركيز فقط على مجرد القيمة اللغوية أو الأدبية أو المعاني السامية التي تحتويها، لأن المحكّ التربوي في هذه المرحلة هو الأثر النفسي الناتج عن أسلوب الخطاب ترغيبًا أو ترهيبًا، ومداواة أو مقارعة، حتى يمكن لنا أن نحقق الغاية من التربية والتوجيه على المستوى النفسي والمستوى الذهني والعقلي لكل مرحلة من مراحل نمو الناشئة.

ولامجال للظن بالتناقض بين مفهوم الإيجابية والحب والقناعة في تكوين الكيان النفسي للناشئة ومفهوم الانضباط في سلوكهم وتكوينهم النفسي، فالانضباط والنظام هو أسلوب في العمل والتصرف يكسبه الصغير والناشىء بالتدريب والتعويد والمثال

والقدوة، ويعين عليه دوافع الفطرة الإيجابية في طلب الإنجاز والنجاح والرغبة في كسب رضا من يحب ويحترم، وهي مفاهيم ووسائل لا تناقض مفهوم الحب والتشجيع والترغيب كأساس لتربية الطفل وصياغة موقفه ونظرته إلى الحياة والوجود.

يجب ألاّ يفهم الحب أنه إفساد وتدليل، وأن الإرهاب والتخويف يعني انضباطًا ونظامًا، فهذا فهم خاطىء وأسلوب عاجز، فما يجب أن نحرص عليه هو الحب والانضباط معًا وبأسلوب صحيح سليم، وهو الرغبة والقدرة والكفاية معًا حتى يمكننا أن نجعل أبناء الأمة يتمتعون حقًا بروح عمل الفريق الناجح وما يتحلى به من احترام وتقدير ومن قوة وكفاية وتضامن وتفان، ومن نظام ومن تعاون ومن حرية وانطلاق.

من المهمّ اليوم لقادة الأمة وعلمائها ومربيها وأصحاب الاهتمام بشئونها أن يدركوا أن المهمة الإصلاحية والتربوية التي يواجهونها تختلف في بعض وجوهها عن المهمة الإصلاحية التربوية التي تصدى لها الرسول ﷺ في عصر ظهور الإسلام. فالقوم الذين خاطبهم الرسول ﷺ قوم شُم أقوياء، ولكن علتهم أنهم قساة غلاظ أصحاب عصبيات وجهالات، أما الأمة اليوم وحال أبنائها وما يتصفون به من صفات، فهي أمة مريضة بأمراض الضعف وذبول الطاقة النفسية وتفشي صفات الذل والقهر وعدم الثقة وانعدام روح المبادرة والتصدي للحياة والخلافة على نحو ما أصاب بني إسرائيل من استعباد وقهر على يد الفراعنة استوجب رسالة سيدنا موسى في إصلاح نفوسهم وتحريرها بإنشاء جيل حر في بادية سيناء يتسم بالشجاعة والقدرة ليدخل الأرض المقدسة ويقيم مجتمع الإسلام والتوحيد والرسالة.

كما أن من المهم ملاحظة أن الأمة قد أصابها مرض الشكلية والعجز عن إدراك الجوهر والتعلق بالمظاهر بسبب ضمور الفكر وعدم قدرته بعد الانفصام على متابعة الواقع وفهمه واحتواء تحدياته وتقديم البدائل للتعامل الصحيح معه على نحو ما أصاب بني إسرائيل وأحبارهم فكانوا إذا سرق الفقير أقاموا عليه الحد وإذا سرق الغني تركوه مما استوجب رسالة سيدنا عيسى إلى بني إسرائيل ليشدهم إلى الجوهر وإيجابيات الحب والعناية والرعاية المخلصة في بناء النفوس ليقوم الإنسان حقًا بدوره في الخلافة ورعاية الكائنات وإعمار الأرض.

فليست المهمة الإصلاحية التربوية اليوم مهمة ترويض شعوب قوية وإنضاجها؛

وإنما هي مهمة معالجة أمة مريضة ضعيفة تفتقد صفات القوة والإقدام والإبداع والانطلاق والبذل والعطاء والمحبة والرعاية، وغير ذلك من صفات الخوف والضعف ونفسية العبيد والتظاهر والشكلية التي تكونت على مر عصور الانفصام والاستبداد والعجز الفكري والتخلف.

إنّ على علماء التربية المسلمين فهم مهمتهم فهمًا جيدًا والعمل على بناء نظرية علمية إسلامية للتربية واضحة المعالم والأهداف والأساليب، وعليهم بشكل خاص أن يدركوا الفرق بين الجوانب العقلية والجوانب النفسية في كل ما يلقى إلى الناشئة، وأن يعوا الجوانب النفسية للأمة وكيفية إصلاحها من خلال المهمة المنهجية والتربوية والتأكد أن كل ما يلقى إلى الناشئة والشباب مما يناسب مراحل تطورهم ويؤتي الثمار المطلوبة منه، ليس في مجال الإدراك العقلي فحسب، بل قبل ذلك في مجال التأثير النفسي ينطبق ذلك على كل شيء يلقى إليهم بما في ذلك كل دروس العقيدة والتهذيب والتعليم والتدريب.

من المهم في ضوء ما يكشف عنه الوحي من الأبعاد الروحية والنفسية والمعنوية والمادية للإنسان أن يقوم علماء النفس والاجتماع المسلمون بتكثيف جهودهم في مجال إسلامية علم النفس والاجتماع الإسلامي ورسم خارطة عامة للتصور الإسلامي للنفس الإنسانية والمجتمع الإنساني وإفادة المربي المسلم بهذه الجهود حتى تأتي جهوده على الوعي الكامل بطبيعة فطرة النفس الإنسانية ومراحل نموها وكيفية تربيتها والتعامل معها.

٢ ــ الإسلامية وعلم السياسة

وعلم السياسة يدور حول دراسة الظاهرة السياسية وأولويات الأمة وكلياتها ومؤسساتها العامة والأساليب التي يتم بها اختيار القيادات السياسية، وبلورة البرامج والقناعات السياسية العامة الجامعة للأمة، وإرساء أنظمتها وقوانينها وتشريعاتها، وإدارة أجهزتها وتوجيه طاقاتها وإمكاناتها.

واختيار القيادات وبلورة الأولويات والقناعات والتشريعات وتوجيه الطاقات

وتجديد بناء المؤسسات العامة وتحديد أدوارها، قضية حيوية للأمة، تستند في جانب منها على القيم والمبادىء والقناعات والتوجهات الأساسية للأمة وهو ما يمكن الإشارة إليه بأنه الجانب (الأيديولوجي) والدستوري، وفي جانب آخر تتوقف على إمكانات الأمة وطاقاتها المادية والمعنوية والحضارية ومواردها وظروف تكوين أبناء شعوبها، وكذلك على التحديات والظروف الخارجية التي تحيط بها وطاقات الأمم والشعوب التي تواجهها.

وتدور الدراسة والممارسة السياسية حول فهم هذه العناصر والعلاقات، وإدراك آثارها، وتقديم الحلول والتصورات المناسبة حول فهمها. ومواكبة المتغيرات والأحداث المستجدة على ساحتها بما يحقق للأمة الوحدة والنمو والقدرة والاستقرار.

وبذلك فالأنظمة والمؤسسات والإجراءات والتشريعات الخاصة بالحياة السياسية والحياة العامة الناجحة إنما تعبر عن مؤسسات متطورة تستهدف تمكين أفراد الأمة من الانتماء الإيجابي لها والعمل المثمر المشترك لجميع أفرادها، وتمكينهم من المشاركة في توجيه مسار حركتها في البناء والإعمار في حدود إمكاناتها، مع العمل على الموائمة بين تطلعاتها ومثلها، وعلى تكاتف الجهود لتلبية الحاجات وسد الثغرات والدفاع عن الحرمات ودفع عجلة الإصلاح والإبداع والإعمار.

إن النماذج التاريخية الإسلامية، وإن كانت لا تعتبر غاية في ذاتها — فهي ولا شك تعني مجموعة هامة من الدروس التي تُعْنى الدراسات الإسلامية السياسية بها. فهذه النماذج والمؤسسات والأنظمة لها موقعها وطبيعتها التاريخية وظروفها الخاصة ومعطياتها الحضارية. وبمثل هذا الإطار يمكن للدراسة السياسية الإسلامية أن تستفيد العظات المطلوبة من هذه الدروس التاريخية وأن تستمر في التطور والأداء بما يحقق المقاصد والمثل والغايات على أفضل ما يمكن تحقيقه بالنسبة لواقعها الداخلي وظروفها الخارجية.

ومن المهم أيضًا للدراسة السياسية العلمية الإسلامية في مجال الأنظمة الإسلامية التاريخية، ملاحظة دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وما أداة كل واحد منها في تحقيق الآثار التاريخية لتلك النماذج، ليمكن فهم الأسباب التي أدت إلى مصير تلك الأنظمة، واستخلاص الدروس والعظات الإيجابية والسلبية في كل حال، حتى يمكن

تحديد مسيرة الأمة واستعادتها لحسها الجماعي وقدرة أفرادها وشعوبها على العمل المشترك، وحتى يمكن بناء وتجديد الأجهزة والمؤسسات والسياسات العامة التي توفر لها ساحة المشاركة والتعاون والعمل.

إن تحقيق معنى الأمة وبناء كيانها لا يتم إلا بعد أن تتمكن الأمة من بناء المؤسسات السياسية التي تلائم واقعها وقيمها وأن يمكِّن أبناؤها من المساهمة في بنائها وممارسة الأعمال والأدوار المطلوبة لتحقيق غاياتها.

إن من المهم أن ندرك في بناء فكرنا السياسي، أن قيادات الأمة، ونوعية المؤسسات التي تقوم في ربوعها، ونوعية الأداء الذي ينجم عنها، إنما يعكس حقيقة فكر الأمة ومعدنها النفسي، ولا يمكن لقيادة، ولا لمؤسسات سياسية عامة، أن تقوم وأن تبقى وتستمر، إذا لم تكن متجانسة مع نوعية معدن الأمة وفكرها، كما يمثله بناؤها الواقعي النفسي والفكري. لذلك فإذا شئنا تصحيح مسيرة الأمة السياسية، ونوعية قيادتها ومؤسساتها وأسلوب أدائها، فإن ذلك يكمن في نوعية الفكر والتربية النفسية والتوعية العقيدية والاجتماعية والسياسية التي نلقنها أبناءنا وندربهم عليها. إن الأنظمة والقيادات إنما تعكس حقيقة فكر الأمة ونفسيتها. ولا يمكن للأنظمة أن تغير طبيعتها أو أداءها ما لم تتغير الأسس والفكر والنفسية والقيم التي تقوم بتمثلها الأمة وتقوم بالتالي على أساسها النظم والمؤسسات وتعكس نفسها في السياسات والممارسات، ولذلك فلا مناص إذا شئنا إصلاح الأنظمة والمؤسسات وأداء القيادات والحكومات أن نغير الأسس التي تقوم عليها هذه الأنظمة في عقلية الأمة وفكرها ونفسيتها.

إن المؤسسات والقيادات السياسية الإيجابية القادرة الرشيدة المستقرة، هي تلك التي تمثل فكر أمة لها تصور إيجابي، وغايات ومقاصد كبرى موحدة، ونوع من البناء النفسي الذي يمكّن للمعاني الإيجابية وللإبداع الريادي الحضاري، ويقيم الحياة العامة على العضوية الاجتماعية الكريمة لكل أبناء الأمة في إطار الحدود العريضة الإيجابية للحريات والحقوق الإنسانية.

إن الحياة السياسية الإسلامية السوية لابد أن تستند إلى أمة لها في مجموعها فكر سليم، ونفسية قوية قويمة، ورؤية حضارية سليمة، وأن تستند قيادتها ومؤسساتها

السياسية في نهاية المطاف إلى ثقة الأمة ومشاركة أفرادها في إدارة شئونها، بالدراية الصحيحة لأحوالها، وبالمشورة الناضجة في سياساتها.

يجب أن يعاد النظر بعمق وتدبر في قضية الفكر السياسي الإسلامي، وفي قضية التربية والتثقيف النفسي والفكري والسياسي لأبناء الأمة وناشئتها، بحيث يعكس هذا الفكر وهذه التربية رؤية عقيدية ونفسية ومنهجية سليمة، وفهمًا لطبيعة الحياة السياسية والغايات الأساسية التي تقوم عليها، وفهمًا موضوعيًا للمؤسسات السياسية الإسلامية التاريخية، وما قصدتْ إليه من غايات، وما حققته من نجاحات، وما لحق بها من أسباب القصور والفشل.

يجب أن تعيننا الدراسة العلمية السياسية، على استرداد عافية الأمة، وحسها الجماعي، وقدرتها على العمل والأداء والتوجيه الجماعي، وأن تعيننا على استرداد حيوية مؤسساتنا السياسية وتوجهها الإسلامي، وتوجه قياداتنا السياسية والتزامها الإسلامي. وأن تعود هذه القيادات موضع ثقة الأمة ودعمها والتعبير عن إرادتها، وأن تعين هذه الدراسات أبناء الأمة على رؤية طريقهم للقيام بأدوارهم، وعلى تحقيق معنى وجودهم وبلوغ حاجاتهم السياسية والاجتماعية.

إن فهم معنى الحياة السياسية وأساليبها الصحيحة، وفهم معنى التربية والتنشئة النفسية والفكرية والعقيدية وأساليبها الصحيحة، هما المفتاحان الأساسيان لاسترداد عافية الأمة واسترداد هويتها وقدرتها وتفجير طاقتها الحضارية البناءة.

إن من المهم للفكر السياسي الإسلامي المعاصر أن يهتم منذ البداية بفهم الظاهرة السياسية والتثقيف والنمو السياسي والتغلب على المنهج الشكلي القانوني الذي تغلب عليه، والغوص فيما وراء شكليات المشروعية، إلى جوهر توليد الانتماء والولاء والانقياد السياسي عند أبناء الأمة، ووضع حد لضعف الحس الجماعي وضعف الولاء والانقياد السياسي في صفوفهم.

يجب أن يخلّص الأداء الصحيح والبناء الصحيح للفكر السياسي الإسلامي والمؤسسات السياسية الإسلامية، أبناء الأمة وشعوبها مما وقعوا فيه من ضعف وخنوع جعل نفوسهم أشبه بنفسية العبيد التي تفتقد الإرادة الحرة والمبادرة المستقلة، وأن يضعْ القادة والمربون والآباء والعلماء حدًا لثقافة الإرهاب النفسي والفكري، الذي

أحال مفاهيم التعبيد الإسلامي للحق وتذليل النفوس الإسلامية للحقيقة الموضوعية، لمعاني الخير والعدل، وكرامة الانتماء الصحيح وتحقيق الذات السامية أحالها إلى مفاهيم شوهاء تمثل الاستعباد والمذلة والمهانة والصغار وانعدام الإرادة والثقة بالنفس والتقليد والضعف والعجز والهوان. فتحولت معاني عزة الإيمان بالحق إلى مذلة الخوف ومهانة الضعف وهوان الخوف والقهر.

يجب أن نتيقن أن الفكر الإسلامي الصحيح الذي مثله رسول الله ﷺ وأصحابه هو فكر العزة والكرامة وتمثل صفات الحق والخير والإيثار والبذل ومعاني الخلافة والإصلاح، وما كانت المذلة والمهانة إلا صفات وعقوبات ومآل للكفر والكبر والطغيان والبطر والسعي بالفساد والهوى والضلال.

إن ما وصل إليه حال الأمة من انطواء صفحتها وضعف طاقتها وتدهور أدائها وتراجع صفوفها وذلها أمام أعدائها ورهبتها منهم أو الانصياع لأطماعهم ومكائدهم ونكال بعضهم ببعض إنما يعكس نفسية الخوف والرهبة والهلع والاستعباد والمذلة، ويعزي إلى ذلك الفكر المريض وذلك البناء النفسي الشائه، الذي ينجم عن تلك النفسية المريضة، وذلك الفكر المعوق الذي يُمَكِّن لمعاني الذل والمهانة ونفسية العبيد وسمات الاستعباد.

وفي مجال الدراسات العلمية السياسية الإسلامية يجب التفرقة بين حرف منطوق الوحي وبين اجتهادات الدراسات الأكاديمية وبين قرارات التشريع الاجتماعي والسياسي الحركي.

فالوحي هو ما أنزله الله من كتاب، وما بلغه رسوله الكريم من أمر وإرشاد دون زيادة ولا نقص، أما التشريع الحركي السياسي والاجتماعي فهو النظر في الدين من قبل قيادات الأمة وموقعها من مسؤولية العمل والممارسة وأخذها بخطة تستند إلى التزام الدين وغاياته ومقاصده، وتطبق كل ذلك بنظر عملي وفكر علمي على واقعها وقدراتها وقناعاتها. أما التشريعات الحركية فهي قانون ملزم لأفراد الأمة في ممارساتهم وتصرفاتهم العامة وحركتهم الحياتية الجماعية، وهذا لا يمنع وجود قناعات فردية تغاير وتختلف في جزء أو آخر مع القناعة والرؤية السياسية الحركية العامة للأمة، ولكن ذلك لا يغير من واجب الالتزام بالأنظمة والتشريعات العامة وإعمال مفعولها

في المعاملات والتصرفات العامة حتى تتغير تلك القناعات والتشريعات.

أما الدراسات الأكاديمية للمفكرين والعلماء والدارسين فهي غير منطوق الوحي، وهي غير التشريعات السياسية والحركية للأمة، ولكنها تمثل مصدر ثروة لفكر الأمة، وتجلية رؤيتها، وإمدادها بالزاد عند النظر والتمحيص والدراسة في مختلف الميادين، بما في ذلك التشريعات الحركية السياسية والقانونية.

واختلاف وجهات نظر الدارسين والعلماء والباحثين فيما بينهم فيما يصدرون من رأي وتقييم للتشريعات العامة السياسية والاجتماعية الحركية لا يقلل من قيمة رأي أيّ واحد من أطراف هذه القضايا إذا نظر إليه النظرة الصحيحة، ويجب ألا يأخذ أي رأي أو نظر أبعد من دلالته كنظر وفكر يعين الأمة على الفهم والتمحيص، ويمدها بالزاد للنظر الحي والتطوير المستمر لقراراتها التشريعية والسياسية، وبقدر ما يعامل فكر العلماء والمفكرين بالاهتمام والتفهم والتمحيص بقدر ما يمكن للأمة أن تتخذ قراراتها التشريعية والسياسية بشكل موضوعي ناضج وفق قناعتها الحقيقية ورؤيتها الشاملة، حتى يبقى القرار التشريعي الاجتماعي والسياسي الحركي معبرًا عن القناعة العامة والمصلحة الإسلامية العليا للأمة، وإن كان لا ينطبق دائمًا بالضرورة على رأي فرد أو فئة بعينها مهما كان موضع هؤلاء من الأمة قدرًا واحترامًا.

وهكذا تمثل الدراسات الأكاديمية مصدر فكر ومنبع حكمة، أما التشريعات السياسية والاجتماعية الحركية فتبقى دليل عمل وحركة وقناعة في مواجهة ما تتصدى له الأمة من حاجات الواقع ومتغيرات البيئة والاعتبارات العلمية المحيطة بها وبقياداتها، والتي يتوجب عليها أن تتخذ في مجموعها بصددها القرارات والإجراءات الضرورية، وبهذا يمكننا أن ندرك أنّ اعتبارات القرارات السياسية والتشريعية هي غير اعتبارات الدراسات الأكاديمية البحتة، والمؤثرات التي تتوخاها وتتعرض لضغوطها القيادات السياسية تختلف عما يحيط ظروف العمل الفكري والأكاديمي. فكل مجال من هذه المجالات له اعتباراته. ويتكامل كل منهما مع الآخر دون وهم الصراع والتعارض أو دعوى الوصولية والتلون والانتهازية.

وفي نهاية الأمر وفي ظل الصورة الكبرى لمسيرة الأمة يجب أن ندرك أن كافة العناصر المتمثلة في منطوق الوحي، وفي ثمار الدراسات العلمية الأكاديمية ، وفي

قرارات التشريعات السياسية والاجتماعية الحركية، إنما تتفاعل وتتكامل وتتداخل لتكوّن عقل الأمة وضميرها ومسيرتها التاريخية باتجاه الإسلام وغايته ورسالته، وإن أي افتعالٍ للمواجهة بين هذه العناصر المكونة لفكر الأمة، إنما ينجم عن سوء فهم لكُنْه كل واحد منها، ولدوره في صنع واقع الأمة ومسيرتها عبر الحياة والتاريخ، ومثل هذا الخلط وسوء الفهم إنما يضعف فكر الأمة ويمزق كيانها ويفقدها قدرتها وفاعليتها.

إن من أهم واجبات علماء الدراسات السياسية والاجتماعية الإسلامية أن يحددوا الثوابت في كيان الأمة وفكرها، وأسلوب التعامل معها في مجال البناء التشريعي والتنظيمي، والتصدي للتحديات والمتغيرات، بحيث لا تنتهك البنية القيادية والدستورية للأمة، وبحيث يمكن تحقيق الكفاءة السياسية والتشريعية والتنظيمية بشكل علمي فعال.

إن من الواضح أن الأنظمة والمؤسسات الغربية والشرقية لا تصلح للتعبير السليم عن حاجات الأمة الإسلامية السياسية. فالأمة الإسلامية على غير شاكلة هذه الأمم تعتبر الحق والعدل واجبًا مقدسًا، وتعتبر الحق والحقيقة التي تتلمسها في الوحي والفطرة والعقل حقيقية موضوعية تسعى إلى بلوغها والتلبس بها، وتعتبر المشورة منهجًا أساسيًا للوصول إلى ذلك الحق وتلك الحقيقة، وترى في إحقاق الحق والتلبس به السبيل الصحيح إلى تحقيق المصلحة العامة والخاصة في مفهومها الإسلامي، ومن هنا فإن المواجهة والقولبة الحزبية الغربية لا تحقق مفهوم الحقيقة الموضوعية ولا (ديناميكية) الشورى الإسلامية، كما أن التحكم والتسلط والاستبداد على شاكلة الأنظمة الشرقية الماركسية من قبل الصفوة، على غير مشورة من الأمة الإسلامية، هو أمر أشد بعدًا عن دين الإسلام ونظامه.

إن من واجب المفكرين والدارسين السياسيين والاجتماعيين المسلمين أن يعمقوا دراساتهم إلى الجذور والمنطلقات والأسس التي تقوم عليها الحضارات والأمم حتى يمكن فهم الفروقات وانعكاساتها على الأنظمة والممارسات والإنجازات.

فالأمم والحضارة الغربية في واقعها المعاصر تقوم في جوهرها على المفهوم العقلي المادي البحت وأما الجانب القيمي الروحي الديني فهو بقايا تراث وتقاليد لم يمكن التخلص منها بسبب القوة النسبية للحضارة الإسلامية في ما يسمى بالقرون الوسطى

وبسبب التحامها بكيان تلك الأمم مما أمكن تلافي حسمه بما أدخل على الدين والكنيسة من الإصلاحات.

وعلى ضوء هذه المادية العقلية قامت الأنظمة الفردية الديمقراطية التي اعتبرت فكرة الأغلبية البرلمانية هي أفضل الصور لتحقيق أقصى ما يستطيع الفرد من خلال التحالف أن يحصل عليه من المزايا لنفسه وفق ما يقرره فكره ورأيه وهواه. وبذلك فالقرار الديمقراطي هو قرار الأغلبية لمصلحة أعضاء تحالفها فيما يريدونه لأنفسهم دون الوصول في حالة الحكم بالأقلية إلى مرحلة الرفض والثورة والاكتفاء بالمعارضة.

وجاءت الماركسية كحركة إصلاح غربية بلغت بمنطلقات الحضارة الغربية مداها حين ألّهت العقل الإنساني فأنكرت الدين وأعلنت الإلحاد صراحة وانتهت بالإنسان إلى المادة وطلبها والسعي الدائب وراءها، فاعتبرت الاقتصاد والحاجات المادية هي المطلب والمسير للإنسان في الحياة والتاريخ، وبذلك أصبح تاريخ الإنسان وكيانه جبرًا وانعدم فيه معنى الإرادة الإنسانية، مما مكّن في ظل هذا الفكر من قيام الأنظمة الاستبدادية والدفع بالجموع الإنسانية دفع قطعان الأنعام، ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى أن حرمان الغرب من صحيح هداية الوحي بأبعاده الروحية والأخلاقية ووقوعه في شراك المادية وقصور العقل وحده السبب الحقيقي لأزمة الغرب الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية.

وهنا يجب ملاحظة أن الإسلام يختلف مع الفكر الغربي في أصل منطلقاته فهو يعترف للإنسان بأبعاد كيانه المختلفة ويجعل غاية وجوده في هذه الحياة هي ممارسة حريته في الاختيار بين حق وباطل، وصواب وخطأ، وخير وشر، وهذا منطلق وفلسفة تجعل الغاية والحق حقيقة موضوعية خارج كيان الإنسان وإرادته، عليه أن يسعى إليها ويطلبها، ولذلك كان مفهوم الإسلام في الحكم ليس أنه حكم الأغلبية (أي الديمقراطية) ولكن هو مفهوم الشورى أي التشاور وتقليب النظر لمعرفة وبلوغ ماهو حق وصواب وخير فيما يعرض للأمة والجماعة من أمور وفق توجيهات الوحي وسنن الفطرة ومتطلبات وحاجات الجماعة بغض النظر عما يعن للأفراد من أهواء ورغبات لا تعبر عن الحق والخير.

وهكذا فإن مفهوم الشورى ينطلق من منطلق ويقصد إلى مقصد غير منطلق

الديمقراطية وغير مقصدها وإن تشابه معها في بعض الوجوه في الحاجة إلى الالتزام برأي الأغلبية إذا غمَّت الحقيقة وقامت الحاجة إلى قرار لا سبيل إلى الإجماع فيه لأن الأغلبية مظنة الصواب وقرارها يمثل القاعدة السياسية الأدنى التي لابد منها لإنفاذ أي قرار عام. ومؤسسات الشورى وأنظمتها لابد أن تعكس طبيعة الشورى في طلب الحق والخير ضمن مقولة الوحي ومقتضيات الفطرة والسنن وهي بذلك لابد أن تختلف عن أنظمة الديمقراطية ومؤسساتها وإجراءاتها التي تسعى إلى قرار ذاتي ينبع من رغبات وآراء أعضاء التحالف الحاكم وما يرونه من أمر مصالحهم ومصالح أممهم.

ولعل من المفيد أن نعلم أنه حين يتحتم في أي جانب من الأنظمة الاجتماعية الغربية العلم المسبق أو الالتزام المسبق بقواعد وضوابط معينة مثل نظام القضاء حتى ولو كان نظام المحلفين أي أنداد يتم اختيارهم للحكم على الجاني فإننا نجد إجراءات النظام وأجهزته وترتيباته تعكس طبيعته وطبيعة حاجته إلى العلم المسبق، ولذلك لابد من تعيين قضاة مؤهلين إلى جانب الحكام المحلفين لإرشادهم وتوضيح جوانب الأمر المعروض أمامهم والمسبقات التي عليهم أن يراعوها في نظرهم للأمر أو في قرارهم.

فإذا كان النظام السياسي الإسلامي يختلف في منطلقه وطبيعته عن النظام السياسي الغربي الديمقراطي والشمولي فلابد أن تعكس مؤسسات النظام الإسلامي وإجراءاته هذه الطبيعة.

لابد أن يعكس النظام السياسي الإسلامي حرية الإرادة وما يترتب عليها من حرية العقيدة وحرية الفكر وحرية الأداء الاجتماعي المنضبط. وفي نفس الوقت لابد أن يعكس قناعات الأمة والتزامها الأيديولوجي القائم على قصد الخير والحق والعدل للجميع من خلال مبادىء الوحي وقيمه وسنن الفطرة ومنبتلزماتها بأسلوب الشورى المؤهلة ولا يكون ذلك إلاّ من خلال قيادات تمثل الجماعة وتنبثق عنها بخيارها وفي نفس الوقت لديها من العلم والالتزام في ذاتها وفيما يوضع تحت تصرفها من إمكانات ومؤسسات ترشد جهد القيادة وعلمها وتوجهها خلال عملية التشريع والحكم وخارج نطاق الحكم والتشريع على غرار المحاكم والقضاء الدستوري.

لعل هذا العرض يوضح أهمية الرؤية الشمولية لفهم الأنظمة ومقارنتها، ويعيننا على رسم معالم رئيسية كبداية للتفكير في نظم إسلامية أصيلة تستفيد من تجارب

الآخرين دون تقليد أعمى لمسيرتهم التي تنطلق من غير منطلقاتنا وتسعى إلى غير غاياتنا.

فما هو النظام الذي يعبر عن الروح الإسلامية في ميدان الممارسة السياسية وكيف يمكن تحقيقه؟

لاشك أن النظام الإسلامي يتميز بشروط ومؤهلات عقيدية (أيديولوجية) دستورية خاصة يجب أن تتوافر ضماناتها والخبرة بأدائها في أسلوب التربية والتثقيف والتوعية السياسية وفي طريقة عمل النظام السياسي الإسلامي ومؤسساته السياسية والتشريعية، كما أن التنظيم السياسي للفئات السياسة لابد أن يكون من الكفاية والمرونة بحيث يوفر المشورة والخبرة اللازمة لتمثل الرؤية الإسلامية والوفاء بشروط أدائها، وقد يعني ذلك تعدد مستويات السلطة وتعدد مجالس المشورة والقرار، بحسب الحاجة العملية في المجالات الحياتية الأساسية، والقطاعات والوظائف الاجتماعية الهامة.

أما وسائل التعبير والتنظيم السياسي فإنها بدورها يجب أن تأخذ أشكالاً مرنة تمكن نواب الأمة وقيادتها السياسية من الحركة السياسية البناءة المبنية على أساس القناعات المتجددة في كل قضية هامة. فالأحزاب السياسية في النظام السياسي الإسلامي أقرب ما تكون إلى التجمعات البرلمانية التي لا تخضع لقيود ومواقف حزبية مسبقة، فيأتي أداؤها وتفاعلها مع الأحداث مبنيًا على القناعات الموضوعية وما توفره الشورى من حكمة وفهم ومنهج لاتخاذ المواقف ولإصدار القرارات.

ولعل من أهم الخطوات التي نرجو لها النجاح والنماء والانتشار هي ما فعلته الأحزاب الحاكمة في بعض البلاد الإسلامية، حين قامت إلى جانب سماحها بتكوين أحزاب سياسية بالإقدام على ضم قيادات إسلامية قوية فاعلة إلى صفوفها، تتمتع بالالتزام الإسلامي الصادق وبالحكمة وفهم معطيات الواقع السياسي وإمكاناته كما تتمتع باحترام الجمهور وثقته بحيث أصبحت هذه الأحزاب تضم كافة الفئات القيادية القادرة والمؤثرة، وأصبح من أثر هذا الإجراء مرونة القرار السياسي وشوريته وتفاعله مع كافة الحلول والبدائل الممكنة.

إن ما نراه من تطورات في الحياة السياسية المعاصرة فيما يعرف بالدول المتقدمة، يوضح كيف يمكن أن يتعاظم دور الأمة في تنظيم الحياة السياسية وحمايتها

من الفساد والعمل على بناء المنابر السياسية وتطوير العمل السياسي بما يضمن مزيدًا من استقلالية القيادات السياسية وموضوعية قراراتها، ومن تمثيل القيادات السياسية لجمهور الأمة ومصالحها العامة. وكل هذا يجب أن يشجع المفكر المسلم والمشرّع المسلم على تصور إمكانات متزايدة لأنظمة بديلة تتناسب وحاجة الأمة الإسلامية وطبيعة تكوينها العقيدي والنفسي دون حاجة إلى التقليد أو التلفيق.

وإذا نظرنا إلى تعاظم حجم الأمة الإسلامية ونموها وامتدادها على وجه البسيطة، حيث أصبحت تشمل مجتمعات ذات بيئات طبيعية وتاريخية وحضارية مختلفة، أمكن لنا أن ندرك أن توزيع مسئوليات الحكم في البلاد الإسلامية على مستويات مختلفة من المدينة والقرية إلى المقاطعة والولاية وبأسلوب اتحادي تحالفي مرن، قد يكون مما يناسب الأوضاع القائمة اليوم في البلاد الإسلامية، وييسر العملية السياسية أمام قياداتها، ويوفر إطارًا أفضل لمشاركة أفراد الأمة وفئاتها في حمل المسئوليات وإعطاء الأولويات المناسبة للعمل السياسي والاجتماعي.

إن المقدمات الإسلامية لعلم السياسة الإسلامية والعمل السياسي الإسلامي، يجب أن توفر النقلة المطلوبة، من فهم نظام الخلافة، على أنه نظام تاريخي بعينه، يتوجب محاكاته والتقولب في أوصافه التاريخية التي مارستها الأمة في أزمانها السالفة؛ إلى أنه نظام حركي، يهدف إلى تحقيق غايات ومقاصد بعينها، ويسعى إلى إرساء قيم ومبادىء بعينها في الحياة الإنسانية، رعاية لمصالح الأمة الدينية والدنيوية. وعلى ذلك الأساس فليس هناك ما يمنع من إعادة النظر الإسلامي في الأنظمة والإجراءات والمؤسسات لإعادة تشكيلها بما يخدم مصالح الأمة، كما هي في واقعها.

إن ما ظنه كثير من الدارسين من أن نظام الخلافة نظام سياسي جامد، قام على مركزية **السلطة** والحكم، هو فهم سطحي قاصر، يجب أن تزول عنه القداسة، فأيًّا كان **النظام والترتيب** السياسي، الذي تقيمه الأمة وترتضيه، لتحقيق غاياتها ومقاصدها الإسلامية **الدينية** والدنيوية، فإن ذلك الفهم هو لب نظام الخلافة الذي يجب أن تسعى **الأمة إلى تحقيقه** وبناء أركانه، وألاّ يلقي الدارسون بالاً إلى الشكليات التاريخية، لأن التقيد بها **بعيدًا** عن الجوهر واللب إنما ينجم عن ضعف الخبرة وانعدام الممارسة، مما يخلط المفاهيم ويزوّر الرؤية وينزع بالفهم إلى مجالات العاطفة والخيال.

ومن المقدمات الإسلامية لعلوم السياسة معرفة دور الغايات والمقاصد والتوجهات الإسلامية في حياة الأمة ونظامها وفي واقع الإمكانات واختلاف المواقع والمصالح ووجهات النظر.

مفهوم الواقعية والخيالية هو إطار الفكر السياسي الغربي لمثل هذه القضية، وموقف ذلك الفكر هو التهوين من شأن الأخلاق والمعايير، باعتبارها مناقضة للواقع وأحواله ومتطلباته.

وإذا كان للإنسان الغربي عذره في افتقاره إلى أدوات النظرة الكونية الكلية، لما أصاب مصدر الوحي في ثقافته من تحريف يخلط الحق بالباطل ويفقد الثقة في الدليل، ويخل بميزان التعامل مع الفطرة الإنسانية؛ فليس في الإسلام مجال للخيالية، وما جاء به من غاية وقصد وتوجيه ليس من تهويمات البشر وأمانيهم، ولكنه في أصل الخلق والفطرة والحق الذي قامت عليه السموات والأرض.

وفي الإسلام مقابلة من نوع آخر هي مقابلة الحق والباطل والخير والشر والهداية والضلال والاستقامة والانحراف. فليس في نظام المجتمع الإسلامي خيالية وواقعية، ولكن هناك حق وهداية واستقامة في مقابل فساد وانحراف وضلال، تتراوح الأحوال والأعمال بينهما بقدر نصيب النفوس والمجتمعات من حس المسئولية وجدية السعي وحسن الأداء.

ودون هداية الوحي وحس الفطرة السوية في قصد الحق والعدل والخير، لا يبقى من الإنسان إلا دوافع الشر والإثم والعدوان. فلا استقامة لمجتمع الإنسان دون تأثير الحق وأخلاقية القصد وابتغاء الخير والعدل، وبقدر نصيب الخلق القويم بقدر استقامة أمر الأفراد والمجتمعات ، لا غنى لهما عن الحق والخلق ليستقيم الواقع ويصلح أمره وتقل فيه مؤثرات الفساد والانحراف والضلال.

كما أنه من المهم أيضًا تنقية الفكر الإسلامي المعاصر مما ابتلي به منذ وقت مبكر من خلافات وظروف زمانية ومكانية جعلته يصرف النصوص والوقائع عن حقيقتها، ويتجاهل ظروفها الزمانية والمكانية، ليرتكز إليها فريق أو آخر، استجابة لميل وغاية في الحكم والسياسة، ومن هنا قامت بسبب الصراع بين النعرة الفارسية والقبلية العربية دعوى الانتصار لأسرة أو نسب أو عِرْق لورثة وأوصياء ذريعة لمنازعة

الحاكمين العرب من بني أمية ومن خلفهم قبائل الجنوب ـــ التي سكنت بلاد الشام وكانوا يستندون إليها ـــ مشروعية الحكم والتحكّم، وانتصارًا للمغلوبين والساخطين من أبناء الامبراطورية والحضارة المدحورة في فارس وأبناء قبائل الشمال التي كانت تسكن بلاد العراق، كما تحولت الحكمة السياسية لإمساك قريش بأمر الخلافة ـــ حين أعلنت قبائل العرب العصيان السياسي على دولة الصدر الأول في المدينة ـــ إلى دعوى نسب ووصاية وصفوة وذريعة نصوص صرفت عن ظروفها ومقاصدها استئثارًا بالحكم والسلطة. كما تعالت أصوات الخوارج ونزعات الفوضوية بالإنكار على كل ذي حق ومكانة وقدرة وشرف وفضل يمكنه من ضبط شئون الأمة وأمنها وسلامتها وترابطها وولائها السياسي بدعوى المساواة. ولم تكن دعواهم في حينها إلاّ خروجًا على الجماعة وتمزيقًا لشملها وتبريرًا للفوضى والتمزق ومناوأة لولاة الأمر وأصحاب السلطة السياسية المركزية.

وهكذا انصرفت الأمة الإسلامية ومفكروها في وقت مبكر عن جوهر التوحيد في الحكم، ومعنى الشورى في بناء وتسيير شئون الأمة، إلى مقارعة النصوص ببعضها وإلى الدعاوى والدعاوى المضادة لها، وإلى تصيد النصوص والوقائع التي تجري في ركاب واحدة من تلك الدعاوى أو أخرى، بما انتهى بالأمة الإسلامية لأن تكون أبعد ما تكون قدرة على حمل رسالة الإسلام وبناء نظامه ومجتمعه.

إن إسلامية الحياة السياسية معناها إسلامية التصور والتربية وإسلامية القاعدة والقيادة والتنظيم والاجراءات، والإسلامية معناها التزام قيم الإسلام الأساسية ومقاصده، بمنهج شورى عملي واقعي صحيح، وتربية أبناء الأمة وقاعدتها السياسية على هذا الالتزام وهذا النهج السوي الميسر.

أما إسلامية الدراسات السياسية فهي التزام الغايات الإسلامية، ومصادر الفكر الإسلامي، والتزام المنهج الإسلامي، ودراسة الواقع والأنظمة والعلاقات بأساليب ووسائل علمية صحيحة مناسبة في ضوء ذلك الالتزام، ومن خلال ذلك المنهج، والهدف من ذلك توضيح الرؤية، وتيسير الفهم والإدراك السياسي واقتراح الحلول والبدائل السياسية الإسلامية.

ومن المهم أيضًا لفهم موضع الفكر السياسي والاجتماعي السليم، أن نعلم أن

العبرة في النهاية بنوع الإدراك الفكري الاجتماعي الذي ينعكس على نوعية القرار السياسي والاجتماعي في المجتمع المسلم، فهذا القرار هو نتيجة تفاعل النص (الوحي) والقصد الإسلامي مع الفطرة والواقع بواسطة إدراك القيادة وقراراتها وممارساتها، ولهذا جاء المفهوم القرآني يوضح هذه العلاقة وارتباط أجزائها بعضها دون انفصام وذلك في قوله تعالى ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ النساء: ٥٩ فالطاعة والانصياع والممارسة تتأتى إسلاميًا ليس من خلال نظر مدرسي مجرد في نصوص الوحي، ولكن من خلال تفاعل عملي بين النص وبين الواقع ممثلاً في قيادة إسلامية ملتزمة تمثل الأمة، وتعكس واقعها، وتنطلق من حاجاتها والتحديات التي تواجهها، باتجاه حكمة النص وغاياته، وإلاّ أصبح نص الوحي (الكتاب والسنة) كأي نص مكتوب كلمة هامدة ووسيلة للتمزق وأداة للتناحر ومجالاً لسوء الفهم وشطحات الفكر.

إنه ليس للأمة أن تنثني عن التصميم على أن تقيم بين صفوفها قيادة إسلامية ملتزمة. إن هذه القيادة هي شرط الانتماء إلى الأمة وسبيل الإفادة من الوحي وتوجيهاته، ولا مجال للفصل بينهما، فإذا أصلحنا مناهج فكرنا أمكننا دون شك الوصول إلى المفاهيم والوسائل التي تبنى بها القاعدة الإسلامية الاجتماعية العريضة وتنبثق عنها القيادة الإسلامية القادرة الملتزمة.

إن الفكر الإسلامي الذي تفتحت وبدت إرهاصاته في رجال عظام كالإمام الماوردي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والفيلسوف المفكر الفارابي، والسياسي الفيلسوف ابن خلدون، يجب أن ينبعث ويتطور ويستكمل أبعاده العلمية ودراساته المنهجية، لتوفير الوسائل التي تمكّن الأمة من القيام بدورها الحضاري الرشيد.

٣ ــ الإسلامية والعلوم التقنية

في مرحلة سابقة من مراحل حياة الأمة، وفي ظل الضغوط الحضارية والعلمية التي هبت عليها من قبل الغرب، وبسبب ضباب الرؤية وضعف الفكر ، خلط المثقفون المسلمون بين موضوعين: أولهما: موضوعية الحقيقة والسنن والطبائع، وثانيهما: ذاتية الاستخدام الإنساني والاجتماعي للحقائق والسنن والطبائع والكائنات،

وأقبل المثقفون المسلمون على الحضارة الغربية ومعارفها المختلفة وتقبلوها وقلدوها جملة واحدة باعتبارها حضارة ومعرفة موضوعية بكل ما تحتويه جوانبها من معارف بالسنن والطبائع، واستخدامها في خدمة الإنسان الغربي وحضارته الغربية، وعمموا صفة الموضوعية والحيادية على كل ألوان الحضارة والمعارف الغربية، واعتبروا الفكر الغربي فكرًا موضوعيًا حياديًا، وتطبيقاته واستخداماته هي تطبيقات واستخدامات مطلقة وعالمية وحيادية.

وبتقدم الوعي الإنساني واتصال الأمم والحضارات المختلفة، اعترف العلماء والمفكرون وتبينوا خصوصية كثير من جوانب الفكر الإنساني، وخصوصية قدر كبير من المفاهيم والغايات والحضارات والإنسانية وتطبيقاتها للحقائق والسنن والقوانين والمفاهيم والقيم، واستخداماتها للمواد والكائنات.

وبذلك فإن حضارة الإنسان الغربي ــ كسواها من الحضارات الإنسانية ــ إنما هي حضارة تنبثق من عقائده ونفسيته وتوجهاته وتاريخه، وتعبر عنها وتعمل على تحقيقها، كما أنها من ناحية أخرى قد فقدت مصادرها من المعرفة الكلية الربانية، ومن نصيبها من الإرشاد الإلهي، لما أصابه من تحريف وتغيير، انتهى بها إلى أن تصبح حضارة جزئية تعتمد في كثير من أمورها الهوى والنزوات والرغبات والحاجات الإنسانية المادية وحدها، فتحولت بذلك إلى حضارة مادية، تؤله الفرد وشهواته ورغباته، وتقطع كل صلة له بالجانب الروحي والكلي في وجوده وغاية حياته، ولذلك نجد هذه الحضارة على وفرة ما حققت من الماديات، فإن شعوبها، والإنسانية من ورائها، تعيش في قلق نفسي، وإفلاس روحي، وتفكك وصراع اجتماعي، تتهددها الحرب والدمار، وتعصف بها المخاوف والأزمات.

من المهم أن ندرك أن المعرفة الغربية ليست كلها موضوعية. وإذا كانت ذاتية مواضيع العلوم الاجتماعية ومجالات دراساتها مما يسهل اليوم فهمه وإدراكه، فإن العلوم التقنية لا تختلف في الحقيقة عنها إلا من حيث الدرجة، ذلك لأن هذه العلوم ليست دراسات مجردة أو عشوائية في طبائع المواد والكائنات، وإنما هي دراسات وعلوم تنبعث من غايات وتصورات ذاتية للإنسان، وتسعى لتحقيق تلك التصورات والغايات. وبذلك تكون المعارف الإنسانية في مجال الحقائق الموضوعية للسنن والطبائع

لها جوانبها الذاتية من حيث أنها وسائل لغايات وتصورات إنسانية أوسع وأشمل ، وأيّ تعامل مع تراث الأمم من هذه العلوم والمعارف في مجال الحقائق الموضوعية للسنن والطبائع لها جوانبها الذاتية من حيث أنها وسائل لغايات وتصورات إنسانية؛ يجب أن يضع معارف الحضارات الأجنبية وعلومها في إطارها الصحيح، وما تمثله من غايات وأهداف، وما تنطوي عليه من قيم وتوجهات وفرضيات، وما تكونه من أولويات وفكر واهتمامات. إن التعامل القاصر المقلد لابد أن ينتهي بالأمة وعقائدها وفكرها وتصوراتها إلى حال من الخلط والتخبط يهدم كل طاقات النمو المستقل وكل قدرة على الأصالة والمبادرة.

إن الحديث عن موضوعية العلوم والمعارف الغربية وحياديتها لا سند له، لأنها تفتقد الغاية والدليل والهداية ولا يتوافر لها منها إلا إشارات بقايا من تراث الرسالات ونوازع الفطرة السليمة، ولا يغير من أمر هذا النقص الخطير ولا يغني عنه كل رصيد الحضارة الغربية من جزئية الكشوف العلمية لمفردات السنن والنواميس المادية والفطرية للكائنات والمواد.

إن الإنجاز الغربي على ساحاته الشرقية والغربية وفي جميع المجالات العلمية الاجتماعية والتقنية لا يتعلق في جوهره إلا بالجزئيات في الوجود وظاهر صفاتها المادية، أما من الوجهة الكلية فإنها تظل حضارة ضالة انتهت بالإنسانية إلى أسوأ ألوان الحيرة والشك والقلق والخوف والتمزق والصراع والدمار. وعلى العقل الإسلامي أن يقوم بالتمحيص والفحص والانتقاء لتبين وجوه القصور والخلل وفساد التوجه والتطبيق في هذه الحضارة. إن الأمة الإسلامية ومثقفيها وعلماءها وقادتها مطالبون بالوعي الكامل على طبيعة الحضارة الغربية وخصوصياتها وجذورها وإيجابياتها وسلبياتها، في كل مجالات عطائها الاجتماعي والتقني. ولكي يتم هذا الهدف لابد لهم من إحكام المنهج والأسلوب والموازين الإسلامية السليمة التي يتم بواسطتها التمحيص والتقويم والإفادة من هذه الإنجازات والإيجابيات وتلافي وجوه النقص والسلبيات.

إن الحديث الحق عن الموضوعية في العلوم، خاصة الطبيعية والتقنية منها لا مجال له إلا من المنطلق الإسلامي، لأن الفكر الإسلامي في بحثه الجزئي عن الفطرات والسنن في طبائع المواد والكائنات لا ينطلق من قصور الرؤية العقلية والجزئية المحدودة ولكنه

يلحقها بكمال العلم الرباني الكلي وشموليته. فتأتي المعرفة والعلوم عندئذ سليمة الغاية والتوجه، تحقق الحاجات المادية والروحية للإنسان، وتوفر له الرفاهية المادية والطمأنينة النفسية، وتبلغ بالمؤمنين الصادقين مرتبة السلام والأمن الشامل.

إن تكامل الوحي الكلي والعقل الجزئي في بناء المعرفة الإنسانية ومعرفة السنن والفطر والطبائع في الكون والكائنات هو أهم وجوه العطاء الإسلامي للحضارة الإنسانية وترشيد مسيرتها في عالمنا اليوم. وإن سلامة توجه البحث العلمي وتطبيقات المعرفة واستخداماتها والفلسفة الحضارية التي تحكمها، لا تقل أهمية عن اكتشافات العلم لسنن الفطرات المادية ونواميس الخلائق والكائنات، بل إن كليات المعرفة هي التي تقرر صلاح تلك المعرفة ووجوه الخير والصلاح فيها.

فالإسلامية في العلوم عامة وفي العلوم الطبيعية والتقنية خاصة لا تعني بالضرورة محتوى جزئيًا ماديًا وفنيًا مغايرًا لما يمكن أن تصل إليه ملاحظة العقل البشري وتفكره في طبائع الفطرات ونواميس تكوينها وحركتها، إلا أن كال المعرفة الإسلامية لابد أن يوفر توجهًا ومردودًا أفضل لجهد العقل وإدراكه للطبائع والنواميس. ومرد ذلك إنما يرجع إلى سلامة فرضيات المعرفة الإسلامية وتوجهاتها الكلية وكال مصادرها. فتتجه به إلى الخير الذي قد يغفل عنه العقل المحدود وحده، وتصيب فيه ما قد يضل عنه ذلك العقل، وتتوخى فيه ما قد لا يدرك وجوده.

إن الإسلامية تعني في الجوهر سلامة التوجه وسلامة الغاية وسلامة الفلسفة التي تتوخاها أبحاث تلك العلوم واهتماماتها وتطبيقاتها وإبداعاتها فيصبح العلم الإسلامي علمًا إصلاحيًا إعماريًا توحيديًا أخلاقيًا راشدًا.

وإذا تمعنا في مسيرة الحضارة والعلم في تاريخ الإنسانية نجد أنه في ظل الحضارة الإسلامية نمت براعم العلم الحديث ومنهجيته ومؤسساته وخدماته الاجتماعية والصحية والصناعية، وبقدر ما حققت الحضارة الإسلامية للإعمار والإصلاح من طاقة وساحة ملأت التاريخ الإسلامي؛ فإننا نلحظ في الوقت نفسه أنه لم يكن للدمار ووسائل الهلاك ومخترعاته ومستحدثاته باع فيها. وجاءت الحضارة الغربية وملأت العالم بالأسلحة والمتفجرات ووسائل الإبادة والدمار، وكان التدمير والظلم والعسف والفساد والعدوان والتسلط والاستعمار هو هدية هذه الحضارة إلى شعوب الأرض

منذ أن اشتد ساعدها وأصبح لها أساطيل وجيوش تجوب البحار لتستغل الشعوب وتنتهك الحرمات، وانتهى الحال بالعالم في ظل الحضارة الغربية رغم كل أكداس العلم والمعرفة والتقنية إلى أن الأمم والشعوب غير الغربية تطوي بطون أبنائها على الجوع، وتغرق عقول أبنائها في الجهل، وتقع خلايا رعاياها فريسة المرض، وللتسابق إلى شراء السلاح، وصناعته وتكديسه، مع وسائل القتل والسفك والتخريب والدمار، بل إن جل ثمار العلم في عالم اليوم إنما يأتي نتيجة للأبحاث والأموال المرصودة من أجل صناعة القتل والسباق على امتلاك وسائل الدمار وتطوير وسائل الحرب والقتال.

إن التحدي الذي يواجه الإسلامية، هو أن تقدم للإنسانية رؤية وتطلعات وتحديات جديدة تجعل العلم والمعرفة في خدمة الإنسان وخلافته ، وتحقيق غاية الإصلاح والإعمار ورعاية الكون والكائنات.

إن إسلامية العلوم الفيزيائية والتقنية هي قضية فلسفة العلم وعلاقته بالحياة والمجتمع، وانطلاق الإنسان الإصلاحي للحياة والوجود، من منظور إيماني توحيدي أخلاقي شمولي، يصلح ما أفسده العمى الروحي، والانبهار المادي، والقصور المنهجي، الذي تعاني منه الحضارات المادية على مختلف صورها في الشرق والغرب.

أنه لأمر جد عجيب أن يعجز البشر في ظل الحضارة الغربية المعاصرة إلا في سباق للتسلح، وعن التباري إلا في إنتاج أسلحة الهلاك والدمار، وعن أن يفقدوا الإحساس بالأمن إلا في توازنات الخوف والرعب، وأن يصبح الحق لمن يملك السلاح والقوة، والغنى والرفاه للصفوة والقلة من الأمم.

إن حال الإنسانية الذي بلغته، والأخطار الشاملة الجسيمة التي تحدق بها، لأمر تأباه وترفضه الفطرة الإنسانية السليمة، وإن من الحتم أن تكون هناك رؤية أفضل وأجدر بالإنسان، وبوجوده وحياته، وبغاية هذا الوجود، وهذه الحياة في هذا الكون، وما لغير هذا زُوِّد الإنسان بالعقل والوعي والضمير وبنوازع الفطرة السوية السليمة.

لقد بلغت الإنسانية وحضارتها ومخاطرها وصراعاتها، حدًا يستدعي هداية الكليات الربانية، ويتطلب الرؤية الشمولية الموضوعية الإسلامية، ويحتم قيام حضارة الفلاح والإصلاح والإعمار. ولكن دون المثال الملموس، والنموذج الحي، لن يسهل

على الإنسانية تصور الرؤية الإسلامية ولا تفهم الحل الإسلامي. إن قيام المسلمين بواجبهم في إنقاذ أنفسهم وهداية حياتهم هو الذي يعين على فهم الرؤية الإسلامية الموضوعية وتقبلها والإفادة منها من قبل شعوب الأرض.

وإسلامية العلوم تعني أيضًا مواجهة أزمة فكرية وتربوية في الكيان الإسلامي ومؤسساته العلمية والتعليمية، نتجت عن قصور الأداء الإسلامي في هذه المجالات فلجأت للترجمة الحرفية لمصادر المعرفة الأجنبية ، بل إن كثيرًا من مدارس العالم الإسلامي، خاصة مدارس الدراسات العليا، ما تزال تقوم بتدريس تلك العلوم في إطار فكري ينبع من رؤية تلك الأمم والحضارات، بكل ما لها من منظور مادي جزئي قاصر، ومن الواضح أن مهمة (الإسلامية) في ميادين العلوم التقنية، تعنى من هذه الزاوية إصلاح الإطار الفكري العقيدي الذي يقدم هذه المادة العلمية، ووضعها في دائرة الإطار الإسلامي، بمنطلقاته وكلياته وقيمه وغاياته، بروح إيجابية تحرك طاقة الإنسان المسلم، وتضعه أمام مسئولياته في الكشف والتسخير والبناء والإعمار والقيام بواجب الخلافة الصالحة في الأرض.

إن المهمة التربوية الكبرى يجب أن تحظى باهتمام القادة والتربويين في البلاد الإسلامية. وهي مهمة متشعبة الأطراف تتضمن وضع مناهج وكتب دراسة العلوم على كافة مستوياتها بدءًا بأدناها بحيث تعكس الرؤية والمفاهيم والغايات الإسلامية. لأن المهمة التي تبدأ ببدء حياة الصغير وتتدرج مع عمره في مراحل التربية والتعليم يجب أن تؤخذ مأخذ الجد من قبل هؤلاء القادة والمربين دون أدنى تهاون أو تراخ، حتى لا تستمر نفوس الأجيال الناشئة وعقولها تعاني مما عانى منه جيل الآباء من تشوهات في البناء النفسي والفكري ومن عجز في الأداء الحضاري.

الفصـل السادس

الإسلام والمستقبل



الإسلام والمستقبل

من المهم في نهاية هذا البحث أن نؤكد على أن الإصلاح الإسلامي هو خدمة للأمة وللإنسانية على حد سواء . ولذلك يجب أن توجه جهود العاملين والقياديين الإسلاميين إلى ثلاثة أمور أساسية:

الأول: العمل باتجاه مستقبل الأمة أي في صفوف الناشئة من أبنائها.

الثاني: هو دور المؤسسة العلمية في تحقيق الإسلامية وبناء المنظور الإسلامي في مجال العلم والأداء الحضاري الفعال وبناء الأجيال المؤهلة لحمل الرسالة.

الثالث: العمل باتجاه مستقبل الوجود الإنساني والبناء الحضاري. وهذا هو دور الأمة وفكرها الإسلامي الراشد، لكي تصحح مسيرة الحضارة الإنسانية وتسدد مسيرة الفكر الإنساني المعاصر.

١ ــ مستقبلية بناء الأمة

من الواضح أن فكر الأمة كما هو قائم يحتاج إلى إصلاح، كما أن من الواضح أن البناء النفسي للأمة كما هو قائم هو بناء مختل، وإذا كان بالإمكان للأفراد والأجيال أن يدركوا ما يقدم لهم من معلومات وفكر جديد، إلا أن هذا الإدراك هو عملية ذهنية عقلية استظهارية، تختلف في جوهرها عن عملية البناء والتكوين النفسي، الذي يأخذ صفاته وملامحه الأساسية في مراحل الطفولة والمراهقة عند البشر. أما ما يحدث للبناء النفسي الإنساني بعد ذلك للبالغين في مراحل العمر والتكوين النفسي للفرد، فإن جل ما يطرأ على البالغ إنما هو تعديل في التوجهات والغايات يستمد فاعليتها مما يحمله الفرد من طاقة وصفات نفسية اكتسبها في مراحل عمره المبكرة: «خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا»[1]، ولهذا أمكن لبدو العرب الأشداء

---

(١) رواه البخاري.

الأحرار الشجعان حين تقبلوا غايات الإسلام ونظامه، أن يحققوا في أمد قصير إنجازات هائلة كمًّا وكيفًا.

ولهذا فإن الجيل القائم من أبناء الأمة الإسلامية يتمثل دوره الأساسي، في إدراك طبيعة الساحة، ومواقع العمل، وإمكاناته، وتقديم الفكر الجيد، وبناء المحاضن للناشئة، على المُثُل والنماذج، وبالوسائل الصحيحة التي تربي فيهم الصفات الجيدة، والإيمان العميق بغايات الإسلام ومقاصده وتشريعاته.

إن إمكانية التغيير في كيان الأمة، تكمن في العمل المستقبلي، وإعداد الناشئة نفسيًا وفكريًا، على أسس سليمة، تعدها لأداء دورها الحضاري بعد أن يكتمل تكوينها، فإذا أدى جيل اليوم دوره في الإعداد لتكوين جيل المستقبل؛ فقد نجح في أداء دوره، أما إذا ظن في نفسه القدرة على الأداء الصحيح، فإنه بهذا قد يخطىء الهدف ويستنزف الطاقة المحدودة المتوفرة للجيل، بسبب أخطاء تكوينه النفسي والتي يبدو أنه ليس بالإمكان تغييرها في هذا المرحلة إلا في حدود ضيقة لا تؤهل لإخراج الأمة من أزمتها.

إن أهمية دور هذا الجيل هي بالدرجة الأولى في العمل والإعداد المستقبلي وتهيئة المنطلقات السليمة والوسائل المناسبة لإعداد أبناء الأجيال المقبلة، وإذا وعينا هذا الدرس الأساسي أصبح من الواجب أن تتركز الجهود لتحقيق أمور ثلاثة:

(١) توفير الطاقة للبناء والحماية من الاستنزاف.

(٢) توليد الفكر والمفاهيم والمعرفة والرؤية الإسلامية الصحيحة.

(٣) توجيه الطاقة لترجمة الفكر والمفاهيم والرؤية الإسلامية تربية للناشئة وبناءً نفسيًا قويًا سويًا مؤثرًا.

وهذا يعني أن على المفكرين المسلمين والقيادات الإسلامية وجمهور الأمة، أن يدركوا أن تجديد طاقة الأمة وقدرتها ودورها القيادي في مسيرة الإنسانية، لا يمكن أن يتحقق من خلال بناء نفسي ضعيف، وطاقة فكرية حضارية رديئة، هي ما يملكه جيل التخلف والتدهور والتردي الحضاري، ولذلك فيجب أن يكون دور الأمة وقيادتها في هذه المرحلة بالدرجة الأولى هو العمل على تجديد الفكر والرؤية الإسلامية السليمة، واعتبار أي جبهة أو معركة لا تسهم في تحقيق هذه الغايات إنما هي جبهات

ومواجهات ومعارك استنزاف لا جدوى منها في هذه المرحلة من مراحل بناء الطاقة، ويجب عدم توجيه الجهود والطاقات نحوها، إلاّ بالقدر المفروض على الأمة، ردًا على مبادرات أعدائها، وبذلك لا تتحول هذه المواجهات إلى جبهات تصرف الجهود عن الغايات الأساسية.

وجوهر أعمال البناء المستقبلي يأتي في هذه المرحلة أولاً في الساحة الفكرية وفي الساحة التربوية. فهي الساحات والمجالات الأساسية لتوليد الطاقة اللازمة وحسم معارك الأمة ومواجهة تحدياتها، وأن جهود الأمة في المعارك السياسية والعسكرية القائمة والمفروضة على الأمة يجب أن لا يبذل فيها إلا ما يكفي لحماية جهود البناء والإصلاح.

إن على مفكري الأمة وقياداتها أن يوضحوا لجمهور الأمة والمربين من رجالها، معنى البناء النفسي، وأهميته، ودوره في كيان الأمة، والعناصر المطلوبة لتكوينه، وذلك حتى تأتي الأجيال المستقبلية من أبناء الأمة على غير بناء الأجيال القائمة وما سبقها من أجيال التخلف والتدهور والضعف، وأن ينشأ الابن والتلميذ والشاب نفسيًا وحضاريًا على غير ما نشأ عليه جيل الآباء والمربين، وأن يكون دور الآباء والمربين هو دور الدليل والمرشد إلى الغاية ووسائلها لا دور القدوة والنموذج المطلوب. مثلهم في الغالب مثل الطبيب الذي يوجه الإرشاد إلى المرضى لتلافي العقاقير الضارة والعادات الصحية السيئة والتي قد يكون هو الطبيب نفسه بسبب ضعفه النفسي وقصور تربيته فريسة لها. ويمكن للمربي الذي لا يمثل القدوة الكاملة أن يكون مؤثرًا إذا كان معترفًا بقصوره وساعد المتدربين على فهم وجوه القصور وأسبابه مثله في ذلك مثل المدرب الرياضي المسن الذي ينقل المعرفة والخبرة دون أن يتمكن من ممارستها على الوجه الأكمل.

إن مستقبل الأمة رهين بما يحدث من تغيير وتنمية للأجيال القادمة وبنائها النفسي والفكري. وهو حقل مفتوح أمام الأمة وأمام هذا الجيل، فبقدر ما يوضع في نفوس الناشئة من قوة وطاقة ومن رؤية وجهد صحيح تأتي الثمرة ويقوى العود.

وعلى مفكري الأمة وعلمائها ومثقفيها أن يكرسوا جهدهم الذهني لإصلاح الفكر الإسلامي وبناء الرؤية الإسلامية على أسس سليمة، وتقديم هذه الحصيلة إلى

الأمة ورجالها ومؤسساتها لكي تتبناها وتضعها محتوى لفكرها ودليل عمل لجهود مسيرتها وبنائها المستقبلي.

وفي سبيل تحقيق تلك الغاية يجب على مفكري الأمة وعلمائها ومثقفيها أن يكرسوا جهودهم لدراسة المسيرة التاريخية. ومعرفة ما تركته من أثر في فكر الأمة، وما نال هذه المسيرة من انحرافات، حتى يمكن وضع مسيرة الأمة من جديد على الجادة التي تجعلها تولد فكرًا ورؤى سليمة لعمل مستقبلي بناء مبدع.

وعلى مفكري الأمة وعلمائها ومثقفيها النظر في أسس ومفهوم الفكر الإسلامي ومكوناته ومنهجيته ومكوناتها، وعلاقة هذه المكونات فيما بينها، وأدوارها في توليد الفكر الإسلامي، والرؤية والمعرفة الإسلامية، في كافة وجوه الحياة والمجتمع.

على مفكري الأمة وعلمائها ومثقفيها أن يعيدوا إلى الفكر الإسلامي والرؤية الإسلامية أصالتها وشموليتها وفطريتها وواقعيتها وتخطي الظروف والتجارب والعثرات التاريخية التي سببت انحراف الفكر والرؤية الإسلامية وتفريغها من محتواها، وتحويلها إلى شكليات وطقوس وشعارات سرابية لا تنتهي بالأمة على مر العقود والقرون إلى نتيجة أو جادة.

على مفكري الأمة وعلمائها ومثقفيها النظر في أصول الفكر الإسلامي ومنهجيته، وتجلية قضاياها لكي تعطي رؤية وفكرًا وعلومًا إسلامية، ليست فقط في مجالات الوحي والنصوص واللغة، ولكن أيضًا في مجالات الحياة والاجتماع الإنساني كافة. فالمنهجية الفكرية الإسلامية تقدم معرفة ورؤية وعطاء حيًّا منظمًا متكاملاً مثمرًا يشمل مجالات الحياة والنفس والمجتمع في التربية والسياسة والاجتماع والاقتصاد والإدارة والإعلام. وفلسفة الفنون والعمارة والعلوم والطبيعية وسواها من العلوم والمجالات التي يتفتق عنها الذهن الإنساني وتستدعيها الحاجة الحياتية المتغيرة.

على مفكري الأمة وعلمائها ومثقفيها أن يعلموا أن المسئولية في وضع الأمة على جادة القدرة والتقدم تقع على عواتقهم قبل سواهم، وأن سواهم في ذلك إنما هو تبع لرؤيتهم ومشورتهم ونتاج لها، وأنهم بقدر صمودهم وصبرهم ونجاحهم في تقديم الرؤية والمشورة الصحيحة ووضعها بالأسلوب العلمي السليم المقنع، بقدر نجاحهم في تحريك الأمة لخدمة رسالتها وبناء حياتها. إن مدى تحرك الأمة نحو القدرة الإسلامية

المبدعة لبناء الحياة هو مقياس نجاحهم في أداء دورهم وأداء واجبهم. وبقدر تقصيرهم في إنجاز هذا الدور؛ بقدر ما تتعاظم معاناة الأمة ويزداد تخبطها واستعصاؤها على الاهتداء إلى الجادة وبناء الحياة.

على مفكري الأمة الإسلامية، مسئولية تقديم الرؤية الحضارية المعاصرة، وإصلاح منهجية الفكر الإسلامي، وتحقيق الأصالة الشمولية العلمية في هذا الفكر، وتقديم التصورات والبدائل الإسلامية في مجال التنظيم الاجتماعي، والتربية الاجتماعية، حيث تحصل الأمة على دليل للعمل والبناء.

وعليهم بناء الوعي الإسلامي لدى القادة والجمهور في هذه المرحلة من مرحلة حياة الأمة، وعليهم بناء منهج التفكير الشمولي الإسلامي المستقيم الصحيح، وتمكين مناهج وأساليب البناء النفسي السوي الرشيد خصوصًا في مراحل التعليم المبكرة بدءًا بحضانة المنزل ومدارس الحضانة وما يتبعها من مراحل التعليم العام، فالغد هو الناشئة، والقوة هي الشباب، وعلى الأمة أن تبدأ بالعمل لإعداد رجال الغد.

إنّ من المهم لدى المفكرين والمربين إدراك دور الأبوة والآباء في إعداد جيل الغد فإن الوصول إلى قناعات الآباء والأمهات بشأن منهج وأساليب تربية أبنائهم لا يعدله أمر تربوي آخر، لأن البناء النفسي والقيمي يعتمد إلى حد كبير على علاقات الآباء بالأبناء وبالمنظور والقيم والتطلعات التي تجري في علاقات الأسرة. وأي جهد في المدرسة أو في المجتمع لا ينال قناعة الآباء والأسرة فإن مصيره الفشل ولن يستحيل على الأسرة أن تقاومه وأن تفسد أثره.

إنّ أي أمر يحصل على قناعة الآباء فسوف لن يتوانى الآباء في السعي بشتى السبل إلى تحقيقه وتحصيله لأبنائهم مهما كانت الجهود المعاكسة لذلك.

ولذلك فإن نجاح المفكرين والمربين في التغيير يرجع في أصله إلى الوصول إلى قناعة الآباء وحسن نقل القضية التربوية إليهم، حتى يقوم المنزل والأبوة بدورهما في تحقيق الغايات وإنجاح الجهود المطلوبة، وإن طاقة الآباء في التضحية من أجل الأبناء وتحقيق النجاح لهم وحماية مصالحهم ليس لها مثيل أو بديل. ولذلك فإن خطاب الآباء وحسن أداء هذا الخطاب وتوضيحه وتبسيطه وشرح وسائل إنفاذه أمر أساسي ويجب أن لا يغيب عن وعي المفكرين والمربين والمصلحين في هذه المرحلة

من مراحل بناء الأمة، وذلك هو الطريق الأساسي للتغلب على أي عقبات تضعها الأنظمة والمؤسسات في وجه الإصلاح والنمو بغض النظر عن الدوافع والغايات.

٢ ــ الإسلامية والمؤسسات العلمية

ولن يكتمل الحديث عن المستقبل قبل أن نتناول دور المؤسسة العلمية الإسلامية في تحقيق الإسلامية وبناء المنظور الإسلامي. فمن الواضح أن أزمة الأمة الإسلامية في المحصلة النهائية هي في كيفية بلورة قيمها وتصوراتها الأساسية في واقع اجتماعي حضاري قادر مستقر. ومن الواضح أن جهود الأمة وتضحياتها السياسية والعسكرية لم تدفع بها بعيدًا عن مواقعها المتخلفة، بل إن هول المأساة يزداد فداحة يومًا بعد يوم والهوة تزداد بين مواقع الأمة الإسلامية وشعوبها، وبين مواقع الأمم المتقدمة وشعوبها بكل ما تعنيه هذه الهوة الحضارية من هضم وخسف وعدوان على أمة الإسلام وحقوقها ودماء شعوبها وثرواتها.

وتنزيل المثال الإسلامي إلى مستوى الواقع الحياتي ليمثل غايات ومقاصد حضارية سامية وخطة عمل فعالة مثمرة وأنظمة اجتماعية متطورة مستقرة؛ لا يمكن أن يتم إلاّ بعون وإسهام من مصادر المعرفة والعلم والمنهج الفكري العلمي السليم الذي يستقر في ذهن الأمة وضميرها ومكونات تربية أبنائها وتنشئتهم.

والمؤسسات العلمية والتعليمية في البلاد الإسلامية مع المنزل والأسرة جنبًا إلى جنب هي الساحة الكبرى، والمعقل الأول الذي تنشأ فيه القوى والطاقات والمنطلقات، وهذه المؤسسات هي التي يناط بها إعداد الساحة وتأهيل أبناء الأمة وإعداد الكوادر والطاقات.

ولا يمكن للمؤسسات العلمية والتعليمية في العالم الإسلامي إذا أردنا لها النجاح في مهمتها أن تستمر هياكل وأطلالا تترهل بالكسل والعجز العقلي وتنضح بالتقليد والمحاكاة والمتابعة العمياء للفكر الأجنبي.

لا يمكن للمؤسسات العلمية والتعليمية في أرجاء الأمة الإسلامية أن تبقى عقيمة عليلة وفي حاجة مستمرة إلى بعث العقول المسلمة إلى الخارج للتأهيل والتعليم والمتابعة، جيلاً بعد جيل، دون أن تنمو فيها وفي أرضها الطاقة والحيوية العلمية

والحضارية لتخريج أفواج من العلماء والدارسين النابهين المبدعين الذين يقدمون للأمة وسائلها وكوادرها العلمية الجيدة، دون حاجة إلى الجلوس إلى موائد الأغراب والتقاط فتاتها.

لابد للمؤسسات العلمية في العالم الإسلامي أن تتبين أهمية موقعها، وأن تغير عقليتها، وأن تستند إلى الأمة، وجهودها وطاقاتها، ودينها وإيمانها، ومنطلقات فكرها، وغاياته، وإلى دروس مسيرتها وعبرها التاريخية، لتقدم لها منهجًا وأسلوبًا علميًا شموليًا، يوظف الطاقات والإمكانات بشكل فعّال منظم سليم، حتى يمكن التصدي للتحديات الحقيقية التي نواجهها، والحاجات الحقيقية التي نحتاج إلى توفيرها وتيسيرها.

لا يمكن للأمة أن تستمر مؤسساتها العلمية لا تقدم إلا ترجمات حرفية للعلوم والمعارف والمناهج الغربية والشرقية، وأن يصل أقصى ما يتوصل إليه الإسهام العلمي للمثقفين المسلمين هو طلاء ثمرات عقول الآخرين وحصيلة فكرهم بنصوص أو أسماء أو أرقام وإحصاءات محلية، لا تغير من حقيقة التقليد والعجز وانعدام الأصالة شيئًا.

يجب أن تنطلق المؤسسات العلمية والتعليمية في العالم الإسلامي من الكليات والقناعات والمقاصد التي ينطوي عليها ضمير الأمة، وأن تُنشىء المؤسسات والمراكز والوحدات والجمعيات العلمية، التي تعمل من أجل إنشاء المناهج العلمية الإسلامية وتنميتها، في كل فرع من فروع المعرفة ، ويجب أن تبدأ إسلامية المعرفة بالعمل على وضع المنهجية الإسلامية المطلوبة في مختلف مجالات العلم والمعرفة ووضع مقدماتها ومداخلها العامة والأساسية، لتكون هذه المناهج والأسس والمقدمات منطلقًا وإطارًا للدراسة والاجتهاد العلمي والحضاري الإسلامي توجيهًا للجهود واهتمامات الناشئة.

ولإنجاح جهود تأصيل (الإسلامية) في حقول العلم والمعرفة يجب توجيه طاقات الدارسين من علماء وأساتذة وطلاب للعمل نحو الإطار العلمي الإسلامي الجديد والغايات الحضارية الإسلامية الجديدة، وعلى أساس من المنهجية العلمية الإسلامية الجديدة، وعلى ما تبني عليه من المقدمات والفرضيات الإسلامية ومعطياتها، وتنمية هذه العقلية، وفرز الذخائر العلمية والمتوفرة بين أيدينا من تراثنا وتراث الأمم من حولنا على ضوئها وضوء دلالاتها. مثل هذه الجهود هي السبيل العملي الوحيد الذي يحقق القدرة والنضج والتمكن العلمي المنهجي الأصيل.

إن نشوء أقسام علمية اجتماعية إسلامية في بعض الجامعات في العالم الإسلامي، كأقسام الاقتصاد الإسلامي والإعلام الإسلامي والحضارة الإسلامية، أو قيام مراكز أبحاث ودراسات اجتماعية إسلامية مثل مراكز أبحاث الفكر الإسلامي والاقتصاد الإسلامي، أو تدريس مواد اجتماعية إسلامية في بعض فروع المعرفة الاجتماعية، مثل تدريس العلاقات الدولية الإسلامية والفكر السياسي الإسلامي ونظم الحكم الإسلامي والتطور السياسي للعالم الإسلامي، كل هذه خطوات جيدة على الطريق الصحيح، يجب تشجيعها ودعمها، وتوفير الأدوات والوسائل اللازمة لنموها وتوسيع دائرة أدائها وانتشارها، وتوفير الباحثين المؤهلين في اختصاصهم وفي مصادر المعرفة الإسلامية وذلك للعمل والتفرغ لخدمة أبحاثها ونمو أدائها.

إن من أهم ما تعانيه توجهات الدراسات الاجتماعية الإسلامية، هو نقص الوسائل والإمكانات، فلو أخذنا أي مركز أو قسم أو وحدة من هذه المراكز، للاحظنا ضعف إمكاناتها، وعدم توفر الباحثين المؤهلين المتفرغين للعمل في خدمة مناهجها الناشئة.

ولا يكفي في هذه المرحلة أن يفتح أي مركز، أو أن يفتح أي قسم، أو أن تقرر أية مادة دراسية، ثم لا يوفر لها الباحثون المؤهلون المتخصصون أو الأجهزة المساعدة لأدائهم وأبحاثهم وتوفير وسائل نشرها وترويجها والدعاية لها حتى يمكن أن تحقق الغاية المرجوة منها.

إن أسلوب إلقاء عبء العمل أو تدريس المنهج الإسلامي التقني أو الاجتماعي على عاتق الباحثين أو المعلمين المثقلين بالمهام والأعمال التي لا تدع لهم فرصة البحث العلمي المتعمق، هو أسلوب غير منتج في هذه المرحلة من مراحل المسيرة العلمية والحضارية للأمة، ولعله أسلوب أقرب إلى الإعذار منه إلى الإنتاج، وإلى الشعار منه إلى التصميم والعزم والقناعة.

إن طريق النجاح إلى إسلامية المعرفة وإسلامية العلوم والمناهج العلمية والتعليمية لن يكون إلا محصلة عمل متواصل، وتراكمات متتابعة، ينجلي عنها كيان ورؤية ومادة علمية إسلامية أصيلة، وهو ليس قضية إعلان أو قرار يطلق في وسائل الإذاعة والإعلام، أو شعار لا يستتبعه من أصحاب الاختصاص تخطيط وعمل منظم متواصل

يضم بعضه إلى بعض، حتى يستوي ويشتد العود وتزهر الأغصان وتنبت الثمار.

إن الخطوة الإسلامية الأولى المطلوبة لإسلامية المعرفة وإسلامية الأمة هي أن تقوم المؤسسات العلمية الإسلامية بعدد من المهام:

(أ) تحقيق وتصنيف وتكشيف نصوص الوحي من قرآن وسنة صحيحة، وتيسير فهمها وإدراك مقاصدها للدارسين والمثقفين، وتمكينهم من الوصول إليها والتعامل معها، كل حسب اهتمامه وحقل اختصاصه.

(ب) تحقيق وتصنيف وتكشيف الجيد من أمهات التراث الإسلامي الموسوعي والمتخصص، وتيسير فهمه وإدراكه للدارسين والمثقفين.

إن عملية وصل معارف المتعلم المسلم ومنهجه وضميره بأصول الإسلام وتراثه وتيسيره له بتحقيقه وتبويبه وشرحه لهم أساس هام من أسس توليد الأصالة والانتماء، وبدون توفير ذلك فإن كل جهد إصلاحي للفكر الإسلامي المعاصر هو وهم وسراب ومضيعة للجهد والوقت.

(جـ) على المؤسسات العلمية والتعليمية والجامعات الإسلامية تجنيد العلماء الأكفياء ممن لهم باع في التخصص الاجتماعي، ومعرفة ودراية بالمنطلقات والتراث الإسلامي، للعمل والبحث العلمي المنظم المتواصل المتخصص في شكل أبحاث ودراسات علمية، تتضح من خلالها الرؤية العلمية، والمنهجية العلمية المطلوبة، وإن المراكز العلمية المتخصصة وأقسام الدراسات العليا، تعتبر في البداية، من أفضل الصيغ، التي يمكن أن تعين على تحقيق المطلوب، حيث يتعاون الباحثون والدارسون والطلاب في هذه المؤسسات في دأب مستمر، حتى تتضح الرؤية العلمية الإسلامية وتجلى، ويمكن على أساسها تقديم علوم ومنهجيات وكتب دراسية متكاملة، تحل تدريجيًا محل المناهج والتصورات والعلوم الأجنبية، ولا يبقى من تلك العلوم الأجنبية، إلا ما تقتضيه حاجة العلوم والمعرفة والدراسات المقارنة في كل حقل بحسب حاجته ومتطلباته.

إن الصورة الشائعة، من ضعف العدة والإعداد، وتقديم المؤلفات السطحية المهلهلة، التي لم توفر لها فرص الإعداد والإنضاج تعجلاً للنتائج لا

تعنى إلاّ القفز فوق مسئولياتنا، وإلا مزيدًا من خيبة الأمل وعتمة الرؤية والمعاناة والتخبط وفقد المرشد والدليل.

(د) إن على المؤسسات العلمية الإسلامية أن تقوم بعملية التوعية العامة لقيادات الأمة ومثقفيها وعلمائها، وبسط قضايا إسلامية المعرفة أمام أنظارهم، وتوضيح أولوياتها، وموقع هذه الأولويات من الأمة في الوقت الحاضر، وما يجب أن تناله هذه القضية ووسائلها من اهتمامهم وجهودهم، كما أن على هذه المؤسسات، أن تفتح أبوابها أمام هذه الفئات القيادية على شكل مؤتمرات وندوات علمية وثقافية، توضح لهم جوانب هذه القضية، وتقدم لجهود العاملين عليها منبرًا يعرض مشاركتهم وعطاءاتهم في كل مجال من المجالات العلمية التي تهم الأمة وتحظى بتقدير مثقفيها وقياداتها.

إن على هذه المؤسسات أيضًا أن تيسر مهمة قيام الجمعيات العلمية، وإصدار الدوريات العلمية المتخصصة، التي تعتبر وسيلة أساسية لتنشيط المشاركة العلمية، والتشجيع عليها، والتبشير بهذه القضية، وجعلها قضية الأمة وهمّ المجتمع، وهدف القيادات، ولقد آن الأوان لكي تنتهي مرحلة الشعار الأجوف الذي حصر فيه عدد محدود من العاملين في زاوية من زوايا الأبراج العلمية العاجية.

(هـ) إن على المؤسسات العلمية الإسلامية، أن توجه بعثاتها العلمية، ودراساتها العليا، وأبحاثها العلمية، نحو الموضوعات والقضايا التي تخدم الأصالة العلمية الإسلامية، وقضايا الأمة الحياتية من منظور إسلامي أصيل. وأن ترعى الطلاب والباحثين، في قاعات دراستهم وأبحاثهم في خدمة أصالة المعرفة وعليها إعداد (الكوادر) العلمية المطلوبة، لحمل الشعلة، ومواصلة المسيرة، حتى لا يضل الباحث أو يعود من رحلة غربته العلمية وقد استغرب عقله، وضعف انتماؤه، وأصبح أداة من أدوات الغزو الثقافي الاستعماري، الذي ينخر منذ أمد بعيد، في عظام الأمة، وقواعدها العقيدية والفكرية والأكاديمية.

إن علينا أن نتيقن أننا بالجهد المخطط المنظم والعمل المتواصل المثمر نكون

قد أدينا واجبنا، وحملنا مسئوليتنا وحق لنا أن نرجو رضاء الله عنا، وتوفيقه لنا، وهو نعم المولى ونعم النصير.

٣ ـ مستقبل مسيرة الإنسانية

وإذا كان مستقبل بناء الأمة الإسلامية يعتمد على مدى النجاح في إصلاح مناهج فكر الأمة وأساليبها التربوية والتنظيمية وتأصيل المعرفة والعلوم الاجتماعية الإسلامية، فإن مستقبل الإنسانية القلق المهدد على المدى المنظور، رهن بنجاح الأمة الإسلامية في إصلاح مناهجها وتجلية رؤيتها وتقديم النموذج الإسلامي الحي.

فالإسلام يمنح الإنسان، فردًا وجماعة، غائية الوجود المقنعة، ويقدم للكيان الإنساني أسس الالتزام الخلقي المحمود، ويجلي للبصيرة الإنسانية أحاسيس الفطرة ونوازعها، وأبعاد علاقاتها الكلية، غيبًا وشهادة، في النفس والمجتمع والكون والوجود.

والإسلام يقدم للإنسانية أسس الاستقرار الاجتماعي، والتقدم الحضاري، والسلام والأمن العالمي.

فالإسلام يصون كيان مؤسسة الأسرة، ويقرر مبدأ العدل، والتكافل، والمسئولية الفردية والاجتماعية، وحرية العقيدة والفكر والضمير، ويقر مبدأ الشورى، ومبدأ وحدة الإنسان، أصلاً ومصلحة ومصيرًا، والإسلام يحض على العلم، ويدعو إلى المعرفة، ويأمر بالإصلاح والإعمار والبناء، وتلبية الحاجات وتيسير المتطلبات، وهذه الرؤية الإسلامية القويمة التي تتطلع إليها الإنسانية، تتصدى لأدواء العصر ومخاطر حضارته المادية الضالة المحرومة من ترشيد الهداية الربانية.

ولم يعد سرًا على أحد إفلاس الحضارة المادية المعاصرة، وتدهور بناء مجتمعاتها، وانهيار بناء الأسرة فيها، وما يعانيه أبناؤها من مختلف ألوان القلق النفسي والإفلاس الروحي.

فالإنسانية اليوم في ظل قدرة الحضارة المادية، تتمزق مجتمعاتها المتقدمة وتنهار، وينقسم عالمها إلى شمال وجنوب، وأبيض وأسود، وغنى وفقير، وجائع ومتخم، ومستعمِر ومستعمَر، وسادة وعبيد، يتسابقون جميعهم إلى الدمار ووسائل الدمار،

ولم يبق للإنسانية من معاني السلام إلاّ ردع الخوف والرعب من دمار شامل ماحق لعالم القوميات والطبقات والمعسكرات المتواجهة الحاقدة المتصارعة.

إن الإنسانية والشعوب القادرة علميًا وماديًا هي في هذا العصر أشد ما تكون حاجة إلى الإسلام لأنه يحوي المفاهيم التي تجيب على جوانب الضعف في كيانها القائم، والمتفاقمة على مدى المستقبل.

وجماع هذه المفاهيم يتلخص في أمرين:

الأمر الأول

إن الإسلام يقيم مجتمعًا ينبى على أساس الوحدة ويقوم على مفهوم الإخاء، ويركز النظر على الاستجابة لحاجة الفرد الأساسية، والاهتمامات المشتركة بينه وبين الآخرين على كل المستويات، انطلاقاً من الأسرة إلى الجار إلى القوم إلى الإنسانية.

وهذه الشعوب وهي تفجر الطاقات المادية التدميرية الهائلة لا يسعها أن تعيش في ظل فلسفات المواجهة و الصراع بين الأفراد أو القوميات أو الطبقات أو ما أسميه فلسفة (الحراب المتقابلة). فلا شك أنه مع توافر آلات الدمار الكونية، وفي ظل نفسية الصراع والمواجهة والتركيز على وجوه الاختلاف والتعارض. ليس هناك ما يدعو إلى الظن في ضوء ما رأينا ونرى من سفك الدماء وعدوان الأمم إلا أن يفلت الزمام في لحظة جنون إنساني انتحاري شهدت الأزمان ما يماثلها مع فارق الآثار المدمرة في عالم الغد.

ومن هنا فإن عالم الإسلام أو عالم (الحلقات المتداخلة) و (الأمن الجماعي) هو فلسفة الغد التي لا سبيل سواها لتحقيق الأمن والسلام الصحيح لعالم الغد.

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز:

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرًا ونساء﴾ النساء: ١

﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير﴾ الحجرات: ١٣

﴿ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم﴾ الروم: ٢٢
﴿وما كان الناس إلاّ أمة واحدة فاختلفوا﴾ يونس: ١٩
﴿وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل﴾ النساء: ٣٦
﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا﴾ المائدة:٣٢
﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾ البقرة: ٢٣٧
﴿وقولوا للناس حسنا﴾ البقرة: ٨٣
﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين﴾ الممتحنة: ٨
﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾ النحل: ١٢٦
﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا﴾ البقرة: ١٩٠
﴿فإن انتهوا فلا عدوان إلاّ على الظالمين﴾ البقرة: ١٩٣
﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله﴾ المائدة: ٨
﴿وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى﴾ الأنعام: ١٥٢
﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ النساء: ٥٨
﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ المائدة: ٢
﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا، إن الله يحب المقسطين * إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم، واتقوا الله لعلكم ترحمون * يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرًا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرًا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب﴾ الحجرات: ٩ـــ١١

الأمر الثاني

يتعلق بمعنى المعرفة وطرق البحث العلمي، فالفكر المادي يقوم جوهريًا على الأسلوب العقلي التجريبي الاستقرائي وهو ينطلق من العالم المحسوس والتجارب والمعلومات المتوافرة للتعرف على القوانين التي تحكم الحياة والكون، وهو فكر منبتٌّ عن أي معرفة مسبقة أو وحي منزل لأنه لأسباب خاصة بالأديان الكبرى الأخرى — خاصة المسيحية — فليس بإمكان أتباعها الثقة بأي معلومة مما جاءت في كتبهم المقدسة التي حرفت على مسار التاريخ فامتلأت بأمور لا يقبلها العقل أو العلم أو الفطرة السليمة.

وإذا أدركنا التعقيد الهائل للطبيعة الاجتماعية للإنسان، وتعدد العوامل التي تؤثر على السلوك الإنساني في وقت واحد، واستحالة تثبيت بعضها أو إخضاع البشر للتجربة المعملية، أدركنا التخبط الهائل للعلوم الاجتماعية وتوالي النظريات المتناقضة في ميدان العلوم السلوكية والاجتماعية والتربوية.

ولما كانت آثار الأخطاء في هذه المجالات لا تتضح في أمد قصير، ولا يسهل تلافي آثارها المدمرة بعد أن تصل إلى مداها في تكوين الجماعات الإنسانية والتأثير على بنيتها.

إذا أدركنا ذلك؛ أدركنا الميزة الموروثة في مجال المعرفة الإسلامية، فهي تتوافق وتتلاقى وتنسجم مع المعرفة العقلية المادية في أصل الفطر وسنن الكائنات ولكنها لا تقف عند حدها بل تهذبها وتمنع أضرار ووجوه القصور فيها.

ففي الوقت الذي يجب فيه على المسلم النظر والتمعن والفهم في الخلق والمخلوقات وما أودع الله فيهم من فطرة وسنن والتعامل معها والإفادة منها، إلا أن لديه كمًّا من المنطلقات والمسلمات المسبقة بلغت إليه وحيًا من عند الله تختص بالقضايا الاجتماعية السلوكية الأساسية، فإذا شطّ الفهم والنظر بالمسلم في قوانين الكون والوجود والعلاقات فإن له من الوحي عاصمًا يمنعه من الندم بعد فوات الأوان. فليس صوابًا ما عارض حلالاً أو حرامًا أو منطلقًا إسلاميًا كليًا بفهم صحيح لنص صريح، وهكذا فإن المعرفة الإسلامية توظف وفي وقت واحد مصادر المعرفة العقلية التجريبية الاستقرائية إلى جانب مصادر الهداية الكلية الربانية. فللمسلم أن يتعامل ما شاء له التعامل وأن يتاجر وأن ينتج ماشاء الله له المتاجرة والإنتاج، إلا أن يكون عملاً يسبب أذى للخلق أو ربًا أو ظلمًا لهم لا بذل جهد وتبادل نفع.

وللمسلم أن يتخذ له ما شاء من أساليب العيش وتقاليد الحياة الأسرية الكريمة وأن يكيفها وفق ظروفه الخاصة، إلا أن يبيح لنفسه نيل الجنس على غير الغاية منه، ودون عقد مشروع يرتب للمرأة وللطفل كرامتهما، وحقوقهما النفسية والمادية، وإلا فقد ظلم وأفحش واعتدى، والله لا يحب المعتدين.

وهكذا حال الوحي وتعاليم الإسلام ليست قيودًا ولا قوالب، وإنما هي مشاعل وعلامات على دروب الحياة لدرء الضلال والغواية والفحش وتحقيق الوجود والعلاقات الاجتماعية الأمثل.

﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي، يعظكم لعلكم تذكرون**﴾ النحل: ٩٠

لا يغير من هذه الحقيقة جهل أتباع الإسلام لموضع العقل من النقل، ولا استهانتهم بشأنه ، فذلك أمر كان وراء طاقتهم بسبب العزلة والانفصام الذي فرضته ظروف الأحداث على قيادتهم الفكرية وقيادتهم الاجتماعية ولعدة قرون.

هذان الأمران اللذان هما (مجتمع الوحدة) في مقابل (مجتمع الصراع) واستكمال ضوابط العلاقة في مصادر المعرفة الإنسانية، سيكون لهما إن أحسن المسلمون الفهم والقدوة في عالم الغد، أهمية خاصة حين لا يستطيع المجتمع البشري دفع ثمن الأخطاء، كما تعود في الماضي، حين كانت المعارك التاريخية الفاصلة يموت فيها عشرات أو مئات الرجال، وكانت الأمم في مأمن مما يجري على ساحات سواها، إلى وقت تصبح الأرض قاطبة كالساحة الواحدة، كل صرخة منها تخدش أسماع كل من في الغرفة، وكل مأساة منها تصدم أبصار كل من في الغرفة، وكل أذى يقع بها ينال كل من حضر الساحة.

وحين تتيقن الإنسانية ما بلغته من وسائل التدمير والخراب ومن تهديد وجود الأرض في عالم الفضاء.

حينئذ فقط تدرك الإنسانية حاجتها إلى الضوابط الدقيقة الحاسمة ـــ المعلومة في كتاب الله وصحيح السنة والتي فرضت احترامها والثقة بها عند كل منصف متأمل ـــ لتقيها من الانزلاق إلى هاوية الفناء.

وحينئذ فقط لايكون المخرج بالتطلع إلى المواجهة والغلبة ولكن إلى الوحدة

والتقارب وإلى البحث عن عوامل الوجود المشترك والمصلحة المشتركة.

إن على المسلمين حقًا فهم رسالتهم، أداءً للحق وانفاذًا للغاية منها في هذا الوجود على مقتضى حكمة الخالق.

وصدق الله العظيم: ﴿**وكذلك جعلناكم أمةً وسطًا لتكونوا شهداء على الناس**﴾ البقرة: ١٤٣

﴿**فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره * ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره**﴾ الزلزلة: ٧ــ٨

هذا ما يجعل مسئولية الأمة الإسلامية والعلماء والمفكرين والمثقفين المسلمين مضاعفة، لأنهم إن أقاموا مفاهيم الدين الصحيح، وأقاموا مجتمعًا نموذجيًا يقدم القدوة والمثال، فإنهم بذلك لن ينقذوا أنفسهم وحدهم، ولم يصلحوا بناء حضارتهم ومجتمعهم فحسب، ولكنهم بذلك يصلحون حال الإنسانية قاطبة ويستنقذون حضارة الإنسان على الأرض ورسالته في الإصلاح والإعمار، ويحققون لأنفسهم ولكل الناس مجتمع الحق والأمن والسلام، ويرشدون جهود الكشف العلمي والتقدم المادي والإعمار الحضاري، ويقيمون مجتمع الخلافة الذي أمر به الله على هذه الأرض.

وبعد: فالإسلامية قضية الأمة

إن الغاية من هذا البحث هو وصف حال الأمة في صورته الكلية، ووضعه أمام أبنائها ليكون نقطة الانطلاق المبصر لتتبع مسيرة الأمة في التاريخ، ومناقشة أمهات القضايا التي انتهت بها إلى ما أنتهت إليه من حال، وحتى يمكن تلمس أسباب العافية والعلاج للفرد وللأمة المسلمة وللإنسانية جمعاء.

وكل ما يأمله هذا البحث نحو تحقيق تلك الغايات الكبرى هو تأصيل النظرة الكلية في الفكر المسلم، ودفع العقل المسلم للنظر الجذري الأصيل في قضايا تخلف الأمة وتدهورها ومعاناتها ومناقشة هذه القضايا بأناة وجدية ودقة وتجرد وموضوعية، لمعرفة السبب ووصف العلاج.

إن فكر كاتب هذا البحث وثقافته وتجربته وتدبره، قد أقنعه، أن الأمة لا تنقصها الموارد ولا الإمكانات ولا القيم، ولكن ما ينقصها هو منهج الفكر السليم،

وإن علة الأمر، تكمن فيما انتهى إليه خلل الفكر، من اختلال الرؤية الاجتماعية، والحضارية، وفساد التربية الإسلامية، وانهيار المؤسسات العامة، حتى أصبحت الأمة مزقًا أفرادًا، أشبه في نفوسهم بذلة العبيد في خوفهم وعجزهم وانصياعهم في عون أعدائهم على أنفسهم.

إن الأمل أنْ تصبح الإسلامية في شمولها وعمومها، وفي إسلامية معرفتها وما تستتبعه من إصلاح مناهج الفكر والتربية، قضية الأمة الإسلامية في عقودها القادمة، إلى أن يصحّ عود الأمة وينمو، وحتى تستعيد صحتها وطاقتها وكرامتها ودورها في الإصلاح والإعمار، وحتى تتمكن من حمل مسئوليتها في هداية البشر إلى جادة الحق ودين الله القويم.

إن أمل الكاتب ألاّ تنظر قيادات العمل الإسلامي وجماعاتها إلى هذا المنطلق ـــ من حيث أنه منطلق عمل جذري فكري وليس ترويج عمل حركي سياسي ـــ على أنه إلغاء لقيمة جهودها، وأن العمل السياسي والحركي دون دالة فكرية وطاقة نفسية للبذل والمجالدة هو استنزاف وعبء مما يدفع إلى مقاومة الفهم والانصراف عن الوعي الصحيح للواقع وتطوير وسائل العمل فيه بما يؤدي فعلاً إلى الحل.

إن من المهم تأكيد أن المشكلة هي مشكلة أمّة وتأهيلها فعلاً لمقعد القيادة الحضارية وليس قضية حكم أو بلد أو حزب، وإن الفكر عامل أساسي ومبدئي للتأهيل حتى يمكن للجهود والبرامج أن تؤتي ثمارها.

كذلك من المهم تأكيد أن الجهود في مختلف الميادين تتكامل وتتساند ولا يعني إعطاء أولوية لأمر بسبب الظروف والحاجة إهمالاً أو إلغاءً لأمر آخر. ولذلك يجب إلى جانب الجهود السياسية والحركية الاهتمام بالجانب الفكري بل واعتبار الجانب السياسي والحركي أمرًا دفاعيًا بالدرجة الأولى لتوفير الظروف والإمكانات للنمو وإصلاح مصادر الطاقة في العقول والنفوس.

بل من المهم أيضًا توضيح أن العمل الفكري له مستويات ومجالات، منها الأساسي والجذري الذي يتعلق بالمنهج والأُصول والمصادر والغايات وتجدد طبيعة الرؤية والعقلية، ومنها ماهو تطبيقي استراتيجي حركي. ونحب أن نؤكد أن إشكال الأمة هو في مستوياتها الأعمق التي تتعلق بالعقلية والمنهج، وأن الفكر التطبيقي

الاستراتيجي الحركي يبني نجاحه على سلامة المستوى الأعلى الأعمق في نوعية العقلية والمنهج، ولعل ذلك يفسر لماذا أن فكرًا حركيًا استراتيجيًا مثل فكر عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «أم القرى» الذي تمت كتابته منذ حوالي مائة عام ويشتمل وبعبارة واضحة على برامج وأطروحات الحركات الإصلاحية الإسلامية المعاصرة دون أن تتمكن من تحقيق غاياتها وتطلعاتها إلاّ من نجاحات جزئية لم تغير موقع الأمة من التاريخ.

إن الأمل أن تتضافر الجهود بعيدًا عن سرابات الجزئية حتى يمكن نقل العمل الإسلامي الإصلاحي إلى مستوى التحدي على صعيد الأمم.

إن الكاتب لا يشك في أنه إذا ما اتضح هذا القدر من الرؤية السليمة، لمفكري الأمة وعلمائها ومثقفيها، وصح منهم العزم على إبلاغ الأمة وتبصيرها ودفع جهودها نحو الجادة، فإن الأمر يصبح كالجذوة تسري في الهشيم، والفجر يغمر الحقول وكعجلات المصانع تنتج السلعة على منوال نموذجها الأول، ودروس التاريخ وعبره في هذا واضحة نيرة، فما اهتدت أمة إلى جادتها، وما صلح فكرها ومنطلقاتها، إلا اندفعت طاقتها وجموعها كالسيل الهادل، تشق طريقها في الأداء والإنجاز، بما ليس معهودًا من سابق قدرتها وحركتها وأداء أبنائها، فلا يمضي وقت طويل إلا وقد تغير حالها، وصلح أداؤها، وهكذا حساب الزمن يطول ويتطاول على العاجز والضال، ويقصر ويتلاشى أمام القدرة والعزم.

إن على مفكري الأمة وعلمائها ومثقفيها، أن يركزوا عزمهم وأنظارهم أولا على إصلاح الفكر، وتجلية الرؤية، أمام أبناء الأمة ورجالاتها وقادتها، وعند ذلك بإذن الله سوف تتولى صفوف الأمة وجموعها في لمح خاطف، وطاقة هادرة، نشر الشراع، ورفع البناء، والانطلاق نحو آفاق التقدم والارتقاء.

وأختم القول بالتوجه إلى الله العلي القدير أن يهبنا الحكمة والصواب وأن يخرجنا من أنقاض هذا الركام الذي ترزح تحت أعبائه الأمة والإنسانية، وأن يجعلنا من العاملين الصالحين الذين يستمعون القول ويتبعون أحسنه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مراجع مختارة

أولاً: للمؤلف د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان

نظرية الإسلام الاقتصادية: الفلسفة والوسائل المعاصرة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨٠هـ/١٩٦٩م.

المشكلة والبحث عن حل: بحث قدم إلى مؤتمر الشباب المنعقد في طرابلس بليبيا، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

مبدأ التوحيد وانعكاساته الاجتماعية، الندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

الأسباب التاريخية لانحراف المجتمعات الإسلامية ومتطلبات تصحيح البنية الحضارية الإسلامية بحث قدم لندوة الإسلام والحضارة ودور الشباب المسلم، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ١٣٩٩هـ/ ١٣٧٩م.

إسلامية المعرفة، بحث قدم إلى المؤتمر العالمي الثاني لإسلامية المعرفة المنعقد في إسلام آباد بباكستان ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ونشر في **المسلم المعاصر** ، الكويت العدد ٣١، السنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ثانياً:

إسلامية المعرفة: سلسلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، هيرندن، فيرجينيا، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

* سيد سابق:

العقائد الإسلامية دار الكتاب الحديثة، القاهرة، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

* علي بن أحمد بن سعيد بن حزم:

الفصل في الملل والأهواء والنحل، محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

* أبو الفتح محمد بن أبي قاسم الشهرستاني:
الملل والنحل، تحقيق محمد بن فتح الله بدران، مطبعة الأزهر، القاهرة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.
* محمد عمر فروخ:
تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، دار العلم للملايين ، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
* **البداية والنهاية**، عماد الدين أبو الفداء ابن كثير، مكتبة الفلاح ، الرياض ١٩٨١م.
* أبو العباس شمس الدين أحمد بن خلكان:
وفيات الأعيان، دار صادر، بيروت. د.ت
* محمد زكريا البرديسي:
أصول الفقه، الطبعة الثانية، دار التأليف، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م.
* فخر الدين الرازي:
المحصول في أصول الفقه، تحقيق د. طه جابر العلواني.
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م
* جلال مظهر:
حضارة الإسلام وأثرها في الترقي العالمي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
* قدري حافظ طوفان:
تراث العرب العلمي، دار الشروق، بيروت ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
* فؤاد سزكين:
تاريخ التراث العربي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

الكشاف العام

(ث)

(ح)

(خ)

(د)

(ن)

(هـ)

(و)

إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً ـــ إسلامية المعرفة:

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق العمل لمؤتمرات الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر. (الطبعة الثانية ستصدر قريبًا)
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، الطبعة الأولى، (دار البشير/ عمان الأردن) ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

ثانيًا ـــ سلسلة إسلامية الثقافة:

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، (الطبعة الثانية المنقحة ستصدر قريبًا).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

ثالثًا ــ سلسلة قضايا الفكر الإسلامي:

ــ حجية السنة، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، (والطبعة الثانية ستصدر قريبًا).

ــ أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية ــ بقطر)، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

ــ الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

ــ كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

ــ كيف نتعامل مع القرآن: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي، أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

رابعًا ــ سلسلة المنهجية الإسلامية:

ــ المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، الجزء الأول: المعرفة والمنهجية ، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

ــ معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

خامسًا ــ سلسلة أبحاث علمية:

ــ أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ــ التفكر من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الأولى (دار الوفاء ــ القاهرة، مصر)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

سادسًا ــ سلسلة المحاضرات:

ــ الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

سابعًا ـــ سلسلة رسائل إسلامية المعرفة:

ـــ خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

ـــ نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

ـــ الأسس الإسلامية للعلم، (مترجمًا عن الانجليزية)، للدكتور محمد معين صديقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

ـــ قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

ـــ صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

ـــ أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

ـــ مدخل إلى إسلامية المعرفة، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

ثامنًا ـــ سلسلة الرسائل الجامعية:

ـــ نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني ، الطبعة الأولى، دار الأمان ـــ المغرب، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

ـــ الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة (١٩٧٨ـــ١٩٨٧)، للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

تاسعًا ـــ سلسلة الأدلة والكشافات:

ـــ الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

الموزعون المعتمدون لمنشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

في شمال أمريكا:

المكتب العربي المتحد

United Arab Bureau
P.O. Box 4059
Alexandria, VA 22303, U.S.A.
Tel: (703) 329-6333
Fax: (703) 329-8052

خدمات الكتاب الإسلامي

Islamic Book Service
10900 W. Washington St
Indianapolis, IN 46231 U.S.A.
Tel: (317) 839-9248
Fax: (317) 839-2511

في أوربا:

المؤسسة الإسلامية

The Islamic Foundation
Markfield Da'wah Centre, Ruby Lane
Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244–944 / 45
Fax: (44-530) 244-946

خدمات الاعلام الإسلامي

Muslim Information Services
233 Seven Sister Rd.
London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170
Fax: (44-71) 272-3214

المملكة العربية السعودية:

الدار العالمية للكتاب الاسلامي
ص. ب. ٥٥١٩٥ الرياض ١١٥٣٤
تليفون 0818-465-1 (966)
فاكس 3489-463-1 (966)

الأردن:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
ص. ب ٩٤٨٩
عمان ـ المملكة الأردنية
تليفون 962-6-639992
الفاكس 962-6-611420

مصر:

المعهد العالمي للفكر الاسلامي
٢٦ ـ ب شارع الجزيرة الوسطى
الزمالك ـ القاهرة
تليفون 9520-340 (202)
فاكس 9520-340 (202)

المغرب:

دار الأمان للنشر والتوزيع
4، زنقة المامونية
الرباط ـ المغرب
تليفون 723276 (7-212)

لبنان:

المكتب العربي المتحد
ص.ب 135888 بيروت
تيلفون 807779
تيلكس 21665LE

الهند:

Genuine Publications & Media (Pvt.) Ltd.
Vateg Building, Nizamuddin West
New Delhi – 100 013
Tel: (91-11) 684-7575
(91-11) 684-6256

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

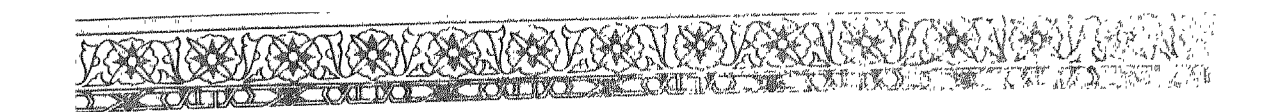
- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانيَّة وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلميّة والفكريّة المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلميّة والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربيّة وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH



هذا الكتاب

إذا قيست الأعمال الفكرية بأهمية القضية التي تطرحها وبالمنهج الذي يلتزم به وبالنتائج والغايات التي تتوخاها فإن كتاب «أزمة العقل المسلم» للمفكر الإسلامي الدكتور عبد الحميد أحمد أبو سليمان يعتبر من أهم ما أنتج العقل المسلم المعاصر خلال السنوات الأخيرة في قضية الأزمة الفكرية للأمة، وإعادة تشكيل العقل المسلم من منظور إسلامي.

فالكتاب يتناول قضية العقل المسلم وما أصابه من عناء، وما لحق بأسلوب أدائه وبمنهجيته من داء، ويعتبر ذلك سببًا أساسيا لانحسار الدور الحضاري للأمة وانهيار بنائها وتدهور مؤسساتها، وهو بهذا يفتح بابًا جديدًا للحوار بين قادة الفكر والرأي المسلمين في كيفية الخروج من دوامة الحلول التقليدية أو التغريبية المتكررة على مدى القرون المتأخرة من تاريخ المسلمين.

ومنهج الكتاب يقوم على البحث والنظر الشمولي المنضبط، فهو ينظر إلى الأمة الإسلامية منذ وجودها ويتأمل تاريخها باعتبارها وحدة عضوية ذات تأثير حيوي متبادل بين أجزائها وأجيالها، ويتتبع في مسارب الزمان والمكان ظواهر القوة والضعف وأسبابها مفرقًا بين الأسباب وبين الظواهر والمضاعفات وما قد يطرأ بينها من تفاعل قد يحول المضاعفات إلى أسباب متنامية لأمراض أعمق وأشمل.

والكتاب مهم للنتائج الواضحة التي توصل إليها. فالعقل المسلم ليس له من شفاء إلاّ من خلال جوهره وهو «الإسلامية الشاملة»: «إسلامية المنهج»، و«إسلامية المعرفة» والتي تنبع من إسلامية الغايات والمقاصد وتؤدي إلى إسلامية السلوك والتربية وإسلامية الأنظمة.

و«الإسلامية» المطلوبة هي «إسلامية معاصرة» أي فكر ونظر وعمل ينبني على أساس منظور الإسلام ومصادره من الوحي والعقل والكون، ويتعامل مع الواقع المعاصر والتحديات المعاصرة ويخرج عن الحلقات المفرغة من التقليد التاريخي أو التقليد الدخيل الأجنبي اللذين نبه الكاتب إلى تكرر تجاربهما في تاريخ الأمة وما انتهت إليه من الفشل الذريع.

والكتاب مهم للقارئ المسلم لأن غايته أن يسترد الفرد المسلم هويته ومقدرته على التفكير المبدع، وأن تستعيد الأمة طاقتها ودورها الرائد، وأن تتمكن من إعادة بناء منهجها العلمي التربوي وأنظمتها الاجتماعية وأن تصحح مسار الحضارة الإنسانية المعاصرة في نفسها وفي العالم من حولها وأن تضع حدًا لما تتخبط فيه أمم العالم اليوم من أوهام ومخاطر تهدد الوجود الإنساني والحضارة والعمران بالفناء والدمار.

إن «أزمة العقل المسلم» كتاب هام لأنه يوجه اهتمام مفكري الأمة إلى النظر الكلّي العلمي التحليلي الشجاع المنضبط في أزمة الأمة الإسلامية لبلوغ الإصلاح المنشود لكي لا تستمر الحلول في تعارض، والجهود في فشل رغم البذل والإخلاص.

إن هذا الكتاب قراءة متأنية مفيدة لكل متصدٍ لقيادة إسلامية ولكل مفكر ومثقف مسلم، وهو دعوة إلى حوار مخلص للتفكير والعمل من خلال منظور «الإسلامية المعاصرة»، على أنها هي وحدها الطريق المأمول لبداية مسيرة جديدة مستنيرة لهذه الأمة وشعوبها في كل موقع أو بقعة من بقاع المعمورة بإذنه تعالى.

